

وَأَكْبَرُ
لِعَظِيمِ الزُّنُفَرِ وَالْأَكْبَرِ
بِأَسْمَاءِ نَعْلِي كَوْنِيَا جَمْعُ
وَأَكْبَرُ مَحَلِّهِ

مجلسی جامعہ اسلامیہ دارالعلوم دیوبند

و کزیند که می شناسند و می بینند



فَوَاقِه

يَسْمِعُ اللَّهُ أَرْجَى الرَّجِيمِ مُحَمَّدٌ لِلَّهِ الَّذِي كَوَّنَ الْحَبَّ وَالْقُلُوبَ وَالنُّورَ وَالْقَلَمَ وَالْعَيْنَ وَخَلَقَ
الْأَنفُسَ مِنْ عَلَقٍ وَالصَّالِحَ عَلَى الْمَعْنَى الْمِلَّةَ الرُّكْبَةَ وَالْفَضْلَةَ الْمَكَّةَ الْمُحَدَّثَةَ الْهَادِيَ السَّبِيلَ الْخَوَافِ
يَعْتَبِرُ هَهُنَا الشَّالِ وَالْمُحْطَرَّ مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ وَعَبْدُ الْعَالَمِينَ عَلِيٌّ ابْنُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيٌّ ابْنُ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيٌّ
وَكُلُّ شَيْءٍ لَمْ يَسِرْ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَلِيَّ بَابِ السَّاعَةِ وَبَوَّابِ الْفَتْحِ مَا أَعَدَّ لَكُمْ فِيهِ الْمَوْجِ الْكَبِيرِ
وَأَقْرَبُ الْفَتْحِ إِلَى الْغَنَى الْفَتْحُ الْفَتْحُ الْفَتْحُ الْفَتْحُ الْفَتْحُ الْفَتْحُ الْفَتْحُ الْفَتْحُ الْفَتْحُ الْفَتْحُ الْفَتْحُ الْفَتْحُ الْفَتْحُ
الْتَّجَرُّ لِمَعْنَى اللَّهِ جَوَاهِرُهَا وَغَاوِيَةُ اللَّهِ بِفَضْلِ الْخَلْقِ وَالْحَقِّ وَلِطَعَةِ النَّاسِ صَعْبُ ضَعْفِ الْخَلْقِ الْفَتْحُ

[illegible][illegible][illegible]

این کتاب را در سال ۱۳۰۲
 هجری قمری در شهر تبریز
 چاپ کرده و در آنجا
 به نام «کتابخانه»
 منتشر کرده است.

[illegible]

Handwritten text in Persian script, likely a continuation of the letter or a separate note, written on aged paper.

[illegible]

بعضی از اینها به نام علی الحائری و
کرمی

طبع في دار المطبعه

وَمَا يَكْفُرُ الْكَافِرُ إِلَّا فِي الظُّلُمَاتِ

منه
من العز
من الطول
من الضيق

[illegible]

[illegible]

كلما استطاع من يد رسل الله في غفرانهم وعما في غفرانهم
 من رسل الله في غفرانهم من رسل الله في غفرانهم
 في غفرانهم من رسل الله في غفرانهم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي كرمنا بافتقار قواعده ما بينت في الشرائع وانوارها الطالع وبما اعظم
 الخلل والزلزال للضائع وينبغي اليه الطابع والاف الاف الصلوة والسلام على من ارسلنا
 الاغراض والاحصاء والذين هم اسكنوا الموالي في اديان الجنان ما دامت الاصول موضوعة
 للفرع والاحصاء الفصل بنوع افا بعد فيقول الراعي المحمدي في الغنى الفقيه
 والمسالك سطر وجن في خالصة من القرب والجنح من الشطوط والوسع في شاكلها
 عظيم للتاكيد البقي والوزان المحصدين فطاس المستقيم فانا العبد محمد رضا
 الموسوي ابن اسمعيل بن ابراهيم بن صالح بن ابي علي بن هرون بن ابي القاسم بن مهران
 ابن ابي علي بن محمد بن فتح بن الحسن بن هاشم بن احمد بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن
 الحسين بن علي بن ابي طالب بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن اخوان القو
 والباين فطاسط العلوم وتلقون عن اندراس اطلال النجوم شجوا بما تكرر به
 دواعيكم فوفروا ما ساعدكم وذوا عووض الضعاف وصوروا ربنا بالاولى والاب
 وسهلوا الوصول الى خاتمة كوز الاصول فتحملوه ذريعة للصادق والوارد ونسب
 منكم ليدل الى امر يشاء ونزفوا الى طالع مع قلعه مه هافنا افصحوا وانجوا اشهر
 مسانئها وسطورها واثرتهم بللها واذنهم بخطها فاصليها بعد اطلاع على حقيقة
 الحالين غير الكفا بظواهرها اليوم الذين ولما ولدتها على ما يشاء بالسطر ولدت

الحمد لله الذي كرمنا
 بافتقار قواعده ما بينت
 في الشرائع وانوارها الطالع
 وبما اعظم الخلل والزلزال
 للضائع وينبغي اليه الطابع
 والاف الاف الصلوة والسلام
 على من ارسلنا الاغراض
 والاحصاء والذين هم اسكنوا
 الموالي في اديان الجنان
 ما دامت الاصول موضوعة
 للفرع والاحصاء

الحمد لله الذي كرمنا
 بافتقار قواعده ما بينت
 في الشرائع وانوارها الطالع
 وبما اعظم الخلل والزلزال
 للضائع وينبغي اليه الطابع
 والاف الاف الصلوة والسلام
 على من ارسلنا الاغراض
 والاحصاء والذين هم اسكنوا
 الموالي في اديان الجنان
 ما دامت الاصول موضوعة
 للفرع والاحصاء

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من عظم الله شأنه في الدنيا
 عظم الله شأنه في الآخرة
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من عظم الله شأنه في الدنيا
 عظم الله شأنه في الآخرة

عند الله من الف شهيد ومن جبريل انما قال العلماء اكرم عند الله من عشرين الف شهيد اقدرا العلماء
 بالانبياء واقدرا من الشهداء والعلماء من جبريل العلم فضل حريف فلما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 طالب العلم وهو منافق وملعون في الدنيا والآخرة من اكرم عالما تضادكم عن قال ثم علموا
 كانبيا ومن لم ير ان طالب العلم شفاعته كشفاعته الانبياء من مناه في نفسه فلو لم يوح مفضل
 خلق الله ثم ملكا في قبره ولجلى اليوم القيمة وقال رسول الله من اكرم عالما يعجز الله الله يوم
 القيمة على رؤس الاولين والآخرين ان الناس غاله ومنعهم والى في كالحج لانه فيهم وقال رسول الله
 مداد العلماء خبز من لم يشهد له وعندهم عابكم يوم الحساب فلو وما ذلك قال فعمل العلم يحبه
 العلماء وايضا عيسى اشرف حلة القرآن وايضا النبي صلى الله عليه وسلم عابكم وما حاكمكم والى كركم
 القرآن وعلم وقال رسول الله العالم كالذهب الملمع كالفضة وما درهما كالحلوى وما درهم كالحلوى
 فان للعلم زمان فله سبعين الف حبة وليس له وزر حين فراغ وعندهم فله لكل حرف عبادة
 ستون وبنى الله نعم له لكل حرف مدينة في الجنة اعظم من الدنيا عشرة مرة فحصل من العلم
 بعلم قال رسول الله القضاة ثلاثة فاحسنهم في الناس وقاضيه في الجنة وقال ثم العلم
 وقال بل العالم يتكلم بهوا والناس لا يكون احدا عندنا يا يوم القيمة ومن التقي مع العالم
 بلا علك الخيرة لا يثر النار والى وايضا قال العلماء امراء الزوال لم يدخلوا في الدنيا فاما
 حذرهم على دينكم وقال النبي صلى الله عليه وسلم كذب المتحورين ربنا لكعبة وقال رسول الله المنيح عند الله
 وعند الناس ثم في القبر مع الندامة شديدة وعذاب جحيم من انكاهما تضادكم
 بقول تضادكم فما انزل الله على محمد وقال رسول الله النبي صلى الله عليه وسلم كلكم كالكمثرى
 كالكمثرى والكافر في النار قال رسول الله فضل النحال ابداله انما الصلوة والصلوة الكفاة
 الخطايا باوابعها اذا قام العبد الى الصلوة المكثورة قبل ان يعل الله بقلبه بعبادة وصبره ووضوئه

الف الف شهيد
 عند الله اقدرا العلماء
 انما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 من عظم الله شأنه في الدنيا
 عظم الله شأنه في الآخرة

عند الاجساد في خطبة
 قوله من الذي يقض الله
 فاضله ولا يحكمكم
 فاضله ولا يحكمكم
 انما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

بعض من عظم الله شأنه في الدنيا
 بعض من عظم الله شأنه في الآخرة
 بعض من عظم الله شأنه في الدنيا
 بعض من عظم الله شأنه في الآخرة

[illegible][illegible]

[illegible]

افضل من غيرهم
 الخلفاء على ما ذكره من انهم
 على حكمهم ومن الله عليهم
 مناصبهم وظلوا الله وظلوا
 فابركم عن عثمان بن
 المذكور وكما يكون من الامام
 الجيوش الذين لم يبقوا
 لا عوام ولا خصوص من الشجعان
 اولئك القادرون فيها
 الجيوش لا بالقدرة فيها
 بحكمهم ومن كان قاتلهم
 اعزهم ومن كان قاتلهم
 القضاء وهل انفسهم
 الحاد على الباطل في
 حيث انهم نفسهم
 كذا الامام
 كذا

في سبيل من يسهل ويهين المطبعة والاداء المبادي مما يوقف على المطالب في التصديق
 او تصديق الاول كصرفنا طرف مسائل العلم والمقامات الدلائل والثاني في الشك الذي
 نشأ عنه مما سائل العلم وهو مستغنى عن الذكر والبناء وهو علوم متعارف كالكل اعظم من
 والاربع روي او مضفر البرفي اما في سبيل حسن الظن من غير شكك فاصولوا
 مضاد زاه والراد برسمه واما احواله من جهة وتمايزه فتصديق بموضوعه ويأمر به
 فاعلم ان علم الاصول الفقه لا يعتبر ان باعتبار العلية والاشياء الثاني لاصول وهو في
 ومن في اللغة بمعنى اسفل هكذا في اكثر مما يتفق عليه في ايضاً هو الراد هل في الفقه بطلان
 معاً كبر من رتبة مشهورة الدليل في الظاهر والاستصحاب والقاعدة كما يقال اصل الكلام
 المحقق في ذلك في الكلام والثاني يقال فاضاً لاصل الظاهر والاستصحاب والظواهر
 اصل ما يستدل به بل انما يستدل به الزايع قولنا ان الاصل هو ان كل فاعل مرفوع في
 قاعدة فما اخرناه داخل جميع مباحثه جميع معلوماً هذا الفقه بخلاف من اخاره بعض راد
 الفقه غير شامل لجميع مباحثه هذا الفن بل شامل لبعض دون بعض وعدم كونهما من الادلة ولما
 القياس والاستصحاب فليس عندنا سوا استدلال باظهار انشاء الله وعليها علم موضوع لا
 استنباط احكام الشرعية الشرعية والراد بالعلم بوصفه ما يوجب لها ما يبرهن علم عدم التقدير
 او حصول صورة او صورة حاصلة عنه فخرج بقيد الموضوع علم الاعمال والاعلال والافعال
 والبناء وغير هذا من اخاره المحقق لا نعلم منكم كما انما يعدم جواز عاملا والمعلول واحد
 وكذا غيره واعرضنا عن الفروع لانهما داخل في موضوع ولا بل الفقه من حيث الاستنباط كالمعلوم
 والخصوص والاداء التي وغيرها والراد المحقق عنه اجالا اذا التفصيل جزء للمسائل الفصل
 الفقهية وايضا من الاصول وقبل موضوع الادلة والاحكام لا يرد فيجب عن الامر ارض الله
 هذا قولنا في علم الاصول وقبل موضوع الادلة والاحكام لا يرد فيجب عن الامر ارض الله
 استنباط الادلة من قولنا في علم الاصول وقبل موضوع الادلة والاحكام لا يرد فيجب عن الامر ارض الله
 قبلنا

في سبيل من يسهل ويهين المطبعة والاداء المبادي مما يوقف على المطالب في التصديق
 او تصديق الاول كصرفنا طرف مسائل العلم والمقامات الدلائل والثاني في الشك الذي
 نشأ عنه مما سائل العلم وهو مستغنى عن الذكر والبناء وهو علوم متعارف كالكل اعظم من
 والاربع روي او مضفر البرفي اما في سبيل حسن الظن من غير شكك فاصولوا
 مضاد زاه والراد برسمه واما احواله من جهة وتمايزه فتصديق بموضوعه ويأمر به
 فاعلم ان علم الاصول الفقه لا يعتبر ان باعتبار العلية والاشياء الثاني لاصول وهو في
 ومن في اللغة بمعنى اسفل هكذا في اكثر مما يتفق عليه في ايضاً هو الراد هل في الفقه بطلان
 معاً كبر من رتبة مشهورة الدليل في الظاهر والاستصحاب والقاعدة كما يقال اصل الكلام
 المحقق في ذلك في الكلام والثاني يقال فاضاً لاصل الظاهر والاستصحاب والظواهر
 اصل ما يستدل به بل انما يستدل به الزايع قولنا ان الاصل هو ان كل فاعل مرفوع في
 قاعدة فما اخرناه داخل جميع مباحثه جميع معلوماً هذا الفقه بخلاف من اخاره بعض راد
 الفقه غير شامل لجميع مباحثه هذا الفن بل شامل لبعض دون بعض وعدم كونهما من الادلة ولما
 القياس والاستصحاب فليس عندنا سوا استدلال باظهار انشاء الله وعليها علم موضوع لا
 استنباط احكام الشرعية الشرعية والراد بالعلم بوصفه ما يوجب لها ما يبرهن علم عدم التقدير
 او حصول صورة او صورة حاصلة عنه فخرج بقيد الموضوع علم الاعمال والاعلال والافعال
 والبناء وغير هذا من اخاره المحقق لا نعلم منكم كما انما يعدم جواز عاملا والمعلول واحد
 وكذا غيره واعرضنا عن الفروع لانهما داخل في موضوع ولا بل الفقه من حيث الاستنباط كالمعلوم
 والخصوص والاداء التي وغيرها والراد المحقق عنه اجالا اذا التفصيل جزء للمسائل الفصل
 الفقهية وايضا من الاصول وقبل موضوع الادلة والاحكام لا يرد فيجب عن الامر ارض الله
 هذا قولنا في علم الاصول وقبل موضوع الادلة والاحكام لا يرد فيجب عن الامر ارض الله
 استنباط الادلة من قولنا في علم الاصول وقبل موضوع الادلة والاحكام لا يرد فيجب عن الامر ارض الله
 قبلنا

قالوا لا يجوز موضع وصديق الايمان والكفاية وهذا حجة من اهلنا
 تدل على الوجوب الموضع والمقتضى ونحو ذلك وليس في الاحكام والالتزام
 اولين واجب الملة بفرع منه ما يخلق بالعمل بلا واسطة الملة من
 الصورة لا حد ولا رسم له فلا حاجة ان يذكرا في خطاب الله منع
 يجعلها الاكلام التقصي قبلها العظمي او يجعلها الاكلام اجالي وادلهما
 الاستنباط هو الاستدلال والاستسقام والفوق في اللغة العلم في العلم
 عن اوله التقصيلة فعلا او غيا وعلية الاحكام هي ما يقع منها داخل
 لها ما يخرج من احوال التقصير والظاهر واعتقاد الزجج او وجوب العمل
 والمخار هو الاول والاقتناء به وودخلت الفعلة الايمان الاحكام
 استغفر الله للجنس لغوا الفرية منه الملة في داخل علم المجري وثبت
 فخرج مجزئ المجاز في علم الملاءمة علم الملائكة وكذا علم النبي وان
 لا يتم فاطوع بالاحكام كما لا يخفى الموضوع ولا يلحقه كونه
 ولا حاجة اليهم مع النظر لا دراجه في داخل هذا الامكان
 ومثله واما وصوله لبعادات الدين في مقامات العالدين
 الله وجوب كفاي الفعل والفعل التام الاول لو وجب على كل واحد
 منفي بالكتاب السنة الكفاية جعل عليكم في الدين من حرج
 ليفقهوا في الدين هل يندرجون فيهم اذ وجبوا اليهم العلم
 من كان منكم لم يدعوا احدا منكم لعلامة وعرفا احكاما
 خالفا فادرككم بحكمنا فلم يقبل منكم فاعلموا انكم
 في حرج من حرج الله سبحانه وتعالى في الدين

قالوا لا يجوز موضع وصديق الايمان والكفاية وهذا حجة من اهلنا
 تدل على الوجوب الموضع والمقتضى ونحو ذلك وليس في الاحكام والالتزام
 اولين واجب الملة بفرع منه ما يخلق بالعمل بلا واسطة الملة من
 الصورة لا حد ولا رسم له فلا حاجة ان يذكرا في خطاب الله منع
 يجعلها الاكلام التقصي قبلها العظمي او يجعلها الاكلام اجالي وادلهما
 الاستنباط هو الاستدلال والاستسقام والفوق في اللغة العلم في العلم
 عن اوله التقصيلة فعلا او غيا وعلية الاحكام هي ما يقع منها داخل
 لها ما يخرج من احوال التقصير والظاهر واعتقاد الزجج او وجوب العمل
 والمخار هو الاول والاقتناء به وودخلت الفعلة الايمان الاحكام
 استغفر الله للجنس لغوا الفرية منه الملة في داخل علم المجري وثبت
 فخرج مجزئ المجاز في علم الملاءمة علم الملائكة وكذا علم النبي وان
 لا يتم فاطوع بالاحكام كما لا يخفى الموضوع ولا يلحقه كونه
 ولا حاجة اليهم مع النظر لا دراجه في داخل هذا الامكان
 ومثله واما وصوله لبعادات الدين في مقامات العالدين
 الله وجوب كفاي الفعل والفعل التام الاول لو وجب على كل واحد
 منفي بالكتاب السنة الكفاية جعل عليكم في الدين من حرج
 ليفقهوا في الدين هل يندرجون فيهم اذ وجبوا اليهم العلم
 من كان منكم لم يدعوا احدا منكم لعلامة وعرفا احكاما
 خالفا فادرككم بحكمنا فلم يقبل منكم فاعلموا انكم
 في حرج من حرج الله سبحانه وتعالى في الدين

كما قال لوجوب موضع وصديق الايمان والكفاية وهذا حجة من اهلنا
 تدل على الوجوب الموضع والمقتضى ونحو ذلك وليس في الاحكام والالتزام
 اولين واجب الملة بفرع منه ما يخلق بالعمل بلا واسطة الملة من
 الصورة لا حد ولا رسم له فلا حاجة ان يذكرا في خطاب الله منع
 يجعلها الاكلام التقصي قبلها العظمي او يجعلها الاكلام اجالي وادلهما
 الاستنباط هو الاستدلال والاستسقام والفوق في اللغة العلم في العلم
 عن اوله التقصيلة فعلا او غيا وعلية الاحكام هي ما يقع منها داخل
 لها ما يخرج من احوال التقصير والظاهر واعتقاد الزجج او وجوب العمل
 والمخار هو الاول والاقتناء به وودخلت الفعلة الايمان الاحكام
 استغفر الله للجنس لغوا الفرية منه الملة في داخل علم المجري وثبت
 فخرج مجزئ المجاز في علم الملاءمة علم الملائكة وكذا علم النبي وان
 لا يتم فاطوع بالاحكام كما لا يخفى الموضوع ولا يلحقه كونه
 ولا حاجة اليهم مع النظر لا دراجه في داخل هذا الامكان
 ومثله واما وصوله لبعادات الدين في مقامات العالدين
 الله وجوب كفاي الفعل والفعل التام الاول لو وجب على كل واحد
 منفي بالكتاب السنة الكفاية جعل عليكم في الدين من حرج
 ليفقهوا في الدين هل يندرجون فيهم اذ وجبوا اليهم العلم
 من كان منكم لم يدعوا احدا منكم لعلامة وعرفا احكاما
 خالفا فادرككم بحكمنا فلم يقبل منكم فاعلموا انكم
 في حرج من حرج الله سبحانه وتعالى في الدين

قالوا لا يجوز موضع وصديق الايمان والكفاية وهذا حجة من اهلنا
 تدل على الوجوب الموضع والمقتضى ونحو ذلك وليس في الاحكام والالتزام
 اولين واجب الملة بفرع منه ما يخلق بالعمل بلا واسطة الملة من
 الصورة لا حد ولا رسم له فلا حاجة ان يذكرا في خطاب الله منع
 يجعلها الاكلام التقصي قبلها العظمي او يجعلها الاكلام اجالي وادلهما
 الاستنباط هو الاستدلال والاستسقام والفوق في اللغة العلم في العلم
 عن اوله التقصيلة فعلا او غيا وعلية الاحكام هي ما يقع منها داخل
 لها ما يخرج من احوال التقصير والظاهر واعتقاد الزجج او وجوب العمل
 والمخار هو الاول والاقتناء به وودخلت الفعلة الايمان الاحكام
 استغفر الله للجنس لغوا الفرية منه الملة في داخل علم المجري وثبت
 فخرج مجزئ المجاز في علم الملاءمة علم الملائكة وكذا علم النبي وان
 لا يتم فاطوع بالاحكام كما لا يخفى الموضوع ولا يلحقه كونه
 ولا حاجة اليهم مع النظر لا دراجه في داخل هذا الامكان
 ومثله واما وصوله لبعادات الدين في مقامات العالدين
 الله وجوب كفاي الفعل والفعل التام الاول لو وجب على كل واحد
 منفي بالكتاب السنة الكفاية جعل عليكم في الدين من حرج
 ليفقهوا في الدين هل يندرجون فيهم اذ وجبوا اليهم العلم
 من كان منكم لم يدعوا احدا منكم لعلامة وعرفا احكاما
 خالفا فادرككم بحكمنا فلم يقبل منكم فاعلموا انكم
 في حرج من حرج الله سبحانه وتعالى في الدين

في حله الشرب بالله عز وجل لا غير ذلك من الدلائل فمنه ما رواه الصدوق في التوحيد في الصحيح
 الصادق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع عن امة نعمة الخفاء والنسيان لك هو عليه ما لا يقصرون
 بما لا يعلمون وما اضطر البهائم لهذا هذا السؤل بشرطه ما وضع لاجل ما لا يعلمون ولا لاجل ما لا يعلمون
 ما جليل علم الاصول فيوقف على الوجوب الكفائي كما قيل علم الاصول فيوقف على الكفائي فيكون
 تحصيله لاجل نفسه هو واجب كما في ما يوقوف على علم الاصول لفقه الكفائي معارف مع
 ليجب عفو خرج ما خرج وبما لا في الاطلاق وكان يخرج ان يوقف على العلامة فيقول عفو
 ما فصل العلم ان كان ادعانا للتبعية فصد في ما لا تصور المطلوب ولا في الاصل فمفكر
 نه ما يدعي او كمن اراد ان يمنع نفوضه عند المتكلم فاعفوا وادخل النفوض عنده في
 والظن والمجوع هو الاصل وسلب الاعتراف وعدم العلم اهل بسطه وركب مع علمه مع عفا
 نغالبه وان نساوا فاشكك في صحة التمسك بالكلية فيما يوقف على المعرفة ولا يوقف على
 فلهما فلهما المركب الموضوع بالوضع الشخصي كاعلام والتوقع كالمستقاة واعلم ان لا يرفع
 فحقين هل التبعة والاصوليين بان لا لا لفظ على المعنى بوضع الواقع لا ان قال اصل
 كسوء عباد سليمان الصبي انه هو لنا سببه لانه لا يستحق له من جهة على الاخرين غير ذلك
 ويدخل بانها المحققين وثبوتها اجتماع نفوض كقوله وجوب وسلبه العيان ما يسمى ما يسمى
 الا يتجزأ العقل والدوزان فالاول والثاني لعدم الدوزان الاسم بوجود وصف عدم
 بتلاوه التبعية والنصب اوضح ما احتجوا بانهم اسندوا بان التمسك بالجزء من مع التمسك بوجوب
 بل الجزم حتى يصير دعاء في حله مع عدم حتى خرا الدوزان بعد نقل العقل فاما وجد
 منت التبعة بناء على التبعة فتمواف بان الجزم هو مع كون ما لا النسب فلهما كذا التبعة
 ما خبرته ووجه المنع ما لا لا يثبت للقبان باحتمال الجزم على احوال المنع عنهم فظهر

في حله الشرب بالله عز وجل لا غير ذلك من الدلائل فمنه ما رواه الصدوق في التوحيد في الصحيح
 الصادق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع عن امة نعمة الخفاء والنسيان لك هو عليه ما لا يقصرون
 بما لا يعلمون وما اضطر البهائم لهذا هذا السؤل بشرطه ما وضع لاجل ما لا يعلمون ولا لاجل ما لا يعلمون
 ما جليل علم الاصول فيوقف على الوجوب الكفائي كما قيل علم الاصول فيوقف على الكفائي فيكون
 تحصيله لاجل نفسه هو واجب كما في ما يوقوف على علم الاصول لفقه الكفائي معارف مع
 ليجب عفو خرج ما خرج وبما لا في الاطلاق وكان يخرج ان يوقف على العلامة فيقول عفو
 ما فصل العلم ان كان ادعانا للتبعية فصد في ما لا تصور المطلوب ولا في الاصل فمفكر
 نه ما يدعي او كمن اراد ان يمنع نفوضه عند المتكلم فاعفوا وادخل النفوض عنده في
 والظن والمجوع هو الاصل وسلب الاعتراف وعدم العلم اهل بسطه وركب مع علمه مع عفا
 نغالبه وان نساوا فاشكك في صحة التمسك بالكلية فيما يوقف على المعرفة ولا يوقف على
 فلهما فلهما المركب الموضوع بالوضع الشخصي كاعلام والتوقع كالمستقاة واعلم ان لا يرفع
 فحقين هل التبعة والاصوليين بان لا لا لفظ على المعنى بوضع الواقع لا ان قال اصل
 كسوء عباد سليمان الصبي انه هو لنا سببه لانه لا يستحق له من جهة على الاخرين غير ذلك
 ويدخل بانها المحققين وثبوتها اجتماع نفوض كقوله وجوب وسلبه العيان ما يسمى ما يسمى
 الا يتجزأ العقل والدوزان فالاول والثاني لعدم الدوزان الاسم بوجود وصف عدم
 بتلاوه التبعية والنصب اوضح ما احتجوا بانهم اسندوا بان التمسك بالجزء من مع التمسك بوجوب
 بل الجزم حتى يصير دعاء في حله مع عدم حتى خرا الدوزان بعد نقل العقل فاما وجد
 منت التبعة بناء على التبعة فتمواف بان الجزم هو مع كون ما لا النسب فلهما كذا التبعة
 ما خبرته ووجه المنع ما لا لا يثبت للقبان باحتمال الجزم على احوال المنع عنهم فظهر

في حله الشرب بالله عز وجل لا غير ذلك من الدلائل فمنه ما رواه الصدوق في التوحيد في الصحيح
 الصادق قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رفع عن امة نعمة الخفاء والنسيان لك هو عليه ما لا يقصرون
 بما لا يعلمون وما اضطر البهائم لهذا هذا السؤل بشرطه ما وضع لاجل ما لا يعلمون ولا لاجل ما لا يعلمون
 ما جليل علم الاصول فيوقف على الوجوب الكفائي كما قيل علم الاصول فيوقف على الكفائي فيكون
 تحصيله لاجل نفسه هو واجب كما في ما يوقوف على علم الاصول لفقه الكفائي معارف مع
 ليجب عفو خرج ما خرج وبما لا في الاطلاق وكان يخرج ان يوقف على العلامة فيقول عفو
 ما فصل العلم ان كان ادعانا للتبعية فصد في ما لا تصور المطلوب ولا في الاصل فمفكر
 نه ما يدعي او كمن اراد ان يمنع نفوضه عند المتكلم فاعفوا وادخل النفوض عنده في
 والظن والمجوع هو الاصل وسلب الاعتراف وعدم العلم اهل بسطه وركب مع علمه مع عفا
 نغالبه وان نساوا فاشكك في صحة التمسك بالكلية فيما يوقف على المعرفة ولا يوقف على
 فلهما فلهما المركب الموضوع بالوضع الشخصي كاعلام والتوقع كالمستقاة واعلم ان لا يرفع
 فحقين هل التبعة والاصوليين بان لا لا لفظ على المعنى بوضع الواقع لا ان قال اصل
 كسوء عباد سليمان الصبي انه هو لنا سببه لانه لا يستحق له من جهة على الاخرين غير ذلك
 ويدخل بانها المحققين وثبوتها اجتماع نفوض كقوله وجوب وسلبه العيان ما يسمى ما يسمى
 الا يتجزأ العقل والدوزان فالاول والثاني لعدم الدوزان الاسم بوجود وصف عدم
 بتلاوه التبعية والنصب اوضح ما احتجوا بانهم اسندوا بان التمسك بالجزء من مع التمسك بوجوب
 بل الجزم حتى يصير دعاء في حله مع عدم حتى خرا الدوزان بعد نقل العقل فاما وجد
 منت التبعة بناء على التبعة فتمواف بان الجزم هو مع كون ما لا النسب فلهما كذا التبعة
 ما خبرته ووجه المنع ما لا لا يثبت للقبان باحتمال الجزم على احوال المنع عنهم فظهر

الدليل فما يمكن التوصل اليه النظم لا ينشأ الى مطلوب جرح ولا إمكان لا دلالة له في المقصود
 والحري لا يخرج الحد عند التظفيين كون ضاعداً يكون عنه لاخر قد خلت الامارات
 او يبرز لداً في جرح فهو على ثلث اشياء اللفظ الدال على تمام معناه المطابقة حيث
 يدل على تمام معناه الموضوع له والصفة هي على جزئه والا لزام هي على خارج ما وضع
 له فالدلالة المطابقة ضرورية لم يقصد بجزءها لفظ خرج معناه ولا في كنهه هو فان استقل
 بهيئة على زمان فهو الفعل ان استقل بهيئة من غيره لا على احد الاثمنة الثلاثة فهو
 الاسم الا وهو الخروج الاسم متواطئ ان اتخذ معناه مع كنهه وشكلك مع لفظه لا يبيح
 الا فشرط وان اشبه في اثنين فقول بانه شبيهة وبما زاد اكثر اللفظ والمعنى ثانياً
 واللفظ فقط فلو كان فيجوز بناء لهما كاشان وفيه خرج خدای كبر اللفظ ان كان
 لاحقاً للين واحد في القوة من اخر في القوة فالظاهر المربوح هو المثل والافتقار هو
 الجمل ما بين المربوح والجمل متساوية وما بين كنهه لفظه فقص ما بينه وبين الوجهان
 موسوم بالحكم فضل في معرفة النسبة معرفة شعريتين وحده في حد بين احد في قول وهي
 يصدان او يكثر في تمام صانع هو الخارجية من المطالب في خوفه الثاني منها هي كل النسبة
 القائمة خارج النسبة بين الطرفين باقيات والنفي فهي ما حملت ان حكم ما ثبات لا سراً
 ودره نه شرطية في النسبة الى النسبة اليه الحمل المحول الى الموضوع فيه في النسبة
 فثبته او كنهه ونفس الحقيقة قطعية كالانسان او حصوا الا فراديين الكد
 او البعض فهي محصورة ببلية والا فمطلوب والمكلف بكنية لغيره في الدالام وبخوها
 هو جهة البسطة او مركبة الموضوع في الشرطية مقدم في التقيد معه علمه
 والمحول ثال لعلوم آياه هي انما متصلة او متصلة بحكم بغلب النسبة على الاخرى

على الاخرى لزوم ان صدق الثانيها كالصدق في العلة والمعلومة فهو على ما في الخبر
والشأن والنهاية وان صدق المقدم لا بد ان صدق الثاني مثل كل انسان فانطق بالصدق
او متناقض بين الجزئين فمفصلة ثانيا شاق في الجزئين والكذب معاً مفصلة المحبضة او في
الصدق فمقطع مع اسكان اجتماعهما فان صدق في الكذب فمقطع فانه محلو ومثله الثاني ان شاقا جزئين
فهما في باب المحبضة ومثله ان صدق الجمع والحلو وفلذلك كراه مفصلة في كتابنا السوي عندنا العلوم من و
البرهان الاستدلال في الخط والاشتناء في فاهم الموضوع اصغر من و في الخط وانه صغر من محمول
الاكثر في الكبرى وهذا كبرى في الوسط من مكررة كما قال بعض الفارسي نظم او مطر كل ما في مكررة
وبان اوضح كبرى في شكل فحينئذ ينشأ الفهم الموجب من مع الموجبة كبرى من الثانيين بالخط والاشتناء
اختلافهما في الكذب كبرى في فاهم المقدم في عين كتاب في مفكك من يتم وجماعهم من كبريا
حين كان شرط ان فصل في الاستدلال في بعدنا عرف قيار لاقران فاعلم قيار الاستدلال في قوله في عين
متصل او منفصل هو على وجود التالي بوجود المقدم بعين اخرى فعلق حكم لاقران وحكم لاقران في احد
خبر الشرط هو وان كان هذا غير مكلف فمفصلة بالخط الاستدلال في عين المقدم لم عين الثاني لما جاز في
التأني فاهم من استثناء عين التالي عن المقدم لم استثناء فبعض التالي فبعض فمفصلة فمفصلة فمفصلة
فكذلك في الصيام وقام الفرائض فذكر على يواجب فبعض التالي فبعض فبعض فبعض فبعض فبعض فبعض
المقدم استثناء التالي واكثر بان الشرط من استثناء فبعض المقدم فبعض التالي ان يكون في العلم هو
كانت هذه ظاهرة من فبعض فبعض فبعض فبعض فبعض فبعض فبعض فبعض فبعض فبعض فبعض
ولا يجوز والا فلا واكثره يستعمل بالخطية فمفصلة في المنفصل ما يلزم متناقض
من اثبات الوجود نقبا وبالعكس من اثبات كل في فبعض فبعض فبعض فبعض فبعض فبعض فبعض
لعين اخرى وبالعكس فلهذا علم من فبعضه عينه فانهم فمفصلة في الاقران في الاقران

لا يكون من غير الاستثناء وهو دور موضع ومحول ووسط بين الالام والاشياء
 وسطها وما قدما والمطلوب لا زمانا باحو الطول عزاج وكل ح يحسن والفايخ والاشياء
 هو الطول ان كان جزء الح هو يحسن والفايخ يحسن والفايخ يحسن والفايخ يحسن
 المنفصل لانه بذكر بعض الاكبر مع الوسط واما في المثال المذكور نحو الطول اما جزاء الح
 جزاء الح لكثرة الح ولبس لانه فصل الاشياء اما متصل او منفصل الاول فاما في المثال
 فصل الثاني فبعض مقدم فالبه واكثره واستثناء بعض الثاني فبعض واكثره والمنفصل
 بل في المثال الثاني انما هو بركة الامتنان كالاستثناء في والعكس فصل الاستثناء
 ما يستدل به فاما من حكم الجزئيات على حكم كليها فاما من القبول بان مشاركة الجزئيات
 الجزئيات في علة الحكم بغيره والقياس بضع من حال الكلي على حال الجزئيات وقد احتجنا
 واخبرنا في رسالتنا السنية على هذه العلوم الرقمية من اثارها على الطبيعة والصور تنقسم
 الى الاستثنائي والافراطي فاما ما اوها تنقسم ايضا الى الامتنان الحسني هان
 والجلد والخطية والشعر للعاظم وقد ابي القسط ايضا لان مقدما اما بعد الخصص
 التصديق والخيال الشاعري الاول اما بعدنا او قطعنا الاول الخطية والثالثا بعد
 هو البه والاولا اما بعد عزم الاعتراف من القابلة التسليم من الخصم هو الجدل والاولا اما بعد
 المخالفة مقابل الحكم هو الجدل وان استعمل في مقابل الحكم من خصم سقطه والبرهان على
 اليقينيات وصولها الا لا يتخذ كل اعظم من جزئه والشاهد هذا الشمس من والجزئيات السكونية
 والحد ثباته والفرق بين الشمس والموازن كوجود القطر والذاتيات اربعة هديج بالذاتيات
 ان كان الوسط مع على النسبة فالفرق على الامتنان والجلد يتاخر من الشهادة والاختلاف
 بالاف من الشهادة والفرق يتاخر من القبلات داما على الوحيات والاشياء فضاء

ما لا يكون من غير الاستثناء وهو دور موضع ومحول ووسط بين الالام والاشياء
 وسطها وما قدما والمطلوب لا زمانا باحو الطول عزاج وكل ح يحسن والفايخ والاشياء
 هو الطول ان كان جزء الح هو يحسن والفايخ يحسن والفايخ يحسن والفايخ يحسن
 المنفصل لانه بذكر بعض الاكبر مع الوسط واما في المثال المذكور نحو الطول اما جزاء الح
 جزاء الح لكثرة الح ولبس لانه فصل الاشياء اما متصل او منفصل الاول فاما في المثال
 فصل الثاني فبعض مقدم فالبه واكثره واستثناء بعض الثاني فبعض واكثره والمنفصل
 بل في المثال الثاني انما هو بركة الامتنان كالاستثناء في والعكس فصل الاستثناء
 ما يستدل به فاما من حكم الجزئيات على حكم كليها فاما من القبول بان مشاركة الجزئيات
 الجزئيات في علة الحكم بغيره والقياس بضع من حال الكلي على حال الجزئيات وقد احتجنا
 واخبرنا في رسالتنا السنية على هذه العلوم الرقمية من اثارها على الطبيعة والصور تنقسم
 الى الاستثنائي والافراطي فاما ما اوها تنقسم ايضا الى الامتنان الحسني هان
 والجلد والخطية والشعر للعاظم وقد ابي القسط ايضا لان مقدما اما بعد الخصص
 التصديق والخيال الشاعري الاول اما بعدنا او قطعنا الاول الخطية والثالثا بعد
 هو البه والاولا اما بعد عزم الاعتراف من القابلة التسليم من الخصم هو الجدل والاولا اما بعد
 المخالفة مقابل الحكم هو الجدل وان استعمل في مقابل الحكم من خصم سقطه والبرهان على
 اليقينيات وصولها الا لا يتخذ كل اعظم من جزئه والشاهد هذا الشمس من والجزئيات السكونية
 والحد ثباته والفرق بين الشمس والموازن كوجود القطر والذاتيات اربعة هديج بالذاتيات
 ان كان الوسط مع على النسبة فالفرق على الامتنان والجلد يتاخر من الشهادة والاختلاف
 بالاف من الشهادة والفرق يتاخر من القبلات داما على الوحيات والاشياء فضاء

ان كان الوسط مع على النسبة فالفرق على الامتنان والجلد يتاخر من الشهادة والاختلاف
 بالاف من الشهادة والفرق يتاخر من القبلات داما على الوحيات والاشياء فضاء

ان كان الوسط مع على النسبة فالفرق على الامتنان والجلد يتاخر من الشهادة والاختلاف
 بالاف من الشهادة والفرق يتاخر من القبلات داما على الوحيات والاشياء فضاء

[illegible]

الاعمال من غير
منه ولا العزم على الصلوة

فيما لا يفتقر الى الصلوة

فيما لا يفتقر الى الصلوة

فيما لا يفتقر الى الصلوة

فيما لا يفتقر الى الصلوة

فيما لا يفتقر الى الصلوة

فيما لا يفتقر الى الصلوة

فيما لا يفتقر الى الصلوة

فانتم تركتم اذا قال صلى على الصلوة فانه يقول يا امة محمد بن عبد الله الله لكم درسوا له
ولكن تعاهدوا بغير الله لكم صلوا الله لكم فانه عاهد بكم واذا قال صلى على الفلاح فانه يقول
يا امة احمد فليخ الله عليكم اواب الله ففعلوا وخذوا نصيبكم من الجنة من جهنم الدنيا
الاشرة واذا قال الله اكبر فانه يقول مرحوا على انفسكم فانه لا اعلم لكم علا افضل من هذا ففعلوا
صلواكم قبل التذكرة واذا قال لا اله الا الله فانه يقول يا امة احمد عاهدوا الله جعلت فدايكم
وسمعوا رضى في اعناقكم فان شئتم فاقبلوا وان شئتم فادبروا وافتقروا اجابوا بخير وخير وخير
فلا يضرني ثم قال يا امة الاذان فورد على اجاب بخير من غير خشية كنت لخصما بين يدي
الله ومن كنت لخصما فما اسوء حاله وقال صلى الله عليه وسلم اجاب المؤمنون كعادته الذنوب
والسخط الى المسجد طاعة لله ورسوله ومن الخلق لله رسوله ادخل الله الجنة مع الصديقين
والشهيد له وكان في الجنة رفيقا وذو ول من ثواب ود وقال صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله
المؤمنون رحمة و ثواب الجنة ومن لم يجز خاصته يوم القيمة فطوبى لمن اجاب على الله وشيلى
الجنة ولا يجبه ولا عصى الامم من اهل الجنة وقال النبي صلى الله عليه وسلم اجاب المؤمنون و
اجاب العلماء كان يوم القيمة بحث لولى ويكون في الجنة ذنوبى وله عند الله ثوابين
شهيدين وقال النبي صلى الله عليه وسلم اجاب المؤمنون والنايين فهم والتهمة له و صعيد
ولا يخافون فافشا الناس قال النبي صلى الله عليه وسلم اجاب المؤمنون كبدل شفاعتي كنت
شفعا بين يدي الله وعرف الله له الذنوب عزها وعلانيها وكنى بكل ذكره بغير عيب
فضل قائم ذكره ولا يكل ذكره بصلاني من ذنوب وقال النبي صلى الله عليه وسلم اجاب المؤمنون
كان عند الله من الشهداء ومن لم يجز على الله فليس له في الاسلام نصيب من اجابته
اليه الجنة وقال النبي صلى الله عليه وسلم اجاب على الله استغفرت له الذنوب وكنى
الذنوب فادبره فقام

فانتم تركتم اذا قال صلى على الصلوة فانه يقول يا امة محمد بن عبد الله الله لكم درسوا له

ولكن تعاهدوا بغير الله لكم صلوا الله لكم فانه عاهد بكم واذا قال صلى على الفلاح فانه يقول

يا امة احمد فليخ الله عليكم اواب الله ففعلوا وخذوا نصيبكم من الجنة من جهنم الدنيا

الاشرة واذا قال الله اكبر فانه يقول مرحوا على انفسكم فانه لا اعلم لكم علا افضل من هذا ففعلوا

صلواكم قبل التذكرة واذا قال لا اله الا الله فانه يقول يا امة احمد عاهدوا الله جعلت فدايكم

وسمعوا رضى في اعناقكم فان شئتم فاقبلوا وان شئتم فادبروا وافتقروا اجابوا بخير وخير وخير

فلا يضرني ثم قال يا امة الاذان فورد على اجاب بخير من غير خشية كنت لخصما بين يدي

الله ومن كنت لخصما فما اسوء حاله وقال صلى الله عليه وسلم اجاب المؤمنون كعادته الذنوب

والسخط الى المسجد طاعة لله ورسوله ومن الخلق لله رسوله ادخل الله الجنة مع الصديقين

والشهيد له وكان في الجنة رفيقا وذو ول من ثواب ود وقال صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله

المؤمنون رحمة و ثواب الجنة ومن لم يجز خاصته يوم القيمة فطوبى لمن اجاب على الله وشيلى

الجنة ولا يجبه ولا عصى الامم من اهل الجنة وقال النبي صلى الله عليه وسلم اجاب المؤمنون و

اجاب العلماء كان يوم القيمة بحث لولى ويكون في الجنة ذنوبى وله عند الله ثوابين

شهيدين وقال النبي صلى الله عليه وسلم اجاب المؤمنون والنايين فهم والتهمة له و صعيد

ولا يخافون فافشا الناس قال النبي صلى الله عليه وسلم اجاب المؤمنون كبدل شفاعتي كنت

الاعمال من غير

منه ولا العزم على الصلوة

فيما لا يفتقر الى الصلوة

فيما لا يفتقر الى الصلوة

فيما لا يفتقر الى الصلوة

فيما لا يفتقر الى الصلوة

فيما لا يفتقر الى الصلوة

فيما لا يفتقر الى الصلوة

[illegible]

فيقولون يا محمد بن النعمان
 يا قاضي القضاة والكلاب
 يا محققه عونا القضاة
 كذا ان جوان الطوق انما
 الاطراف تصوروا
 القضاة الذين فولدوا
 والرسيم فلو ان
 فبين الحيات من حكم
 او نفسه والاخرى
 ان كان شخصاً او غيره
 المحققه فوجد في ضمن
 الطبقه كذا

[illegible]

مع وجودها فيه فذوقها تمام موضوع على شأنه الجمل والفضل فلا بد من غير حال الوضع في
 البصر في الأوزاد والدعوات كثيرة منها المتلول والجوش والمجرام ذاد وحقيقة فقه كان
 في غيره اما مثل حادث ونحوه فنقول فذلك معناه الأول **نحوه** التخصيص بحججهم
 منه المراد من غير معلومة قرينة ولو كانت الشبهة وإذا نزل معناه الأول وفهم من غير على الثاني
 ومثله التخصيص وقال ابن فاضل حقيقة في كل استعمال اللفظ في معنى غير المعنى الأصلي
 واعلم انه لا بد من وجود الحقيقة اللغوية كالاشتراك في اللفظ والقرينة لا في الحقيقة العرفية
 العامة كالاشتراك على الأرض المحصورة في العرف بذات العوائم الأربعة ولا في الخاصة ككل
 ظاهرة مخصوصة فقط عدم خلاف الحقيقة الشرعية المتشعبة كلها حقيقة عرفية في شاي
 ثبوتهما للشارع محل كلام واجمع المتيقن ثبوت تبادل المعاني الشرعية بينك الالفاظ من
 قرينة وجود الناقل انك ان ادت عند معانيها من الشارع فم لا محال استعاضة باللفظ
 المناسبة معانيها اللغوية من وضع معنى القرينة اول عبارة فاعلم ان الالفاظ المتبادرة
 الاستعمال على اللسان المتشعبين ط فبقها ام غامضا في المعاني الجديدة التي استخدمها الناس
 ولم يكن يعرفها اهل اللغة قبل الفلوة في الأركان المخصوصة والصوم في الامساك المخصوص
 الى غير ذلك فهذا لك موضع الشاي انماها بازاء هذه المقاييس يظهر المعاني اللغوية
 ووضعها هذه المعاني الجديدة واستعملها مجازا في هذه المقاييس وذكر استعمالها
 المان استغنى عن القرينة فصار حايضا اول يحصل الوضع في كلام واحد من المعجز
 أي الوضع التخصيصي التخصيصي وكان استعمالها بالقرينة ويظهر في النزاع اذا وجد
 في كلامه بالقرينة فان قلنا بثبوت الحقيقة فلا بد من حملها على المعاني الأصلية اللغوية
 مع المتيقن البناء بانها محبت ودعينا هذه الالفاظ من كلام الشارع يتبادر اذا قلنا
 في كلامه بالقرينة فان قلنا بثبوت الحقيقة فلا بد من حملها على المعاني الأصلية اللغوية

او في قولنا انك ان ادت عند معانيها من الشارع فم لا محال استعاضة باللفظ المناسبة معانيها اللغوية من وضع معنى القرينة اول عبارة فاعلم ان الالفاظ المتبادرة الاستعمال على اللسان المتشعبين ط فبقها ام غامضا في المعاني الجديدة التي استخدمها الناس ولم يكن يعرفها اهل اللغة قبل الفلوة في الأركان المخصوصة والصوم في الامساك المخصوص الى غير ذلك فهذا لك موضع الشاي انماها بازاء هذه المقاييس يظهر المعاني اللغوية ووضعها هذه المعاني الجديدة واستعملها مجازا في هذه المقاييس وذكر استعمالها المان استغنى عن القرينة فصار حايضا اول يحصل الوضع في كلام واحد من المعجز أي الوضع التخصيصي التخصيصي وكان استعمالها بالقرينة ويظهر في النزاع اذا وجد في كلامه بالقرينة فان قلنا بثبوت الحقيقة فلا بد من حملها على المعاني الأصلية اللغوية مع المتيقن البناء بانها محبت ودعينا هذه الالفاظ من كلام الشارع يتبادر اذا قلنا في كلامه بالقرينة فان قلنا بثبوت الحقيقة فلا بد من حملها على المعاني الأصلية اللغوية

مع وجودها فيه فذوقها تمام موضوع على شأنه الجمل والفضل فلا بد من غير حال الوضع في
 البصر في الأوزاد والدعوات كثيرة منها المتلول والجوش والمجرام ذاد وحقيقة فقه كان
 في غيره اما مثل حادث ونحوه فنقول فذلك معناه الأول **نحوه** التخصيص بحججهم
 منه المراد من غير معلومة قرينة ولو كانت الشبهة وإذا نزل معناه الأول وفهم من غير على الثاني
 ومثله التخصيص وقال ابن فاضل حقيقة في كل استعمال اللفظ في معنى غير المعنى الأصلي
 واعلم انه لا بد من وجود الحقيقة اللغوية كالاشتراك في اللفظ والقرينة لا في الحقيقة العرفية
 العامة كالاشتراك على الأرض المحصورة في العرف بذات العوائم الأربعة ولا في الخاصة ككل
 ظاهرة مخصوصة فقط عدم خلاف الحقيقة الشرعية المتشعبة كلها حقيقة عرفية في شاي
 ثبوتهما للشارع محل كلام واجمع المتيقن ثبوت تبادل المعاني الشرعية بينك الالفاظ من
 قرينة وجود الناقل انك ان ادت عند معانيها من الشارع فم لا محال استعاضة باللفظ
 المناسبة معانيها اللغوية من وضع معنى القرينة اول عبارة فاعلم ان الالفاظ المتبادرة
 الاستعمال على اللسان المتشعبين ط فبقها ام غامضا في المعاني الجديدة التي استخدمها الناس
 ولم يكن يعرفها اهل اللغة قبل الفلوة في الأركان المخصوصة والصوم في الامساك المخصوص
 الى غير ذلك فهذا لك موضع الشاي انماها بازاء هذه المقاييس يظهر المعاني اللغوية
 ووضعها هذه المعاني الجديدة واستعملها مجازا في هذه المقاييس وذكر استعمالها
 المان استغنى عن القرينة فصار حايضا اول يحصل الوضع في كلام واحد من المعجز
 أي الوضع التخصيصي التخصيصي وكان استعمالها بالقرينة ويظهر في النزاع اذا وجد
 في كلامه بالقرينة فان قلنا بثبوت الحقيقة فلا بد من حملها على المعاني الأصلية اللغوية
 مع المتيقن البناء بانها محبت ودعينا هذه الالفاظ من كلام الشارع يتبادر اذا قلنا

[illegible]

٣٣ مستحق النظار وما هيأت

[illegible]

النوع من الحجاز عن المتنازع فيه على ان علاقته بالجزء والكلمة شرطه الشرطين مفقودين
 ههنا احدهما ان يكون التركيب حقيقة وانما هما ان يكون الجزء من الاجزاء التي ينبغي بانها
 الكل اخرج المجوزون بقوله ان الله وسلكه يصلون على النبي فان الصلوة من الله الحجة
 وسلكه طلب الحجة ويقول نعم ان الله ليس له في السموات والارض والشم والقمر النجوم
 والنجم والذوات كثير من الناس فان التجويد من الناس وضع الجبهة على الارض ومن غيره غير
 انما لا سلم ان الصلوة والتجود حقيقة فهما ذكر لا يجوز ان يكونا موضوعين للفرد المشترك
 بين المعاني مثلا التجود موضوع للخضوع والخضوع في الاشياء بخلافه من الناس وضع
 على الارض ومن غيره غير هو الخضوع والافتقار واجتمع نحو الاستعانة على سبيل الحقيقة ولم
 ان الموضوع لكل واحد من المعاني لا يطرأ الوحدة ولا عملها يكون حقيقة في حال اذ لا
 ولا اكثر وهذا الموضوع له في كل واحد من المعاني في حال الافتقار واستند الفاضل الشريف
 على مقدمه وهو كونه حقيقة لم بان التبادر والوحدة من اللفظة اذ والاولى وهو بان كونه
 حقيقة في اكثر من الواحد وفيه التبادر من التبادر الوضوح لا التاكيد فانهم مع اختلافها
 في جواز استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي في الحجاز على نحو اختلافه في التمسك به غير كونه
 متعلقا بالحكم نفعاً وانما بانها على احوالها الفصل حقيقة ومجازاً بالنسبة الى المعنى فان
 في القوافين بالمرغم ومن جملة ما استدل به ان وضع الحقيقة في الحجاز وحده نظر الى حقيقة
 والوقوف على المعنى عن محتاج الى الاذن والربط واستدل بعضهم على عدم جواز استعمال
 اللفظ في المعنى المزبورين بعدم جواز اجتماع الاربعة في عقل الانسان لانهم لم يقرروا لفظة المعنى
 المعنى الحقيقي ولم يقرروا معانيد ذلك الشيء وعرض عليه الحق الشيرازي بان لو اريد معانيد
 معانيد المعنى الحقيقي منفردا قسماً امام متضاد المعنى الحجازي فلو اريد هذا المعنى

[illegible]

يماض التامع يماض العاج هو الكمال
 ولا يماض المستمع بالثبات هل هو
 أو قسرك لفظي فالاسم أيضاً له
 ذات معتدة فاسم طبي كالعلاج
 والمعتد المفعول عليه كالأدوية
 فاسمك يكون اللفظ واحد والمفعول
 معتد لما كان وضعاً وأما ذلك اللفظ
 بالنسبة لجميع معانيه لا أشرك اللفظ
 الخاص في ذلك اللفظ

[illegible]

[illegible]

والأصل هو أن المرض الاستعجال هو الاستعجال ضد هذا لا يكون مفصولا للكل
فضل المشتق أن الاشتقاق على افتراضه كك القوم هو قطع وانقطاع من أصل
بدون ضمير ضرر بغير حرف ذلك الأصل هكذا قال بوب وعلم المبدأ الاشتقاق أن يكون
اللفظان تناسبا في المعنى والتركيب ووجه أحدهما إلى الآخر وفيما وافق اصطلاحنا في الأصل
ومعناه ومجوها علم أن الألفاء المشتقة كالم فاعل والمفعول والصفة التامة الفعل
المتفصل لذلك على الأربعة الثلاثة وضعها بان يكون الزمان جزء من مدلولها الحرفي
كمدلول الفعل فلا الزمانا عطفنا على الاستقبال فهو وضع وفان يصح مرجعها عن
من الأصولين يحكي عن العصدك والبضار والانسوى وغيرهم فاطلاق المشتق على
المستقبل نحو قوله انك ميت وانهم ميتون مجازا لئلا فاعلا لما حكى عن الكوكب
حيث قال يكون لك ثلاث حقبة مستقلة باطلاق الفاء على ان قولنا صار غدا
اسم فاعل حقيقة عرفية وانما خبره ان قول الفاء على فرض دلالة لا يثبت المدح والاعمال
فولم موضع وفان على ما صح في المباح حيث قال انه موضع لذلك تلبس للمدح في الجاز
والحاصل ان المشتق حقيقة فيما تلبس بالمبدء ومجازا فيما تلبس بعد وفيما انقص عن المبدء
خلاف وهو المشهور بين في محل الخلاف قولان الجاز مظم وهو ذلك المشاعر وتصفية
مظم وهو المشهور من الشبهة المعنوية وهما قولان اخر متكرر محدث في القاموس كونه
مظم وهما الاول تبادر الغنى ومن التلبس بالمبدء وتبادر الغنى له الجاز الثاني لا يثبت
حقيقة فيكون تلبس بالمبدء كما مر فلا كان حقيقة فيما انقص عن المبدء ايضا لم الاشتراك
الجاز اخر منه لا في انه موضوع للفقد للشرطين لئلا فاعلا فلا تلبس مجاز ولا اشتراك
لانا نقول ان هذا مناف لما ذكره الأصوليين حيث ادعوا الاجتماع على كون حقيقة
الجاز مضمونا في موضوع للفقد للشرطين لئلا فاعلا فلا تلبس مجاز ولا اشتراك
لانا نقول ان هذا مناف لما ذكره الأصوليين حيث ادعوا الاجتماع على كون حقيقة
الجاز مضمونا في موضوع للفقد للشرطين لئلا فاعلا فلا تلبس مجاز ولا اشتراك

[illegible][illegible]

[illegible]

[illegible]

سأفعل ولا أجمع إلا ما
يصلح للمسلمين في
الدين والدنيا والآخرة

اللباد والابان والاخبار مثل قوله نعم فليحذر الذين يخافون عن امره ما يغفل
 الا لشيء اذ امرتك بقوله لولا ان استعصى على امرهم بالسؤال وهو بقر
 بعد قولها ان امرن ما رسول الله حيث طبعها امر اجبتها الى وجهه قال لابل انما
 انما شاع فظهر من هذه الاخبار والامان ان الامر حقيقه الوجوب لان المشتقات
 المبداء فادنه من وجوب فكيف يصور عدم كون المبداء حقيقه فيه واخرج القائلون بعد
 اقامته للوجوب صحة التفسير حيث يقولون الامر الى الواجب المندب فيه ان
 اريد بتفسير الامر الى الوجوب والتدب ان الامر الحقيقي مغشوم اليها فلا تم كونه كذلك
 ان اريد الامر فلا يجد به واستدلوا بقولهم ان المندب طاعة والطاعة فعل المالك
 مبهني ان المندب فعل المامور به وفيه ان الطاعة اما فعل المامور به الحقيقي او فعل
 المندوب فعل المندب به الحقيقي فقط وان اردوا الا تم من المامور به الحقيقي فلا يجد
 مام نفعنا اختلفوا في صيغة فعل وما في معناه المشهور بين اصوليين انه حقيقه في الوجوب
 لغة وفيه في التدب وقيل بالاشتراك بينهما معنى ذهب السيد المرتضى الى ان
 بينهما لفظا ولغة وكون الصيغة حقيقه في عرف الشارع في الوجوب وقيل بالاشتراك
 والحق الاول لنا المبادر عرفا وبذلك في اللغة والشرع بينهما لفظا لا علم
 واستدلوا بهذا القول بقوله نعم فليحذر الذين يخافون عن امره وقوله نعم فليحذر
 منعك الا لشيء اذ امرتك وقوله نعم واذا لم يكن لهم ذكوان الا يكون واجبا
 بان هذه الاية انما على ما عصى امر الشرع لا الوجوب لقوله وان الاية دلالة الصيغة
 على عدم الملازمة اذ لا يبحث في كل منهما وتمايزا في المعايير وقوله لولا ان استعصى
 على امره

في ان لا يرضى بالتواضع فان ظهر لهم للتواضع صفة افضل في غلة الكثرة وعن غيره
 ان هذه الآية لا دلالة الا على الوجوب المدعى لا لا صفة افضل على الوجوب
 احدها غير الآخر كما لا ان ينقضي الامر من الاثر في هذه الآية هو قوله نعم اسجدوا
 لا في الثالثة بقوله نعم بعد لك ويل يوشد للكد بين يدل على ان ذنوبهم لم تكن
 لا مرضا فلو تركوا فيه لانه يمكن ان يكون ذنوبهم على الجنس ان كانوا هم الكثر
 اختصا من الذم بهم والويل للكد بين ان كانوا غيرهم على ان الاصل عدم كونه
 اسئل الغافلون بكونه حقة في التذلل لقوله اذا امرتكم بشئ فافعلوا
 سئلهم فان الرد الى مشيئة ابيهم التذلل واجبة بان الاستطاعة غير المشيئة
 بان متابعتهم كونه حقة في التذلل لا لما احتاج السائل الى التذلل
 بما يدل على ان الامر حكمه ولا يدل على ان صفة افضل حكمه وان كان
 غير الآخر واسئل الغافلون بكونه حقة في الطلب الى الحقيقة الواحدة
 كما يقول السيد المرتضى ومن الجواز كما بقوله المشيئة وجب عنه بان الدليل
 على كونه حقة في الوجوب بخصوصه وهو ان التبادر على ان الجواز على جواز
 المشيئة محقق بالتذلل على مختارهم اذا استعمل في كل واجب من الوجوب والتذلل
 الخصوصيه يكون مجازا والجواز لم يصر عليهم اكثر واسئل السيد المرتضى على
 كونه مشتركا بينهما لانه بالاستصحابها في الاصل في الاستصحاب الحقيقة على كونه حقة
 في الوجوب فظ على ذلك واجبة بان الجواز اولى من الاشارة والاستعلام اعلم
 على ان التبادر اتمار على كونه حقة في الوجوب بخصوصه واحتجاج بعض التعاليم

في ان لا يرضى بالتواضع فان ظهر لهم للتواضع صفة افضل في غلة الكثرة وعن غيره
 ان هذه الآية لا دلالة الا على الوجوب المدعى لا لا صفة افضل على الوجوب
 احدها غير الآخر كما لا ان ينقضي الامر من الاثر في هذه الآية هو قوله نعم اسجدوا
 لا في الثالثة بقوله نعم بعد لك ويل يوشد للكد بين يدل على ان ذنوبهم لم تكن
 لا مرضا فلو تركوا فيه لانه يمكن ان يكون ذنوبهم على الجنس ان كانوا هم الكثر
 اختصا من الذم بهم والويل للكد بين ان كانوا غيرهم على ان الاصل عدم كونه
 اسئل الغافلون بكونه حقة في التذلل لقوله اذا امرتكم بشئ فافعلوا
 سئلهم فان الرد الى مشيئة ابيهم التذلل واجبة بان الاستطاعة غير المشيئة
 بان متابعتهم كونه حقة في التذلل لا لما احتاج السائل الى التذلل
 بما يدل على ان الامر حكمه ولا يدل على ان صفة افضل حكمه وان كان
 غير الآخر واسئل الغافلون بكونه حقة في الطلب الى الحقيقة الواحدة
 كما يقول السيد المرتضى ومن الجواز كما بقوله المشيئة وجب عنه بان الدليل
 على كونه حقة في الوجوب بخصوصه وهو ان التبادر على ان الجواز على جواز
 المشيئة محقق بالتذلل على مختارهم اذا استعمل في كل واجب من الوجوب والتذلل
 الخصوصيه يكون مجازا والجواز لم يصر عليهم اكثر واسئل السيد المرتضى على
 كونه مشتركا بينهما لانه بالاستصحابها في الاصل في الاستصحاب الحقيقة على كونه حقة
 في الوجوب فظ على ذلك واجبة بان الجواز اولى من الاشارة والاستعلام اعلم
 على ان التبادر اتمار على كونه حقة في الوجوب بخصوصه واحتجاج بعض التعاليم

في ان لا يرضى بالتواضع فان ظهر لهم للتواضع صفة افضل في غلة الكثرة وعن غيره
 ان هذه الآية لا دلالة الا على الوجوب المدعى لا لا صفة افضل على الوجوب
 احدها غير الآخر كما لا ان ينقضي الامر من الاثر في هذه الآية هو قوله نعم اسجدوا
 لا في الثالثة بقوله نعم بعد لك ويل يوشد للكد بين يدل على ان ذنوبهم لم تكن
 لا مرضا فلو تركوا فيه لانه يمكن ان يكون ذنوبهم على الجنس ان كانوا هم الكثر
 اختصا من الذم بهم والويل للكد بين ان كانوا غيرهم على ان الاصل عدم كونه
 اسئل الغافلون بكونه حقة في التذلل لقوله اذا امرتكم بشئ فافعلوا
 سئلهم فان الرد الى مشيئة ابيهم التذلل واجبة بان الاستطاعة غير المشيئة
 بان متابعتهم كونه حقة في التذلل لا لما احتاج السائل الى التذلل
 بما يدل على ان الامر حكمه ولا يدل على ان صفة افضل حكمه وان كان
 غير الآخر واسئل الغافلون بكونه حقة في الطلب الى الحقيقة الواحدة
 كما يقول السيد المرتضى ومن الجواز كما بقوله المشيئة وجب عنه بان الدليل
 على كونه حقة في الوجوب بخصوصه وهو ان التبادر على ان الجواز على جواز
 المشيئة محقق بالتذلل على مختارهم اذا استعمل في كل واجب من الوجوب والتذلل
 الخصوصيه يكون مجازا والجواز لم يصر عليهم اكثر واسئل السيد المرتضى على
 كونه مشتركا بينهما لانه بالاستصحابها في الاصل في الاستصحاب الحقيقة على كونه حقة
 في الوجوب فظ على ذلك واجبة بان الجواز اولى من الاشارة والاستعلام اعلم
 على ان التبادر اتمار على كونه حقة في الوجوب بخصوصه واحتجاج بعض التعاليم

[illegible][illegible]

من المعلوم ان عدم الابطال يفرج من الافعال المحقق في الحقيقة لانها لا تملك
 من المعلوم ان المطلوب الماهية المحققة باثبات فردية والقوة لا تملك المحقق دون
 اتيان الحقيقة وعن الشايد ان المطلوب المسند ان كان له حصل من الاستقار
 ان النسب المحققة والاشياء حاصلة في الحال الحاضرة فكذلك الطلب في الامر
 في الحال الكف بام زيد وعلم وطلائق هند وحجرة بلال فمع انه مضمون بمثل كان في
 فاعلم وروى في كمال الاعمال على افعال هذا الاستقار او اتيان الفاعل وقد انا
 صاحب المعالمة عن هذا الدليل انه بانه قياس اخرى بانه قياس مع الفارق فان
 لا يمكن توجيها الى الحال الاستقار الطلب الحاصل بل الى الاستقبال ومولانا الاثر
 الى الحال المعبر عنها القودا وما بعده فلا ينعين الاول الدليل وقد المحقق الف
 اولاً بان مضمون المسند الاستقار للقياس ثانياً بعدم دلالة الحال المحقق في
 العرف متحقق في الامراض وكذلك الاستقار والتموه عرض على تفسير ذلك
 يستلزم تقاوت عدلوا لا مواءم الاستقار فيها اذا الفرق ظاهرين هو في ظاهر
 الاستقار والعدد المشترك لا يثبت الماهية اجاب بان المعلوم من حال هذه المواءمة
 المضمون اما خصوص مدلولها ما فانما خصوصها اذ لا لا المتصل بها ولا يمكن الاكل
 في الامر بعين الثاني واستدل كما ترضى لم رضاه ومولانا الاشراك اللفظي الاستعمال
 والاصل في الحقيقة وبحسب الاستعمال لا يوجب حصول الامور الاحتمال في اللفظ وحسب
 بان الاستعمال المسمى من الحقيقة والحجاز كما مر مرة وعن الثاني بان حصول استعمال
 على القول بالاشراك اللفظي كالمحصل القول بالماهية فزعم والمعام لا يدل على التخصيص
 بعين الرأى فلم نقف على صريح فصل الفاعلون فيجب القول بكون الامر له
 انما هو في الحقيقة كالمحصل

من المعلوم ان عدم الابطال يفرج من الافعال المحقق في الحقيقة لانها لا تملك
 من المعلوم ان المطلوب الماهية المحققة باثبات فردية والقوة لا تملك المحقق دون
 اتيان الحقيقة وعن الشايد ان المطلوب المسند ان كان له حصل من الاستقار
 ان النسب المحققة والاشياء حاصلة في الحال الحاضرة فكذلك الطلب في الامر
 في الحال الكف بام زيد وعلم وطلائق هند وحجرة بلال فمع انه مضمون بمثل كان في
 فاعلم وروى في كمال الاعمال على افعال هذا الاستقار او اتيان الفاعل وقد انا
 صاحب المعالمة عن هذا الدليل انه بانه قياس اخرى بانه قياس مع الفارق فان
 لا يمكن توجيها الى الحال الاستقار الطلب الحاصل بل الى الاستقبال ومولانا الاثر
 الى الحال المعبر عنها القودا وما بعده فلا ينعين الاول الدليل وقد المحقق الف
 اولاً بان مضمون المسند الاستقار للقياس ثانياً بعدم دلالة الحال المحقق في
 العرف متحقق في الامراض وكذلك الاستقار والتموه عرض على تفسير ذلك
 يستلزم تقاوت عدلوا لا مواءم الاستقار فيها اذا الفرق ظاهرين هو في ظاهر
 الاستقار والعدد المشترك لا يثبت الماهية اجاب بان المعلوم من حال هذه المواءمة
 المضمون اما خصوص مدلولها ما فانما خصوصها اذ لا لا المتصل بها ولا يمكن الاكل
 في الامر بعين الثاني واستدل كما ترضى لم رضاه ومولانا الاشراك اللفظي الاستعمال
 والاصل في الحقيقة وبحسب الاستعمال لا يوجب حصول الامور الاحتمال في اللفظ وحسب
 بان الاستعمال المسمى من الحقيقة والحجاز كما مر مرة وعن الثاني بان حصول استعمال
 على القول بالاشراك اللفظي كالمحصل القول بالماهية فزعم والمعام لا يدل على التخصيص
 بعين الرأى فلم نقف على صريح فصل الفاعلون فيجب القول بكون الامر له
 انما هو في الحقيقة كالمحصل

من المعلوم ان عدم الابطال يفرج من الافعال المحقق في الحقيقة لانها لا تملك
 من المعلوم ان المطلوب الماهية المحققة باثبات فردية والقوة لا تملك المحقق دون
 اتيان الحقيقة وعن الشايد ان المطلوب المسند ان كان له حصل من الاستقار
 ان النسب المحققة والاشياء حاصلة في الحال الحاضرة فكذلك الطلب في الامر
 في الحال الكف بام زيد وعلم وطلائق هند وحجرة بلال فمع انه مضمون بمثل كان في
 فاعلم وروى في كمال الاعمال على افعال هذا الاستقار او اتيان الفاعل وقد انا
 صاحب المعالمة عن هذا الدليل انه بانه قياس اخرى بانه قياس مع الفارق فان
 لا يمكن توجيها الى الحال الاستقار الطلب الحاصل بل الى الاستقبال ومولانا الاثر
 الى الحال المعبر عنها القودا وما بعده فلا ينعين الاول الدليل وقد المحقق الف
 اولاً بان مضمون المسند الاستقار للقياس ثانياً بعدم دلالة الحال المحقق في
 العرف متحقق في الامراض وكذلك الاستقار والتموه عرض على تفسير ذلك
 يستلزم تقاوت عدلوا لا مواءم الاستقار فيها اذا الفرق ظاهرين هو في ظاهر
 الاستقار والعدد المشترك لا يثبت الماهية اجاب بان المعلوم من حال هذه المواءمة
 المضمون اما خصوص مدلولها ما فانما خصوصها اذ لا لا المتصل بها ولا يمكن الاكل
 في الامر بعين الثاني واستدل كما ترضى لم رضاه ومولانا الاشراك اللفظي الاستعمال
 والاصل في الحقيقة وبحسب الاستعمال لا يوجب حصول الامور الاحتمال في اللفظ وحسب
 بان الاستعمال المسمى من الحقيقة والحجاز كما مر مرة وعن الثاني بان حصول استعمال
 على القول بالاشراك اللفظي كالمحصل القول بالماهية فزعم والمعام لا يدل على التخصيص
 بعين الرأى فلم نقف على صريح فصل الفاعلون فيجب القول بكون الامر له
 انما هو في الحقيقة كالمحصل

[Handwritten signature]

الوقت وتطيق اجتهادك
على ان تصل الى
ذلك بجماعه من المصلين
انفعاء مكررات كل وقت
احياء الوقت

فما عفى أحدك إلا عفا الله عنه فاعفوا
لأن الله عفو غفور

في ثبوت التكليف على من ادعى الامتنال في الزمان المتأخر وعدمه وفعول الكلام
على ان معنى الفعل في الزمان الثاني وان لم يفعل في الثالث وهكذا او معناه افضل في
الزمان الثاني مع التكوّن عما بعده واما كون المعنى عدم الفعل في الزمان المتأخر معناه
عنه بشرط لا لم تنق على مخرج به قال صاحب الطائفة وهذا كلام غير مقيد بالفاء
في بيان صحة الجوع والتحقيق ان ادلة القول بالفور على تسليمها صفا منها ما يدل على
ان الصيغة بنفسها دلالة على الفور ومنها ما يدل على وجوب المبادأة بالامتنال كاية
المسارعة والاستعجال عند على الاول فلو لم يفعل بالتعويض لصيرته من الزمان المتأخر
ومن اعتمد على الثاني فلو لم يفعل بالثبوت لا طائل اصل الامر في مفسود وجهه
من هذا الكلام ان في صورة افادة الصيغة بنفسها للفور تكليفا واحدا في صورة
استفادة الفور من الخارج تكليفيين والفعل المأمور به لا يسقط بفوات الفورية
لان هنا تكليفا بخلاف ما لو قلنا بانه تكليف وحيد لا يسقط بفوات الفورية كما

وكان كل واحد منكم وحده
والأمر محكوم وحده
والوجه الخائف في حذاءه والذين هم
وما ذهب إليه الشيخ وعلم الدين وابن حجر
وإن يزوج مؤمن من الزنا على الفجائين
بين الفعل والغرض فلا وجه لأن الكلفة
ما مؤمن بفعله مؤمن وحده
من أعاقبه ما فعلت كواحدة من الفجاءة

تكملة في احكام الفقه فيمنع بانقضاء العتد فلا بد عليه ما اوردده سلطان العلماء لكن
قاسره الاول الى الموقف فاسمع مع الفارق اذ ربما يفهم من الموقف علم الوجوب بعد الوقت
ولا يفهم من الاول الوجوب وبالجملة علم الحكم لتمام فهم علم الدليل او من جهة الدليل
على العلم والظن ان الموقف من قبل الثاني وما ثبت فيه الفهم من دليل خارج عن
فصل اختلف الاصوليون في غلبة الواجب المطلوب هل هي واجبة بوجوب
المغذية ام لا على احوال اربعة نالها التفصيل عما لو اوجب الشك في غيره ووجهها
التفصيل بين الشرط الشرعي وغيره في الاول قالوا بالوجوب في الثاني والقول بالوجوب
في الاكثر الاصوليين وبعده مظنة البضايح عن بعض الاصوليين والشك في
فصل الاكثر الاصوليين وبعده مظنة البضايح عن بعض الاصوليين والشك في

فصل في معرفة حروف
الاسماء على البدل والاشارة
والاقتضاة

الثاني في عهد القواعد والقول الرابع لان الحاجب القول الثالث منسوب اليه
 الواضحة وقد لب بعض هذا القول الى التبدل جعل الواجب بالنسبة الى التبدل
 مطلق والنسبة الى غيره محظور للاطلاق والتقييد فيحكم بوجوب التبدل لعدم احتمال
 التقييد ويتوقف في غير التبدل احتمال كون الوجوب شرطاً ومقتداً بالنسبة اليه
 فيكون التبدل من الفاعلين بالوجوب مطلقاً هو التبدل واعلان الواجب كل ينقسم لعملي
 الكلف في العرف والكفائي وباعتبار المأمور به الى العرف والتجزي وباعتبار زمان
 المأمور به الى الموسع والمضيق وباعتبار مطلقاً وباعتبار الذات وعدمها الى الواجب
 التضيقي والتجزي وباعتبار تعلق الخطاب به بالاصالة وباعتبار التعلق بالاصلي والتضيقي
 ينقسم الواجب بالنسبة الى مقدمة الى واجب شرط ومطلق لان المقدمة اما ان يكون
 موقفاً عليه للوجود كوجود معناه الواجب بالنسبة اليه واجب شرط وطناً لاستطاعته
 بالنسبة الى الحاجب ولما ان يكون موقفاً عليه للوجود فقط فالواجب بالنسبة اليه واجب
 مطلق ولا خلاف بين الاصوليين في عدم وجوب مقفلة الواجب الشرطي وطناً
 لا يجب علينا تحصيل الاستطاعة لانما الخلاف بين الاصوليين في مقفلة الواجب
 المطلق فلذا قيدنا الواجب صدر المحرر المطلق والاقوى عندنا القول بعدم الوجوب
 مطلقاً فافادنا صاحب القوانين لنا الاصل موعود عدم الوجوب عدم ذلك الاصل
 باحد من الدلائل اللفظية اما المطابقة والتضمين فظاهر واما الالتزام فلا نقاء
 الالتزام البين لانه لا يلزم من تصور وجوب في المقفلة تصور وجود المقفلة واعتبار
 البين فهو واضح منفي اذ لا يهزم بعدم ملاحظة المقفلة وذو المقفلة والنسبة بينهما
 بوجوب المقفلة بمعنى انهما شرطان في كل منهما في وقت واحد كما ذكرنا ان من لا يفي
 بالشرطين لا يفي بالشرط الواحد

الثاني في عهد القواعد والقول الرابع لان الحاجب القول الثالث منسوب اليه
 الواضحة وقد لب بعض هذا القول الى التبدل جعل الواجب بالنسبة الى التبدل
 مطلق والنسبة الى غيره محظور للاطلاق والتقييد فيحكم بوجوب التبدل لعدم احتمال
 التقييد ويتوقف في غير التبدل احتمال كون الوجوب شرطاً ومقتداً بالنسبة اليه
 فيكون التبدل من الفاعلين بالوجوب مطلقاً هو التبدل واعلان الواجب كل ينقسم لعملي
 الكلف في العرف والكفائي وباعتبار المأمور به الى العرف والتجزي وباعتبار زمان
 المأمور به الى الموسع والمضيق وباعتبار مطلقاً وباعتبار الذات وعدمها الى الواجب
 التضيقي والتجزي وباعتبار تعلق الخطاب به بالاصالة وباعتبار التعلق بالاصلي والتضيقي
 ينقسم الواجب بالنسبة الى مقدمة الى واجب شرط ومطلق لان المقدمة اما ان يكون
 موقفاً عليه للوجود كوجود معناه الواجب بالنسبة اليه واجب شرط وطناً لاستطاعته
 بالنسبة الى الحاجب ولما ان يكون موقفاً عليه للوجود فقط فالواجب بالنسبة اليه واجب
 مطلق ولا خلاف بين الاصوليين في عدم وجوب مقفلة الواجب الشرطي وطناً
 لا يجب علينا تحصيل الاستطاعة لانما الخلاف بين الاصوليين في مقفلة الواجب
 المطلق فلذا قيدنا الواجب صدر المحرر المطلق والاقوى عندنا القول بعدم الوجوب
 مطلقاً فافادنا صاحب القوانين لنا الاصل موعود عدم الوجوب عدم ذلك الاصل
 باحد من الدلائل اللفظية اما المطابقة والتضمين فظاهر واما الالتزام فلا نقاء
 الالتزام البين لانه لا يلزم من تصور وجوب في المقفلة تصور وجود المقفلة واعتبار
 البين فهو واضح منفي اذ لا يهزم بعدم ملاحظة المقفلة وذو المقفلة والنسبة بينهما
 بوجوب المقفلة بمعنى انهما شرطان في كل منهما في وقت واحد كما ذكرنا ان من لا يفي
 بالشرطين لا يفي بالشرط الواحد

لا تسمى على وجه
 الحكيمة في قول
 لا تسمى على وجه
 الحكيمة في قول

الواجب مفعول
 مفعول له
 مفعول له

وكان
جدا لا يغيره
التي لا تغفل
بنيانها المنة
كل من ينجي
هذا العبد
هل انزل الله
وهل انزل الله

لا تحببني فصل الكتاب
 المحصول على علم الحق الذي
 مفتاح الحق لا ينفك
 الماهية وحق بعض الغرض المطابق للماهية
 للمكان المحصول على استقام من العرف المتجانس
 ومن ان لا اول ما خذ من المصادر المتجانسة
 واللام والثبوت ونقل جماع اهل العرف اليك
 الشكوك ومحوها لا لاجل الاعمال العقلية لك
 الحديث وايضا الاصل علم التباين وثقنا
 المطابق على التباين
 لا امس على التباين ما امس وجوده وما
 ولما عينة فما لا وجود له في العقل لا وجود له
 مطابق له في الوجود في الاعمال العقلية
 لا يكون في الوجود ان لا يكون في الوجود
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
 في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

وجوه عدة ما القدر لا يتعلق بالسبب بل القدر على السبب باعتبار القدرة على
 السبب اجب عنه بان المقدور لا يصير بمعاناة الواجب لا اختيار لا إناج لا اختيار
 مع ان الاختيار لا المستلغ المذكور حاصل في الشرط اتم فلا وجه تخصيصه بالسبب
 من خص الواجب بالشرط الشرعي بانقوله يمكن واجبا او يمكن شرطا والى ذلك ما قدم
 مثله بان الملازمة انه لو وجب لمكان كره فاما ان يكون الاثر بالشرط ايناها
 المأمور به ام لا الاول باطل للزوم تمامية المأمور به بدون الشرط وعدم توقفه على
 الشرط واما بطلان الثاني فواضح واجبنا باختبار الثاني وعدم الاثبات
 بالمأمور به كما يتحقق بعدم الاثبات بمجره المأمور به كك يتحقق بعدم الاثبات بمجره
 من ارضا المأمور به والقول بان كل ما يلزم من عدمه عدم المأمور به واجبا
 على المطلوب على انه قد ظهر في وضعه ان عدم الحرام ليس بحرام ونقد ان سلب
 ليس واجب ولا ينفى عليك ان دليل المسند على فرضه ما يثبت كما يدل على وجوب الشرط
 الشرعي كك يدل على وجوب المقدور فان الضابط والقاعدة فصل اختلاف في ان
 الامر بالنهي هل يقتضي النهي عن ضده الخاص او لا على احوال والمراد من الضد الخاص
 كل امر وجودي لا يمكن اجتماع المأمور به عقلا او شرعا كما يشعر كلامه فان الضد
 نهى عن الخضوع ولما ذكر بعضه فعل الصلوة يؤد الكف عنها قال ذلك التزام ج
 الى ان الامر بالنهي هل هو عين النهي عن ضده في النهي بمعنى انما هو الضد العام
 يحصل بصيغة واحدة هي صيغة الامر بذلك النهي على نحو قوله في المقدور الواجب الا
 بماله والمقدور امر عقلي بمعنى ان الامر به في المقدور او بكل منهما عين امر لا يحصل
 بامر واحد وقد مر الضد العام بنفسين احدهما ضد العام هو اطلاق الوجود
 والآخر هو اطلاق العلم به فلا يخفى ان الضد الخاص هو الذي لا ينافي
 والآخر هو الذي لا ينافي العلم به فلا يخفى ان الضد الخاص هو الذي لا ينافي

القانون لذلك الاثر ائمة القنينة على مدعاهم بان الامر لا يجلب طلب فعل من
علاكم كولاوم الاعلى فعل لانه المصدروا لترك ليس مقدرا لنا والفعل ليس الا
الكف او فعل صفة ولذا اجماعا كان مستانم القى عنه ولازم الا ان القى عنه وجوب
عنه بان انقضا القى على الفعل ممنوع فان مطلق ترك الفعل ائمة مقدرا لطلبه
على استمراره والكف ليس عناية البلى على ان الكف لا يمتنع في ترك الما موبى
لان معنى الكف ترك الفعل مع جيل النفس لطلبه لطلبه الوجز والا كراهى في مفهوم
وان كان الماد الكف مطلق صرف النفس فيكون في غلق القى الكف ولا يثبت بل
جزء الصدق وعلى فرض التسليم يقول ان الاستلزام ينبى اصلى ومفصلا مسئلة
الثاني مسئلة القانون بالذلة الاستلزامية العقلية بوجوده الاول ان فعل
مستانم لترك الما موبى المحرم والمستلزم للمحرم محرم والثاني انه لو لم يحرم الصدق
فلتبسبكا كالصاوة بالنسبة الى الة الجائسة مثلا فان بقى الازالة لزم التكليف بالبح
والاخر الواجب المصنوع من وجوبه الثالث ان ترك الصدق مالا يمتنع فعل الما موبى الا به
فيكون واجبا يكون صدقه حراما واجبا الاول بانه ان اردنا الاستلزام عدم الكفا
ومحس الاتفاق في الوجود فالكبرية معرض النع ولا يثبت قول الكبرى باقيا
المكان وان اردنا بالاستلزام كونه من جملة مقدراته فالصدق ائمة معرض النع وان
اردنا بالاستلزام على فعل الصدق لترك الما موبى فهو ممنوع اذا العلة في ترك الما موبى
انما هو لئلا وعدم لما كان المكلف تقريبا واعمالا لذلك يجوز ذلك لان الامتناع بالاح
لا يوجب الاختصاص عن الثالث بان دليل القوم بوجوب المقدرة لو سلم قلنا تسليم قول
ان وجوبه ليس بالحق بل بالحق

[illegible]

[illegible]

بلا من غير فاعراضا والخصال الكفارة **مفصل** اخلفوا في الاول من المغلف بال
ظاهر اهل المطلوب الماهية او الجزئي المطابق للماهية الممكنة المحو فبعضها
بالاول وبعضهم قالوا بالثاني متجه من الاول بالبادر عارفا وان الاول امرها
من المضاد والمحال بعين الاثم والتوبن فكما ان المشتق منه حقيقة في الماهية فكذلك
المشتق ونقل التكاليف على اهل العربية ولم يقد الجسمة الاطلاقا لكلامنا
مع ان الاصل علم الزيادة واخرج من قاله الثاني بان مطلوب الشارع ما لم يكن وجوده
وماله يمكن وجوده لا يكون مطلوب الشارع لانه تكليف الجسمة الماهية لا يمكن وجوده
في الخارج في الطبيعة لظن ان لا يكون مع مقدور يخص زمانا في الطبيعة فيمكنه
بوجود الفرد فيمكن بالواسطة والممكن بالواسطة ممكن فجزئ التكليف فان
ان ما ذكرتم مبني على الوجود الكلي الطبيعي في الخارج ولعل المحققين قد ذلك فلما
ان التحقيق وجود الكلي الطبيعي بوجود الفرد وثاننا ان كائناتنا بدون ذلك ف
الذين يقولون بعدم وجود الكلي الطبيعي في الخارج لا ينكرون ان الفعل غير
الافراد صورا كناية له نوع اتحاد مع الافراد بحكم ذلك اهل العرب وعدم وجود
في الخارج بل بقايات فلسفية وان ما نحن فيه من ماهية لا بشرطه يمكن وجوده
بما جاد الفرد فالفرد من مقدمات حصول تلك الماهية من مقدمات لا في المطلوب
الماهية كما ترقى على علمه ان لا يربطها بحقيقة التحقيق من ان وجود الكلي
موجود وان وجوده عين وجود الافراد وجود افراد كائني **مفصل** هل
الامر مع العلم بانها الشرطام لا تحقيق الحق بنفسه سم مقدمات وهي ان تلك
على ضمنهم فهم يتوقف على وجود المأمور به وجوبه معا وفيه يتوقف على وجود
الامر مع العلم بانها الشرطام لا تحقيق الحق بنفسه سم مقدمات وهي ان تلك
على ضمنهم فهم يتوقف على وجود المأمور به وجوبه معا وفيه يتوقف على وجود

فقط ولا نزاع فيها ومفاد شرط اللوحي والوجود فقط كالمطهر بالشرع القولي
ولا يلزم من الأمر بجمع العلم باستفاء شرطه نقض وجع وان ترك المكلف اختياراً لا يلزم
بالاختيار لا ينافي الاختيار ولا يحصل النزاع فيما يحصل القول بالاطلاق بالنسبة إلى
الشرع والامتناع كالفاد والذي يظن بظن مناخه بالعلم او بظن نطقاً بغير المكلف
الان يتم الواجب لا شبهة مع ذلك الظن بجمع العلم على المكلف مع عدم حصول
وقته وقبله كالزكوة والصلوة او الحج والحجاء ويحتمل ان المراد بشرطه هو شرط الوجوب
سواء كان شرط للوحي كالغذرة والتملك والتصرف والقبض بالعادة في الزكوة اذا
والطهارة للصوم او غير وجع كالتملك والتصرف والقبض بالعادة في الزكوة اذا
تمت هذه هنا فنقول ان هنا مفاصل احدها انه هل يجوز الامر بالماوراء الفاد الشرط
مع كون المراد بغير الامر المأمور به ويكون الغرض من ذلك الامر معرفة المأمور به على الفعل
ونوطين النفس على الامثال والامتحان لا لا والوحي في هذا المقام انه يجوز ولم يجد
غيره مخالفات انما انبأ الى شارح المذهب في هذا المذهب في حيث قال ان ذلك غير جائز لما
يتفق بين الاعراء بالجمال المستلزم من اعتقاد المأمور اذ الامر المأمور به منوط
بل المقصود منه نفس الامر ويظهر من صاحب العلم رحمه الله تأييد شارح المذهب في هذا
فذكره للدليل نظرنا اولاً فلا نرى كيف يحصل العلم المأمور به من مكلف باصول الفعل لهما
استفاء شرط من شرط بل المراد على الظن غاية الامرات استعمال الامر في نفس الامر في
الزكاة المأمور به بحاجته من مناخه واخر المذهب انما شاع اذا كانت عن فرض الحائز وما
عن وصف الخطاب فلا يخرج منه واما تأييد فلا بد من ان في الشيخ المنع عليه ظاهر ان
التأيد ويعتقد المأمور به تأييد المأمور به ثم يظهر من زعمائهم انه هل يجوز اذ لا
المكلف يعين ملزوم لا يخرج من مقتضى التمسك بالقرين كالمؤمنين الذين
ولم يرد في المتن من مقتضى التمسك بالقرين كالمؤمنين الذين

مع العلم بانقاء شرط المأمور به ام لا فذهب الكل في هذه المسألة على عدم الجواز
ومذهب القامة الجواز لثلاثة تكليف بما لا يطاق انما لزوم التكليف لا لا يطاق فيما يمكن
العقل كونه شرطاً وموقوف فاعلم ان التمكن والغدرة على الفعل فواضح وانما فيما يحكم الشرع
يكون موقوفاً عليه كالشرط المحض حيث جعل الشارع علمه باشرط الصوم فمن حيث انشاء
الشرع هو الصوم فلا يجوز فعله وكذا المحض فكيف بالوجوب المحرمه معاملة الخاضعة
معنى كاسيحي في مسئلة اجتماع الامر والنهي لانه اشبه اصح الجوزون بوجود الاول لان حين
الامر كما يكون لمصلحة في المأمور به مكان يكون لمصلحة في المأمور به في فعل الامر كالغزو والتو
وفيما ان هذا خروج عن المشرع فيه فان محل التراجع هو ما اذا كان المراد نفس المأمور به لا
نفس الامر لانه انما لو لم يصح التكليف بما علم عدم شرطه ليقطع حبل اللزوم باطل الصروفه
بيان الملائمة انه كلما يقع في انشاء شرط من شرطه واقفها اذا ما تكلفه اجبت با
على تراخي شرط الوجوب لاسرط الوضوع والا زاد من شرط الوضوع لا الوجوب نعم يصح هذا
على مذهب الاشاعره الذين يقولون يكون التعبد يجوز او لا زاد ويطابق هذا المذهب
واضح الثالث انه لو لم يصح له يعلم انهم وجوبه في حله لا انشاء شرطه عند وفرة وعدم
الشرع وقد علمه قطعاً ولا يلزم علم على وجوبه وله في حله ان يذبح او لا يذبح واجبة باننا لانك انما انما
كان له ان يذبح انما بالقدور المسكن ان كان عامواً كما بقضاء الذبح بدل على ذلك هو انهم
قد صدقت لزوماً وانما القضاء فيجوز ان يكون عظاماً انما يتسوم به او عظاماً يومه من القضاء
اذما اجبت ان يكون الفدية من جنس الهدي به وفيما ان التكليف بالعدقات لا يما شانه من
ابره مع ان لا يبره معارض بقوله ثم انك اذ ذبحك واجبت انك ان ذلك بان من ان الذبح
الذي يقول بالشفقة ولا يذبح على ذلك لانه ان الذبح وانما هو في الاضاحم للكونيت
وذلك والشكر في فاضله
وكانت المحققين مستدلين
ونظروا في مستدلين
وعن الفضل بن سنان
والخالف بعض
والمتبعين

[illegible]

فصل في بعض
أقسام الكلام

غیر وظاہر بعضی مقام

العلماء والمؤلفين

من إقام

اللفظ

مفتوحاً للامانة
مفتوحاً للامانة

المطابق

ن
مکان
ن

مجلس

القضاء كما لو تميز فلا يستخرج كالجدة والعبد فهو عام والغام لا يدل على الخاص
ان القضاء فيما كان مستتبعا للقضاء من جهة ادم جديد فمن الامر الاول وعلى النزاع
الشاذ فلو بوجه الاسد لال بان المراد المستدل ان مقتضى الشيء لا يختلف فالخلف دليل
على عدم الافتضاء وبغير ما فيه واليخلف لعلمه من جهة دليل اخر فالمراد ان مقتضى
للقضاء وجعل المصدي هذه المسئلة منقولة على ان قولنا صوم الحبل في الركبة
اللفظ الذي من شئ من المأثور فيه شئان فيبقى احدهما بعد انشأ والا
او شئ واحد فلا يبقى وقال ان هذا الخلاف مبنى على الخلاف ثمان الجنس والفضل
متمايزان في الوجود فالحاجب لاد الظاهر ان مراده من النظر في الافتضاء خارج
عن المقيد والجنس والفضل اطلاق في الذات وغرضه من هذا الكلام ان يظهر
الجنس والفضل فيما نحن فيه هو الصوم وايقاع في يوم الخميس في يوم اخر كما لا
الجنس بعد فهاب الفضل فكذا فيما نحن فيه وان شئنا بان الفرق بين الجنس والفضل
والفصل والمقيد في كمال الوضوح لا مكان تحقق المقيد بدون الفصل بخلاف
الجنس فانه لا يتحقق بدون الفصل وانما ان كونهما شئين في الخارج لا يقتضي
هذا التفريق كون القضاء بالفرض الاول ولذا قال في تعليقه التهذيب وان شئنا
بان المأثورة خالصة من مثل هذا التعبير مثل النكرو والركبة نحوها **فصل** خلف
الاصوليون في ان الامر بالامر بالشيء هل امر به للشيء ام لا مثلا لو قال العترة معلا
بان يخرج فهذا امر للتلامي بالخراج ام لا اكثر من نعم وهو الحق لانما ان حكم الله
فلو نزل وهو لا وصياؤه وهم للعلماء وهم للفقهاء وهم للغير ولو رددت العقلاء
للتاكيين المأثورة لكانوا اكثر وبعضهم قال بعدم ايجز الاولون بالشاذ
والثانيون بالاصول

لا لفظ في الكلام
 لا زمانا ولا مكانا
 منه مفعول المتكلم ويصدر من
 او التبع فتواصل التبع وقول رافع
 الخطاء والذات فان التبع والضمير
 يغني عن الواحدة واسئل هل الفاعل
 ويصدر التبع نحو قوله تعالى
 فصل في مفهوم التبع وان ما دل
 على اللفظ لا يمكن ان يحل نظيره
 في اللفظ لان اللفظ لا يمكن ان
 يكون غير على نفسه ما هو في
 من الكلام الذي هو في اللفظ
 مفهوم اللفظ مثل قول رافع
 من اللفظ ما هو في اللفظ
 هو في اللفظ ما هو في اللفظ
 هو في اللفظ ما هو في اللفظ

ونهزم العرف باناما سورين باوامر الرسول عن الله نعم وبانه لا طلع الناموس والناموس
 قبل ان يبلغه المسمود الاول ولم يفعل الصبر ان يعاقر الامر على الرضا ايج الاخرين فيقول
 وهم بالصلوة وهم ابناء سبع فانه لا وجوب على الضيق الجماعا وبان القائل لوقال
 لغير معبدك بان يتجمل بعدد فقال لك العبد لا يتجمل تافض كلام الاول وان
 عن الاول بانه الاجماع اخرج عن الظاهر ولولا الاجماع لقابنا بالوجوب ولكونا
 بالامر انقول بان عمادة القيمة مستحبة ولا نقول بكونها محض العنبر عن الثالث
 بان الفريضة وهو كون العبد بعد الفريضة على ان الامر لا زاد ولا الفريضة لقابنا
 بالوجوب وثمة النزاع يظهرها وقال زيد لمزمركا بان ينبع هذا الفريضة فصل
 للبكر قبل ان يامر عمر بنان بنصف فقام اوله يصح يصح لا الاظهر نعم
 فيقول العبد الكادى محمد رضا الموسوى لما لكان مسائل العبد
 الى التقوى لقوله نعم انكم عند الله انفسكم من حجت الله فحيثما ايج عليه
 اختيار الصلوة لقوله نعم فمر عبدي في الصلوة فالجماعة من الصلوة اكملها بالجماعة
 لقوله نعم فاركعوا مع الزاكين فالحديث عن رسول الله يكون فرض الله للامان
 والصلوة والزكاة سببا من الرزق والضيام ابتداء اخلاص الخلق والنج تقوية للدين
 والجماعة عن الانشاء والامر بالمعروف مصلحة العوام والتميز عن المنكر دعا للشفاء
 وصلح الرمح مائة للعدد والفضاض ضا للقاء وقامة الحذف اعظاما للجارم
 ترك شرب الخمر تحضينا للعضل وعجانية التفرقة للعنف وتزكوا لنا تحضينا للاتب
 وتركوا التواكل الكثير للقتل والتمنا ان استظهار الجماعات ترك الكذب ترك الغش
 والاسلام امان من المخاوف والامانة نظام للامن والظلمة تعظم للامانة وقال الحسن
 على الموحدين في الامانة على الموحدين في الامانة على الموحدين في الامانة
 على الموحدين في الامانة على الموحدين في الامانة على الموحدين في الامانة

[illegible]

على سبيل الاستعلاء ولا يظهر ان للتعلم للثبات ودونها بما يكون مشتركين الخبرم و
 الكراهة وقد عرفت مشترك بينهما وانما صيغة لا تفعّل في معناها ما لا يفسر لها حقيقة في
 الخبرم ايضا وقبل يكونها حقيقة في الكراهة وقبل لا يميز اللفظا وبين معنى بعضهم
 يقولون بالوقف لناظم ما في الامر من الثبات ودونها بما يكون مشتركين الخبرم و
 عدم النقل وقصّل اختلاف في ان المراد من التثنية هو الكف أو نفي لا تفعّل قبل
 الاول وقبل لا ينافي والحق الثاني ان صدق الاشتغال لا ينافي في غير خارج اللفظ
 اخرج الاول بان عدم الاول سابق وبتبع فيها لا يحصل التماس مع انه لا ينافي يكون
 القدر متأخر او منها مقدم على القدر واجبة بان المنع هو إيجاد عدمه
 لا استمراره السابق ولذا القدر يظهر في الاسم اذ غلبت ثابت مكانه بغيره بانها
 ثبت مكان بقاءه باسمه ان التثنية والقدر بالثبوت في الطرف القيد متساوية والا
 فان كان عدمه غير مفطور يكون وجودا وان كان وجوده غير مفطور يكون امتناعا
 واجبة الاخرون بصدق الاشتغال في غير ذلك القيد المتناسع قطع النظر عن
 انه مشتق الى الفعل كلف نفسه كما مرنا بانها فصل اختلاف المصوتين في دلالة
 التثنية على الامر بصدق حسب ما ذكر في الامر في الكيفية الى الله لا في المظهر على
 علمها وعلى القول بكون العلم من التثنية والكف هو قول القول بالثبوت وبعضهم في قول
 الكلام في الثاني كان في دلالة لفظ التثنية على الامر بالصدق مع قطع النظر عما مر في
 الحاشية كما امتنع نفي التكليف بل مفقود لعدم مخالفة في هذا المقام والكلام
 ههنا في دلالة لفظ التثنية على الامر مع ملاحظة الاول في الحاشية وان خيرة هذا
 القرآن لا يرجع الى المعنى لان كلامهم في السابق اعم من ان يكون مع ملاحظة الطبيعة
 موضوعا للعلم في نفسه
 او مشتركين بين
 الخاص والمعاملة
 على ما مر في الوقف
 في التثنية والوقف
 انصفا

انما الاموال التي انما الاول من معنى
 فصل قولنا مع العلم بالصدق
 مثل من اكرم في مجموع فلا يمكن ان
 من علمه انما هو في مجموع فلا يمكن ان
 على عدم الامر متساوية في مجموع فلا يمكن ان
 في العلم والمعاملة
 انما الاول من معنى
 فصل قولنا مع العلم بالصدق
 مثل من اكرم في مجموع فلا يمكن ان
 من علمه انما هو في مجموع فلا يمكن ان
 على عدم الامر متساوية في مجموع فلا يمكن ان
 في العلم والمعاملة

[illegible]

علمی

على ان يكون هذا المطلوب كذلك بغير ان يقال ان هذا العلم قد علم الزمان في هذا التمهيد
 على ان يكون القيد بهذا الطلب لا دلالة في النقط على احد التقيدتين والتخصيص
 في الجواب ان يثبت بعوم الحكمة بان يقال ان هذا العلم قد علم الزمان في هذا التمهيد
 في وقت غير حين اخره بالجهل فوهو في كلام المحكم يقتضي حمله على التعميم اخرج العالم
 بعدم دلالة التمهيد على التكرار ومنهم علم الهدى في تخارجه في خبرنا لا اوارد في التعميم
 وغيره ما اخذ من المصادر الخالصة من العلم والتبيين وهي حصة في الماهية لا في
 شيء ولا في زيد الحبسة على المادة الخالصة تلك الماهية والاصل عدم محو شيء اخر
 وبان التمهيد قد استعمل اعادة في التكرار كما اننا وادارة وغيره كصلوة الحاضر الحاضر
 والاشترار لا خلافا للاصل فثبت كون حصة في القيد المشتركة وايضا بان طلب
 التكرار وان كان مطلقا لكنه لما وقع في كلام الحكم وازادته تركه الطبيعة وفيه
 اغراء بالمحمل فلا بد ان يحمل على العموم وايضا ان تركه التعليل في ان دون زمان
 عادى المكلف عن نجاح الى التمهيد ولو لم يكن التمهيد للذات كان صدق ومع التام
 عينا فان تركه بحيث لا يمتنع وانما لم يكن التمهيد للذات كان صدق ومع التام
 الخفي من يقول بعدم الذوات يجوز بالترجيح في الغيبة لا بد وبالنسبة العامة لا
 عليه التواتر العقاب بالترك لا امتثال في ثبوت التواتر العقاب التخصيص فما نحن فيه
 ان يقال ان اريد دلالة التمهيد على التكرار عليه لا دلالة خارجة من قبل
 عموم الحكمة والبادر في الجملة لا دلالة التمهيد على التكرار فصل لا يخرج عند العلماء
 في جواز اجتماع الامر والتمهيد في شيء واحد بالعلم النوع كالتمجيد لله تعالى والتمس
 خلافا لبعض المتأخرين حيث جعل المحل الفصح من مقتضيات الماهية التمس حيث قال
 في جواز اجتماع الامر والتمهيد في شيء واحد بالعلم النوع كالتمجيد لله تعالى والتمس

[illegible]

فما يتحقق من التمسك بالاعتقاد
من غير العلم بالاعتقاد
فما يتحقق من العلم بالاعتقاد
من غير التمسك بالاعتقاد
فما يتحقق من العلم بالاعتقاد
من غير العلم بالاعتقاد

العلم من حيث انه جزم ولا يجوز ذكر من حيث انه جاز ومثل الصلوة في المحدثان
المستحق والواجب متضادان ومثل افضل افراد الواجب التحريم كالغنى بالنسبة الى الغنى
المرتبة لك ولا بعد ان يكون النزاع بين الفريقين لفظيا لان من قال يعلم جواز اجراء
الامر والتمسك من يقول بان منقول الامر والتواهي هو الافراد والذي يقول بجواز اجراء
الامر والتمسك هو من القائلين بان منقول الامر والتواهي من القائلين بان منقول الامر
والتواهي هو الكل فالتمسك بتحقيق المبني وحقق سابقا ان التحقيق هو القول بالاجز
فصل اعلم انهم اختلفوا في ان التي هي بدلية الفساد في الماديات العامة
ام لا حيث ورد التي بعينها والى نفسه او جزم او خارج عنه وقبل المحقق في المطلب لا بد
من تحقيق مضمون العبادات والمعاملات فقول المراد بالعادة ما احتاج صحتها الى تكرر
المعاملات مالا يحتاج صحتها الى تكرر سواء كان واجبا كفضل الثبات الاول او المأخوذ
والانها كما ولذلك لا نقول بانعادة الفضل لم يخل من دون خلافه والمراد من التكرار
مما في العبادات هو موافقة الامر واسقاط القضاء من الفساد في العبادات عدم وقوع
الامر من التكرار في المعاملات هو ترتيب الامر من الفساد مالا يرتب عليه الامر في نفسه
هذا فنقول في الاصل في العبادات والمعاملات الفساد لان الاحكام الشرعية كلها بوقوعه
موقوف على بيان الشارع ومن جملة الاحكام الصحة والاصل عدمها وعدمها في ثبوت فلا بد
ما يقال ان الفساد ايضا من الاحكام الشرعية فلا بد من بيان من الشارع لا نقول ان
الفساد لا يحتاج الى دليل في جميع موارد بل يكفي عدم الدليل في ثبوت الفساد في عدم
الدليل بل لعدم قبول بعض الفقهاء ما ينافي الصحة واصالة الجواز في المعاملات
مرادهم من الاصل هو الاصل الشافعي المستبطن من قوله او فاما البعض والاصل
المراد من الاصل هو الاصل الشافعي المستبطن من قوله او فاما البعض والاصل

فما يتحقق من العلم بالاعتقاد
من غير العلم بالاعتقاد
فما يتحقق من العلم بالاعتقاد
من غير العلم بالاعتقاد
فما يتحقق من العلم بالاعتقاد
من غير العلم بالاعتقاد

فما يتحقق من العلم بالاعتقاد
من غير العلم بالاعتقاد
فما يتحقق من العلم بالاعتقاد
من غير العلم بالاعتقاد
فما يتحقق من العلم بالاعتقاد
من غير العلم بالاعتقاد

خلافاً للنوازل المتأهولة التي عاينها المبرر في الشرح في التتميم من الزوال والشرع والحد والكل مال
 البتة والمبينة وما لا غير نحوها ليس على الخلاف لا صاد ولا صحته بل خلاف في أن
 أن النهي ما يدل على ضد النهي عن عام لا في عدم ترتيب الأمر المكسوط القضاء
 أو موافقة الأمر في العبادات أو إقصاء التعليل وعنده في المغاملات ولكن على القول
 بدلالة على الفساد في العبادات فقط وعدمها أو فيها وعلى التقديرين
 قول الدلالة على الفساد من حيث اللغة ومن حيث الشرع مجبها معاً إذ لو عرف مقتضى
 الأول في المسئلة حسية الأول الدلالة على الفساد والثاني عدمها مع الثاني الفصل
 بين العبادات والمعاملات في قول الدلالة على الفساد في المسئلة بينهما والزم الفصل
 بين اللغة والشرع وعلى الثاني كقول الأول والمعاملة الدلالة في العبادات شرعاً لغة
 ولا في قول الثالث لما أن الصلوة التي هي بالبيت بما هو مذكور في قوله
 إذا صح في العبادات مواضعة الأمر والأمر فلا امتثال والنهي عن نفسه بعد ذلك
 حال المكلف في الصلوة كما هو مبني فبما لا يقال أن الأمر العام فهمها موجود وإن
 الأمر الخاص موجود لأننا نقول لما كان الغرض من الأمر النهي عما هو مذكور
 النسبة بين الأمر والنهي في المسئلة السابقة عموماً من وجه واحد الفرق بين هذه المسئلة
 والمسئلة السابقة فلا بد من التخصيص هنا لفهم العرف بمعنى أن هذا الغرض من العام خارج
 عن المطالبة بيقين أن هذا الدليل كما يدل على الفساد في العبادات كذلك يدل على الفساد
 في المعاملات لأننا نقول لما كان الصلوة والفساد في العبادات متبايناً للصلوة والفساد في المعاملات
 فامتزج صدر البحث فلا منافاة بين تحريم المعاملة وترتيب الأمر على خلاف العبادات
 لما قام بين التيميم ومواضعة الأمر ظاهر في قوله النهي عن نفسه فمثل النكاح الحرام
 من غير أن يكون له مواضعة الأمر ظاهر في قوله النهي عن نفسه فمثل النكاح الحرام

في قوله تعالى
 والذين هم
 من الجاهل
 والذين هم
 من الجاهل
 والذين هم
 من الجاهل

من عند اربعة والمنوع عن تحريم فكما التفرع عن ثلثة العرائض في الصلوة وكيف الغاصب
 جعل المشري عند من جعل الايجاب القول لنفس البيع التالفين الملكة المنع عنه
 لشطر كالصلوة بالطهارة وسبع الما في المانع للجموع هو محل التام من غير وصف الا
 او الفاراد وغيره مثل الاول كون السائر غصبا في الصلوة وكما التفرع عن الذبح
 في غير الضرورة والمنوع عنه لوصف الدخول واللام كما في الجهر والاختلاف في الفرائض التي
 عن الصوم يوم الجمعة في بعضه معك هذا النوع ارفع عليه الحصة اذا ربيت في
 عن زيج النكاح لوصف خارج كالصلوة في الدار المقصود والنوع العيب لغيره
 وسبع لغير الركبان واقام المنع عن شيء فادى غير محله في الوجود كالنوع في النظر
 الاجنبية في حال من المالات كحال الصلوة والتبع فصل اول لما سئلنا
 للقسمة التركيب ما فصله بجزء من جزء او مفرد ما لم يكن كذا واسم المستفاد من ذلك
 يثبت على الثمن وما لا دلالة لفضل والا تحرف وتقسيم نحو المفرد باعتبار واحد
 متواحي مع ثوابه في كثره فشكك مع تفاديه في ثلثة اللفظ للفظ للشر ان كان
 معناه على كون اللفظ واحد القسم الثالث من اللفظ لبيان ان كان معناه القسم
 للفظ والتركيب ما يكون اللفظ متعدد اذ كان ثمة انما كان القسم لاسم واحد
 اللفظ ان يجعل غير معناه فنص الانا في الراجح ط والمزوج مائل وان ثوابه في
 والمثلين النص الظاهر هو الرخاء المطلق يعني الحكم وبين الحال للمائل ووضي
 الرخاء يعني المتشابه وما قلنا ان ثمة اذ ذكره العبد حيث هو القسم بالثمن
 لعدالة لئلا يتخالفات بخلافه اذ كان ثمة اذ ذكره لئلا يتخالفات بخلافه اذ كان ثمة
 الفران والبعيد القطع وبذلك لا يبعد الظن وقد يكون محال علم ان ثمة بعض
 اختلف في العلم
 الاصول من ان
 على خصله ان
 من الجاهل
 من الجاهل
 من الجاهل
 من الجاهل

في قوله تعالى
 والذين هم
 من الجاهل
 والذين هم
 من الجاهل
 والذين هم
 من الجاهل

[illegible]

من حيث ان الشريعة فيها للعلماء وتوضيح ذلك ما ذكره المحقق ان القيد الوارد بعد
اما ان يكون للفعل مثل الاتصال اذ ان ذلك محذور اولئك مثل الابتناء في الاختصاص وانما
سهولة الفهم او للعلماء مثل ان الشريعة الحرة ان كانت عموما وما عرفت في العلم الثالث
اخلفه الاصوليين فان ثبات الحكم على وصف بل على ثبات الحكم عند اختلاف الوصف
لزم اللغوي كالمحكم مع عدم وجدان فائدة سواء بعدد العقلاء مستحبا مثل
قولك الانسان لا يضيء لا يعلم الغيب ايجبه بان لزوم اللغوي كلام الحكم انما هو لولا
فائدة سواء وعدم القائل في معرض منع بل القوائد المحملة كبر مثل احتياج الناس الى
المذكور او اهمام المتكلم بحال المذكور مثل قوله نعم حافظوا على الصلوات والصلاة اولها
الثاني ان ابا عبد الله الكوفي فهم من قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الواحد جعل عفوته ورضاه في غير الصلاة
لا يجل عفوته وعرضه ايجبه بان نقل من لا يخلص جماعة من ثمة العريان وضع
للتوضيح فضلا للتقيد وان مجيء بالتقيد ينافي الوضع غاية الامر ان الرخصة لما نقل من
فهم اوجبه لعله كان على استنباده في القواعد كالم اللغويين طبع مجيء اصح القائلون بعد
الدلالة بالضرورة لذل احدى الثلث وكلها مستغنية اما الظاهر والضمير فانه كان قد
كان ذلك كان منطوقا واما الالتزام فلعدم الكرم الذوق لا يحسن الفعل ولا يحسن العرف
والسئلة بعد غل اشكال ونحن ان مفهوم الوصف لا يخلو عن اشعارنا كاشه بل لا يميز
ان سلب الحكم بالوصف غير العارية لكن الكلام فان ذلك الاستدلال يكون بحيث
بضم عليه وحده اوضح انضمام الغنية والثاني اقرت من قبل الثاني القواعد الاخرى في
الحدود والرسوم فان جاء المانع لعدم كتابه عن الكاوفي في قوله نعم اعرف في مؤمنه
ولكن مفهوم الوصف حجة فلما الباعث لعدم كتابه عن الكاوفي في قوله نعم اعرف في مؤمنه
على الملوك والامراء والبيان بين الناس ان البيان هذا الاجمال في الاشارة
والتيين مانعة عن العمل بالبيان بين الناس ان البيان هذا الاجمال في الاشارة
على الملوك والامراء والبيان بين الناس ان البيان هذا الاجمال في الاشارة

[illegible]

[illegible]

قلنا في اللغة الغرض
عند الخاضعين من هذا
من قال هو قاتل الخيلين من هذا
الامة على من في عصرهم
هو انما جميع علماء الامة في عصرهم
انما هم من عصرهم واثبت المصنف
المحقق هذا ان يقول ان الامة كانت
الاولى ان جامع الحق في ذلك
عن راي الامام المصنف في ذلك
منه زمان انما الغالب قائم
الجمعة قائم في ذلك زمان

في الغيبة وان كانت من قبل احد كقولك بقاء هذا الثوب من هذا الطرف الى هذا
الطرف والا فلا كقولك صوم الى الليل وابقها التوقف ولو علم الدخول لا
يعرف ان اللفظ لا يدل على الدخول والاصل عدم اداء المتكلم ذلك والا فقد يكون
الدخول مواضيا للاصل وبدل على عدم الدخول ايضا التبادر واما دخول المرفق في
الوضوء فانما هو من دليل خارج فلا دلالة فيها وقد صح عليها بعض المحققين من جهة
التمسك عند تفسير قوله لا المرفق بانه لا دلالة فيها على ادخال المرفق في غسل اليد
ولا على ادخال الكعبين مع الرجلين من جهة الغاية تارة ودخولها اخرى وهو عيب
من الخارج هو فصل الغاية وفي الكشاف ان دخولها من جهة اليد مع الدليل الاول
حفظ الفران في قوله لا المرفق وبما فيه دليل الخرج قوله ثم اتوا الضام الى الكسب
اذ دخل المليل في الغيبة الواضحة فكيف لم يفسد في المصنف فانتظاره واما
نزوله في المصنف والا كان ينظر في ما بين فانه من دليل القول الثالث عدم الغاية في
ادخاله من باب المدة كما في ادخال المرفق في الفصل واجمع الموقوفين بغاوصنا
وعلم الزيج فصل اعلم ان مفهوم المحصر والمرد من على الحكم من جماعة من المحققين
هو تعليم المصنف على الموضوع الخاص من المثل الا من زيد في الشجاع بكونهم من المحصر
الذي يربط المصنف في الغيبة عن الترتيب الطبيعي انما هو لفصل المحصر والعدول الى
مثله يكون الفائد ولا فائدة غير الترتيب عن الغيبة انما يكفد واما كذا فستعين ففائد
المدح الشريف بان الاولى تعميم البحث في كل ما منهم وكان حقه التاخير وعلما ففعل
الفائدة غير مختصة في المحصر الاضمار بالذكر في التلخيص او غير ذلك والدليل على ما
المحصر ان الاول التبادر فان التبادر من قولك العالم زيدان العالمية لا يتبادر من زيد

في الغيبة وان كانت من قبل احد كقولك بقاء هذا الثوب من هذا الطرف الى هذا
الطرف والا فلا كقولك صوم الى الليل وابقها التوقف ولو علم الدخول لا
يعرف ان اللفظ لا يدل على الدخول والاصل عدم اداء المتكلم ذلك والا فقد يكون
الدخول مواضيا للاصل وبدل على عدم الدخول ايضا التبادر واما دخول المرفق في
الوضوء فانما هو من دليل خارج فلا دلالة فيها وقد صح عليها بعض المحققين من جهة
التمسك عند تفسير قوله لا المرفق بانه لا دلالة فيها على ادخال المرفق في غسل اليد
ولا على ادخال الكعبين مع الرجلين من جهة الغاية تارة ودخولها اخرى وهو عيب
من الخارج هو فصل الغاية وفي الكشاف ان دخولها من جهة اليد مع الدليل الاول
حفظ الفران في قوله لا المرفق وبما فيه دليل الخرج قوله ثم اتوا الضام الى الكسب
اذ دخل المليل في الغيبة الواضحة فكيف لم يفسد في المصنف فانتظاره واما
نزوله في المصنف والا كان ينظر في ما بين فانه من دليل القول الثالث عدم الغاية في
ادخاله من باب المدة كما في ادخال المرفق في الفصل واجمع الموقوفين بغاوصنا
وعلم الزيج فصل اعلم ان مفهوم المحصر والمرد من على الحكم من جماعة من المحققين
هو تعليم المصنف على الموضوع الخاص من المثل الا من زيد في الشجاع بكونهم من المحصر
الذي يربط المصنف في الغيبة عن الترتيب الطبيعي انما هو لفصل المحصر والعدول الى
مثله يكون الفائد ولا فائدة غير الترتيب عن الغيبة انما يكفد واما كذا فستعين ففائد
المدح الشريف بان الاولى تعميم البحث في كل ما منهم وكان حقه التاخير وعلما ففعل
الفائدة غير مختصة في المحصر الاضمار بالذكر في التلخيص او غير ذلك والدليل على ما
المحصر ان الاول التبادر فان التبادر من قولك العالم زيدان العالمية لا يتبادر من زيد

في الغيبة وان كانت من قبل احد كقولك بقاء هذا الثوب من هذا الطرف الى هذا
الطرف والا فلا كقولك صوم الى الليل وابقها التوقف ولو علم الدخول لا
يعرف ان اللفظ لا يدل على الدخول والاصل عدم اداء المتكلم ذلك والا فقد يكون
الدخول مواضيا للاصل وبدل على عدم الدخول ايضا التبادر واما دخول المرفق في
الوضوء فانما هو من دليل خارج فلا دلالة فيها وقد صح عليها بعض المحققين من جهة
التمسك عند تفسير قوله لا المرفق بانه لا دلالة فيها على ادخال المرفق في غسل اليد
ولا على ادخال الكعبين مع الرجلين من جهة الغاية تارة ودخولها اخرى وهو عيب
من الخارج هو فصل الغاية وفي الكشاف ان دخولها من جهة اليد مع الدليل الاول
حفظ الفران في قوله لا المرفق وبما فيه دليل الخرج قوله ثم اتوا الضام الى الكسب
اذ دخل المليل في الغيبة الواضحة فكيف لم يفسد في المصنف فانتظاره واما
نزوله في المصنف والا كان ينظر في ما بين فانه من دليل القول الثالث عدم الغاية في
ادخاله من باب المدة كما في ادخال المرفق في الفصل واجمع الموقوفين بغاوصنا
وعلم الزيج فصل اعلم ان مفهوم المحصر والمرد من على الحكم من جماعة من المحققين
هو تعليم المصنف على الموضوع الخاص من المثل الا من زيد في الشجاع بكونهم من المحصر
الذي يربط المصنف في الغيبة عن الترتيب الطبيعي انما هو لفصل المحصر والعدول الى
مثله يكون الفائد ولا فائدة غير الترتيب عن الغيبة انما يكفد واما كذا فستعين ففائد
المدح الشريف بان الاولى تعميم البحث في كل ما منهم وكان حقه التاخير وعلما ففعل
الفائدة غير مختصة في المحصر الاضمار بالذكر في التلخيص او غير ذلك والدليل على ما
المحصر ان الاول التبادر فان التبادر من قولك العالم زيدان العالمية لا يتبادر من زيد

[illegible]

من الفضل من صلى بعض جماعة من جاهد في سبيل الله في
 انما رجلا مستغما صلى جميع ائمة غير جماعة يقبل الله صلواتهم جميعا من كل امر عليه ومن
 مستغما وكل امر سبعائة الف ملك يكون له الحسنات ومحوون له السيئات ومن فعله
 الدجاء قال النبي صلى الله عليه واله العناب بن طعون من صلى صلاة الفجر في جماعة لم يجر
 تذكر الله عز وجل نطلع الممك ان له في الدروس سبعون درجة بعد ما ين كل درجة
 كصلاة الفجر في جماعة سبعون سنة ومن صلى الظهر في جماعة كان له في جنات عدن
 خمسون درجة بعد ما درجته كصلاة الفجر سبعين سنة ومن صلى العصر في جماعة كان
 له كجبرائيل من ولد اسمعيل كل منهم رب بيت بعثهم ومن صلى المغرب في جماعة
 له كجبرئيل من ولد اسمعيل ومن صلى العشاء الاخرة في جماعة كان له كقيام ليلة القدر قال
 الباقر عليه السلام كثرة اصابه الوضوء في السبرات والمشي في الليل والنهار الى الصلوة
 والمحافظة على الجماعات قال رسول الله رجل يصلي في الجماعة فله صلاة واحدة ولا حظ
 له في الجماعة ورجل يصلي في الجماعة فله اربع وعشرون صلاة ورجل يصلي في الجماعة فله
 خمسة صلوات فقام جابر بن عبد الله الانصاري فقال يا رسول الله قتلنا هذه قال
 رسول الله رجل يرضع راسه قبل الامام ويضع قبل الامام فله صلاة واحدة ولا حظ له في
 الجماعة ورجل يضع راسه بعد الامام ويضع بعد الامام فله اربع وعشرون صلاة ورجل
 دخل المسجد في اى الصفوف مضطجعة وقام وحده وخرج رجل من الصف فمضى
 وقام معه فله من حرم خمسون صلاة ورجل يصلي التواك فله سبعون صلاة ورجل
 كان مؤذنا يؤذن في اوقات الصلوة فله مائة صلاة ورجل كان اماما يؤم مؤمرا
 حق الامامة فله خمسة صلوات فبعد ما يرضع بعض فضائل الجماعة فله علم في الغات
 ما علمه من العلم في الدنيا والآخر
 من الفضل من صلى بعض جماعة من جاهد في سبيل الله في
 انما رجلا مستغما صلى جميع ائمة غير جماعة يقبل الله صلواتهم جميعا من كل امر عليه ومن
 مستغما وكل امر سبعائة الف ملك يكون له الحسنات ومحوون له السيئات ومن فعله
 الدجاء قال النبي صلى الله عليه واله العناب بن طعون من صلى صلاة الفجر في جماعة لم يجر
 تذكر الله عز وجل نطلع الممك ان له في الدروس سبعون درجة بعد ما ين كل درجة
 كصلاة الفجر في جماعة سبعون سنة ومن صلى الظهر في جماعة كان له في جنات عدن
 خمسون درجة بعد ما درجته كصلاة الفجر سبعين سنة ومن صلى العصر في جماعة كان
 له كجبرائيل من ولد اسمعيل كل منهم رب بيت بعثهم ومن صلى المغرب في جماعة
 له كجبرئيل من ولد اسمعيل ومن صلى العشاء الاخرة في جماعة كان له كقيام ليلة القدر قال
 الباقر عليه السلام كثرة اصابه الوضوء في السبرات والمشي في الليل والنهار الى الصلوة
 والمحافظة على الجماعات قال رسول الله رجل يصلي في الجماعة فله صلاة واحدة ولا حظ
 له في الجماعة ورجل يصلي في الجماعة فله اربع وعشرون صلاة ورجل يصلي في الجماعة فله
 خمسة صلوات فقام جابر بن عبد الله الانصاري فقال يا رسول الله قتلنا هذه قال
 رسول الله رجل يرضع راسه قبل الامام ويضع قبل الامام فله صلاة واحدة ولا حظ له في
 الجماعة ورجل يضع راسه بعد الامام ويضع بعد الامام فله اربع وعشرون صلاة ورجل
 دخل المسجد في اى الصفوف مضطجعة وقام وحده وخرج رجل من الصف فمضى
 وقام معه فله من حرم خمسون صلاة ورجل يصلي التواك فله سبعون صلاة ورجل
 كان مؤذنا يؤذن في اوقات الصلوة فله مائة صلاة ورجل كان اماما يؤم مؤمرا
 حق الامامة فله خمسة صلوات فبعد ما يرضع بعض فضائل الجماعة فله علم في الغات
 ما علمه من العلم في الدنيا والآخر

من الفضل من صلى بعض جماعة من جاهد في سبيل الله في
 انما رجلا مستغما صلى جميع ائمة غير جماعة يقبل الله صلواتهم جميعا من كل امر عليه ومن
 مستغما وكل امر سبعائة الف ملك يكون له الحسنات ومحوون له السيئات ومن فعله
 الدجاء قال النبي صلى الله عليه واله العناب بن طعون من صلى صلاة الفجر في جماعة لم يجر
 تذكر الله عز وجل نطلع الممك ان له في الدروس سبعون درجة بعد ما ين كل درجة
 كصلاة الفجر في جماعة سبعون سنة ومن صلى الظهر في جماعة كان له في جنات عدن
 خمسون درجة بعد ما درجته كصلاة الفجر سبعين سنة ومن صلى العصر في جماعة كان
 له كجبرائيل من ولد اسمعيل كل منهم رب بيت بعثهم ومن صلى المغرب في جماعة
 له كجبرئيل من ولد اسمعيل ومن صلى العشاء الاخرة في جماعة كان له كقيام ليلة القدر قال
 الباقر عليه السلام كثرة اصابه الوضوء في السبرات والمشي في الليل والنهار الى الصلوة
 والمحافظة على الجماعات قال رسول الله رجل يصلي في الجماعة فله صلاة واحدة ولا حظ
 له في الجماعة ورجل يصلي في الجماعة فله اربع وعشرون صلاة ورجل يصلي في الجماعة فله
 خمسة صلوات فقام جابر بن عبد الله الانصاري فقال يا رسول الله قتلنا هذه قال
 رسول الله رجل يرضع راسه قبل الامام ويضع قبل الامام فله صلاة واحدة ولا حظ له في
 الجماعة ورجل يضع راسه بعد الامام ويضع بعد الامام فله اربع وعشرون صلاة ورجل
 دخل المسجد في اى الصفوف مضطجعة وقام وحده وخرج رجل من الصف فمضى
 وقام معه فله من حرم خمسون صلاة ورجل يصلي التواك فله سبعون صلاة ورجل
 كان مؤذنا يؤذن في اوقات الصلوة فله مائة صلاة ورجل كان اماما يؤم مؤمرا
 حق الامامة فله خمسة صلوات فبعد ما يرضع بعض فضائل الجماعة فله علم في الغات
 ما علمه من العلم في الدنيا والآخر

[illegible]

لا حاجة الى دفع محقق
 على ان ينفصل المحقق عن
 ما اذا كان المحقق محققا
 على ان ينفصل المحقق عن
 ما اذا كان المحقق محققا
 على ان ينفصل المحقق عن
 ما اذا كان المحقق محققا

فانت خير بان هذا الكلام مبني على كون المحقق بالام مشتركين للمعا المذكورة بالاشارة
 اللفظي وقد عرفت بطلان ذلك وكونه حقيقه في الجنس فقط لكن لا يجوز عليك ان انا وانما
 عدم افاده العموم لكثير بل من ذلك من حيث ان الحكم يعلق بالطبيعة من حيث هو والمفروض
 انها لا يشترط عن شيء من افرادها فثبت الحكم لكل افرادها فان قيل انه كيف يمكن تعليق
 الحكم بالطبيعة من حيث هو وبالحال انها لا وجود لها في الخارج ومنعزل التكليف لا بد
 بكون امر ممكنا والطابع غير ممكن الا بواسطه الفهم قلت قد مر اننا نقول بعلو
 التكليف بها لا بشرط شيء لا بشرط ان لا يكون معها شيء لا يمكن التكليف بها وانما
 المعالوفة لما كان مذهبنا متعلق الاوامر والتواهي والقره لا الما منه فقد مر ان
 هنا مسئلة اخرى في استفادة العموم اذا وقع الخلق باللام في كلام الحكم فقال ان
 الطبيعة لما لم يكن متعلق الحكم بها ولا عهد خارجا كما هو المفروض وازاد في ممانه
 اغراء بالمجهل فغير ان زاده الاستغناء ولما على الفخار فلا تخلف الى هذا المسلك في
 افاده العموم بل نقول ان مذهبنا ان الحكم يتعلق بالطبيعة من حيث هو ولا يتناقض
 عن شيء من افرادها فبقوله العموم كما اذا زاد من صيغة افضل الفهم المشترك بين الارين
 المنسجج من الوجوب الذنب بملأ ظاهرا حين الفرض في الجملة كما يتحقق وتبين شخص
 بمنزلة المسند وكن فانه من انما المفروض انما الظاهر كالمفرد الخلق باللام في كونه حقيقه
 في الجنس فقط واستفاده العموم منه مبني على تعليق الحكم بالطبيعة على الفخار كما
 التذ بصفا العموم كالمفرد الخلق بالام المحقق على ان اخاره صاحب المعالوفة قال البدي
 الثاني في تمهيد القواعد اذا احتل كون الالف لله وكوفا الفهم كالمفرد الخلق بالام
 العهد لاصالة البنية عن الزايد وان تعد به فربما مرشاة البدي من فروعها ما لو
 مفيد على الثاني والثالث فانما مقتضاها على الثاني والثالث فانما مقتضاها على الثاني والثالث

فانت خير بان هذا الكلام مبني على كون المحقق بالام مشتركين للمعا المذكورة بالاشارة
 اللفظي وقد عرفت بطلان ذلك وكونه حقيقه في الجنس فقط لكن لا يجوز عليك ان انا وانما
 عدم افاده العموم لكثير بل من ذلك من حيث ان الحكم يعلق بالطبيعة من حيث هو والمفروض
 انها لا يشترط عن شيء من افرادها فثبت الحكم لكل افرادها فان قيل انه كيف يمكن تعليق
 الحكم بالطبيعة من حيث هو وبالحال انها لا وجود لها في الخارج ومنعزل التكليف لا بد
 بكون امر ممكنا والطابع غير ممكن الا بواسطه الفهم قلت قد مر اننا نقول بعلو
 التكليف بها لا بشرط شيء لا بشرط ان لا يكون معها شيء لا يمكن التكليف بها وانما
 المعالوفة لما كان مذهبنا متعلق الاوامر والتواهي والقره لا الما منه فقد مر ان
 هنا مسئلة اخرى في استفادة العموم اذا وقع الخلق باللام في كلام الحكم فقال ان
 الطبيعة لما لم يكن متعلق الحكم بها ولا عهد خارجا كما هو المفروض وازاد في ممانه
 اغراء بالمجهل فغير ان زاده الاستغناء ولما على الفخار فلا تخلف الى هذا المسلك في
 افاده العموم بل نقول ان مذهبنا ان الحكم يتعلق بالطبيعة من حيث هو ولا يتناقض
 عن شيء من افرادها فبقوله العموم كما اذا زاد من صيغة افضل الفهم المشترك بين الارين
 المنسجج من الوجوب الذنب بملأ ظاهرا حين الفرض في الجملة كما يتحقق وتبين شخص
 بمنزلة المسند وكن فانه من انما المفروض انما الظاهر كالمفرد الخلق باللام في كونه حقيقه
 في الجنس فقط واستفاده العموم منه مبني على تعليق الحكم بالطبيعة على الفخار كما
 التذ بصفا العموم كالمفرد الخلق بالام المحقق على ان اخاره صاحب المعالوفة قال البدي
 الثاني في تمهيد القواعد اذا احتل كون الالف لله وكوفا الفهم كالمفرد الخلق بالام
 العهد لاصالة البنية عن الزايد وان تعد به فربما مرشاة البدي من فروعها ما لو
 مفيد على الثاني والثالث فانما مقتضاها على الثاني والثالث فانما مقتضاها على الثاني والثالث

لا يشترط الماء فانه يحمل على العمود حتى يمتد ببعضه اذ يحمل على العمود ويحتسب
 اذ لطف لا ياكل البطيخ قال بعضهم لا يمتد بالهوى واولاخره وهذا يمتد
 لا يكون الاخرى مع ود وهذا يمتد لا يكون الاخرى عند الحافة طارة على الامتداد
 ومنها الحالة لا ياكل الخبز لا يمتد بالجوهر الهوى والكلام في كل الشايق اذ لو كان
 اطلاقه معهودا لم يعرف حثه الا ان الغالب غادره شايق فانه على الحكم
 ان يكون كانه اعلى الله مقامه واعرض عليه الفاضل الفقيه انما لا يمتد الاخرى في العهد
 بل يمتد في الجهر وامانة المستغنى عن طاعة الزاد المأثرة ولما لم يمتد
 ان اصابه الزيادة مقتضية للعهد على العهد بل تكون مقتضية للاستغناء عن الجهر
 فاذا قال الشارع يجوز التهود على الجهر فاذا جوزه التهود على الجهر كان ضارعا بنا
 لاصل البرائة ان لا يجب علينا تكلف محصل للعهود لو فرض حصوله على الجهر مثل
 المناطير ومثل في الشرع كبره مع ما بين المناطير حيث جعل العهد في الماء والحال
 انه ليس كذلك بل العهد انما هو في الشرب مع ان العهد في الماء يقتضي خلاف مدعاها فانه
 يحصل الحث ببعضه ان يحمل على العمود دون العهد بالجملة فاصالة البرائة قد تقتضو
 الحمل على العهود كما في البطيخ والخبز وقد يقتضو الحمل على العمود كما في ماء الماء وما ذكره
 في الجهر انما يمتد ان اردت بما يستلزم العمود كما هو التحقيق وان اردت بما لم يعمل المعهود
 والذي قلناه لانه قد يكون اصالة البرائة مقتضية للتكليف لان الاصل عدم الغبن
 بل الاستمال يمتد الى ما يمتد مع قوله وان تقدم فيه مره بالبرص مع قوله اذ يمتد
 العهد الخارجي لا الا من الدهن والخارجي والاصالة ان الحاطب لم يلد ان كان فيه
 بين المتكلم عهد فحمل عليه ولا فلا اذ لا راحة هذا لاصل البرائة كما في القواعد ولا مانع
 وحسن الله تعالى

لا يشترط الماء فانه يحمل على العمود حتى يمتد ببعضه اذ يحمل على العمود ويحتسب
 اذ لطف لا ياكل البطيخ قال بعضهم لا يمتد بالهوى واولاخره وهذا يمتد
 لا يكون الاخرى مع ود وهذا يمتد لا يكون الاخرى عند الحافة طارة على الامتداد
 ومنها الحالة لا ياكل الخبز لا يمتد بالجوهر الهوى والكلام في كل الشايق اذ لو كان
 اطلاقه معهودا لم يعرف حثه الا ان الغالب غادره شايق فانه على الحكم
 ان يكون كانه اعلى الله مقامه واعرض عليه الفاضل الفقيه انما لا يمتد الاخرى في العهد
 بل يمتد في الجهر وامانة المستغنى عن طاعة الزاد المأثرة ولما لم يمتد
 ان اصابه الزيادة مقتضية للعهد على العهد بل تكون مقتضية للاستغناء عن الجهر
 فاذا قال الشارع يجوز التهود على الجهر فاذا جوزه التهود على الجهر كان ضارعا بنا
 لاصل البرائة ان لا يجب علينا تكلف محصل للعهود لو فرض حصوله على الجهر مثل
 المناطير ومثل في الشرع كبره مع ما بين المناطير حيث جعل العهد في الماء والحال
 انه ليس كذلك بل العهد انما هو في الشرب مع ان العهد في الماء يقتضي خلاف مدعاها فانه
 يحصل الحث ببعضه ان يحمل على العمود دون العهد بالجملة فاصالة البرائة قد تقتضو
 الحمل على العهود كما في البطيخ والخبز وقد يقتضو الحمل على العمود كما في ماء الماء وما ذكره
 في الجهر انما يمتد ان اردت بما يستلزم العمود كما هو التحقيق وان اردت بما لم يعمل المعهود
 والذي قلناه لانه قد يكون اصالة البرائة مقتضية للتكليف لان الاصل عدم الغبن
 بل الاستمال يمتد الى ما يمتد مع قوله وان تقدم فيه مره بالبرص مع قوله اذ يمتد
 العهد الخارجي لا الا من الدهن والخارجي والاصالة ان الحاطب لم يلد ان كان فيه
 بين المتكلم عهد فحمل عليه ولا فلا اذ لا راحة هذا لاصل البرائة كما في القواعد ولا مانع
 وحسن الله تعالى

لا يشترط الماء فانه يحمل على العمود حتى يمتد ببعضه اذ يحمل على العمود ويحتسب
 اذ لطف لا ياكل البطيخ قال بعضهم لا يمتد بالهوى واولاخره وهذا يمتد
 لا يكون الاخرى مع ود وهذا يمتد لا يكون الاخرى عند الحافة طارة على الامتداد
 ومنها الحالة لا ياكل الخبز لا يمتد بالجوهر الهوى والكلام في كل الشايق اذ لو كان
 اطلاقه معهودا لم يعرف حثه الا ان الغالب غادره شايق فانه على الحكم
 ان يكون كانه اعلى الله مقامه واعرض عليه الفاضل الفقيه انما لا يمتد الاخرى في العهد
 بل يمتد في الجهر وامانة المستغنى عن طاعة الزاد المأثرة ولما لم يمتد
 ان اصابه الزيادة مقتضية للعهد على العهد بل تكون مقتضية للاستغناء عن الجهر
 فاذا قال الشارع يجوز التهود على الجهر فاذا جوزه التهود على الجهر كان ضارعا بنا
 لاصل البرائة ان لا يجب علينا تكلف محصل للعهود لو فرض حصوله على الجهر مثل
 المناطير ومثل في الشرع كبره مع ما بين المناطير حيث جعل العهد في الماء والحال
 انه ليس كذلك بل العهد انما هو في الشرب مع ان العهد في الماء يقتضي خلاف مدعاها فانه
 يحصل الحث ببعضه ان يحمل على العمود دون العهد بالجملة فاصالة البرائة قد تقتضو
 الحمل على العهود كما في البطيخ والخبز وقد يقتضو الحمل على العمود كما في ماء الماء وما ذكره
 في الجهر انما يمتد ان اردت بما يستلزم العمود كما هو التحقيق وان اردت بما لم يعمل المعهود
 والذي قلناه لانه قد يكون اصالة البرائة مقتضية للتكليف لان الاصل عدم الغبن
 بل الاستمال يمتد الى ما يمتد مع قوله وان تقدم فيه مره بالبرص مع قوله اذ يمتد
 العهد الخارجي لا الا من الدهن والخارجي والاصالة ان الحاطب لم يلد ان كان فيه
 بين المتكلم عهد فحمل عليه ولا فلا اذ لا راحة هذا لاصل البرائة كما في القواعد ولا مانع
 وحسن الله تعالى

محقق الحق الأصل في الاستعمال الحقيقة بل يتخصه وتعمد في ذلك فطلب الرجوع إلى الكتاب
 قوله اصل الحق البع وحرم الزنا وقوله إذا كان الماء قد ذكر له فيجوز به شيء غير محذورك **فصل**
 لا خلاف بين أصحابنا ظاهر في قاعدة الجمع المعرف باللام العموم أنه قبل المحذور في
 لا بد من تفهيد مفيدة وهو أنه كان المفرد قبله إرادة منه الجنس فدل إرادة منه الاستعرا
 وفعله إرادة منه العهد بكتابه فيه فكذلك الجمع محرم فيه هذه الأختلاف لكن المتبادر منه
 العن وكيف كان فالدليل قائم على كونه حقيقة في العموم والأحكام كونه كافي في
 المحل باللام والدليل على قاعدته العموم الاتفاق والتبادر وجواز الاستثناء وأعمال
 مفضي ما علمت في الجمع أن يكون عموم الجمع بالنسبة إلى الجماعات كما علمت في المفرد
 يقتضي عموم الأفراد الرزان الجبل المفرد إذ عرف باللام الجنس وإرادة منه الاستعرا في
 لكن جنس الجماعة إذ عرف باللام الجنس إرادة منه الاستعرا في يكون عموم يشمل الجماعة فيكون
 من جملة الرجال جاني كل جماعة من مجموع الرجال فالخاص أن لا سم التخطا والاستعرا
 والموصول وإسم الجنس المعرف باللام أو مضاف والجمع حائض في العموم والتمسك بالحقيقة
 يجوز الاستثناء نحو لا رجل إذا أراد أن يزوج لأرجل الذرابل الرجال من مطر
 وكذا الجمع المضاف أيضاً يفيد العموم عند أكثر الأصوليين وإنما الجمع المنكر فالأكثر على أنه
 إفادته العموم خلافاً للشيخ فقال بأنه يفيد العموم بالنظر إلى المنكر والبيان جفت في
 الجمل المشرك على جمع معناه أجمع لا أكثر من أن الجمع المنكر قابل لأحاد الجماعات في
 أحواد الجماعات الجمع ودلالة على احتياج إلى دليل والدلالة اللفظية المتضمنة في اللفظ
 والضم والالتزام وأما دلائل الدليلين ظاهر وكذا الالتزام لعدم اللزوم ولا الدلالة
 لا بد على الخاص نعم فلا يلزم الجمع وهو الثلاثة أو الاثنان متيقن المراد جوازاً

من أن الحق في الأصل في الاستعمال الحقيقة بل يتخصه وتعمد في ذلك فطلب الرجوع إلى الكتاب
 قوله اصل الحق البع وحرم الزنا وقوله إذا كان الماء قد ذكر له فيجوز به شيء غير محذورك
 لا خلاف بين أصحابنا ظاهر في قاعدة الجمع المعرف باللام العموم أنه قبل المحذور في
 لا بد من تفهيد مفيدة وهو أنه كان المفرد قبله إرادة منه الجنس فدل إرادة منه الاستعرا
 وفعله إرادة منه العهد بكتابه فيه فكذلك الجمع محرم فيه هذه الأختلاف لكن المتبادر منه
 العن وكيف كان فالدليل قائم على كونه حقيقة في العموم والأحكام كونه كافي في
 المحل باللام والدليل على قاعدته العموم الاتفاق والتبادر وجواز الاستثناء وأعمال
 مفضي ما علمت في الجمع أن يكون عموم الجمع بالنسبة إلى الجماعات كما علمت في المفرد
 يقتضي عموم الأفراد الرزان الجبل المفرد إذ عرف باللام الجنس وإرادة منه الاستعرا في
 لكن جنس الجماعة إذ عرف باللام الجنس إرادة منه الاستعرا في يكون عموم يشمل الجماعة فيكون
 من جملة الرجال جاني كل جماعة من مجموع الرجال فالخاص أن لا سم التخطا والاستعرا
 والموصول وإسم الجنس المعرف باللام أو مضاف والجمع حائض في العموم والتمسك بالحقيقة
 يجوز الاستثناء نحو لا رجل إذا أراد أن يزوج لأرجل الذرابل الرجال من مطر
 وكذا الجمع المضاف أيضاً يفيد العموم عند أكثر الأصوليين وإنما الجمع المنكر فالأكثر على أنه
 إفادته العموم خلافاً للشيخ فقال بأنه يفيد العموم بالنظر إلى المنكر والبيان جفت في
 الجمل المشرك على جمع معناه أجمع لا أكثر من أن الجمع المنكر قابل لأحاد الجماعات في
 أحواد الجماعات الجمع ودلالة على احتياج إلى دليل والدلالة اللفظية المتضمنة في اللفظ
 والضم والالتزام وأما دلائل الدليلين ظاهر وكذا الالتزام لعدم اللزوم ولا الدلالة
 لا بد على الخاص نعم فلا يلزم الجمع وهو الثلاثة أو الاثنان متيقن المراد جوازاً

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الوهاب

فَقُولْ صَفْحَةَ عِبَادِ اللَّهِ
بِسْمِ اللَّهِ

مختلف هذه الاوراق
فقول صفوة

رضا المومنين

بعض مایه

المؤمنين

مفتی محمد تقی عثمانی

ملک باغی خانہ دارالعلوم

والنوع الثاني

فصل خلق و تولید

٢٠

على ما فرغ الاثره اخرج الشيخ ان رجالا دخل مدونا لام بما وضع ندك على جماعة الرجال
فهو موضوع بجماعتهم لا استقراء تلك الجماعة ولا زاد حد المتيقن عن الثلثة والاضل
البرائة عان اذا الشح بان اللفظ يدل على القلة والكثرة فاذا صدق الحكم وليس القلة
فلم علم اذا ما فعل على الزادة الكل حب لا فرية على غيره لئلا يلغو كلام الحكم في
عند ان الاقل معلوم الازادة جريا فعمل عليه يتوقف في الباقي حتى يتبين وهو لا يأت
الحكمه واتحج الجاني باننا لو حملنا على الجمع حملناه على جمع خاصه فكان اولى واجبعية
اذا ولا يفتقر كونه حقيقته في كل واحد من المراتب على سبيل الاشتراك اللفظي على سبيل
الاشتراك المعنوي فانا يا شيخ نوزم حمل المشترك على جمع متباينة اذا لم يكن هناك فرية معينة
بل التحقيق التوقف والاحمال حتى يظهر الحال فانا الشيخ اولوية زاد الجمع احوط معاذ
بانه يكون خلاف العموم احوط كما في قوله نعم وامثلوا المشركين والتحقيق ان يقال ان المحي
المذكور ينصق واستعماله على صور اربع الاولى اخبار عن رجل جاني رجال عليه على العلم ولنا
الحكم عليه بشئ مثل اصل الله سبحانه والامرا بانجاد ومثل اقم نوافل الزايرة جلية حلة
للمامور به بمثل اعطيت على رجالا واعلماء ففي الصورة الاولى وهو الاخبار فلا يكون
المقصود معرفة حال المخبر عنه بل المقصود واسناد الفعل الى فاعل معين عن المتكلم عن
عند المخاطب كما في قوله نعم وجاء رجل من اقصى المدينة فقم مثل هذه الصورة يعلم ان لفظ
متيقن الازادة وحمل عليه والجمع عليه والعموم للحكم وفي صورة الثانية اذا كان المراد بان
حكم النوع فلا بد من معرفة اختصاصها بصيغة خاصة بها او بما يعيها فلا يجوز حملها على المذكور
استدلال الشيخ حتى فلا بد ان يحمل على العموم للحكم وحملها على الاما ياتي للحكم لعدم التغير
وفي صورة الثالثة والمراد بان كان المراد بالجميع المتكثرة الكلام هو معين عند المتكلم

امین

وَقَلْبُكَ يَصِلُ إِلَى الْقَدَرِ
وَقَلْبُكَ يَصِلُ إِلَى الْقَدَرِ

وَقَلْبُكَ يَصِلُ إِلَى الْقَدَرِ
وَقَلْبُكَ يَصِلُ إِلَى الْقَدَرِ

وَقَلْبُكَ يَصِلُ إِلَى الْقَدَرِ
وَقَلْبُكَ يَصِلُ إِلَى الْقَدَرِ

وَقَلْبُكَ يَصِلُ إِلَى الْقَدَرِ
وَقَلْبُكَ يَصِلُ إِلَى الْقَدَرِ

وَقَلْبُكَ يَصِلُ إِلَى الْقَدَرِ
وَقَلْبُكَ يَصِلُ إِلَى الْقَدَرِ

وَقَلْبُكَ يَصِلُ إِلَى الْقَدَرِ
وَقَلْبُكَ يَصِلُ إِلَى الْقَدَرِ

نهم عند الخطأ فلا بد ان يحمل على العموم لئلا ينافي الحكمة وان كان المراد بالجميع المتكرر
نزه الطبعه يكون الاما لا ضالة البرية وحصول الاما لا لاف لم علم ان ما ذكر ان
حكمة تقتضوا حمل على العموم انما يصح اذا لم يكن الاجمال مقتضى الحكمة وانما اذا كان لا
فقط الحكمة كما اذا لم يكن وقت الحاجة اليه بانه فلا يصح الحمل على العموم للحكمة لكن انما
ان الاصل والظاهر مقتضين في اكثر الخطا بان ان يكون وقت الحاجة لان الاصل
لهم حسنة الاجمال والظاهر في اكثر الخطا بان ان يكون ذلك الوقت وقت الحاجة
يحمل على العموم للحكمة فحصل فاعلم ان مورد الشارع في صيغ جمع على الاثنين لا يقع
بما اطلاق الجمع عليه بل انما الشارع في ذاته حقيقه في معنى الاثنين وعبارته في
عليه اكثر من اقل مراتب صيغ الجمع حقيقه لثلاثة اشان ولا فرق بين الجمع المتكرر والاشان
تصاير الترجعة اليها وما قال بعض العامة ان انما يابطل على الجمع اشان لنا التبادرو
ضعف التثنية علاقه والجمع علاقه اخرى كالافت التون في الاول والثاني والاولون في
اشان والجمع والفتا تون بالفتا الثاني لفتا لهم فان كان الاخوة فلامه ان ينسب جمع على
لاخوة على الاخوين ضاعدا لان الاجماع واقع على ان الاخوين اسم يجمع الالام من ذلك
السادس لفتا لهم انما معكم منهم من حيث يطلون منه الجمع واربعة موسى وهرون
بقوله الاثنان فاقوا فاجاب عنه والجواب عن الاول والاولان الاجماع انما ادعى المطلق
لولا الاجماع لقلنا بان الاخوين لا يجمان وانما انما الاستعمال اعم من الحقيقة ومن
لنا اسم بان الاستعمال اعم من الحقيقة مع انما نفع انه يريد منه موقوف وورق خط
فيكون مما يجوز انك انما المراد حصول فضيلة الجماعة ويؤيد انه ورد في الخبر ان
جده اسم جماعة ويؤيد اسم ان شان الشارع ليس بان الموضوع واجبة اسم بان

فقد اوردت
الوجه الى العبارة كما سلك
خاصة في الخطاب بل لا بد انما اذا
اوردت الدخول الى قوله فان كان
في نفس تامك وعلقت اسم تحت
فلا بد انما وعلقت كما انما اعلم
الذي ليس في قوله من حيث يطلون منه عند
اول دعوتك ان كان يطلون منه
فخلصت بضماء كالحق في الله وانه
في موضع جوازك من قوله في
السلطان ان يجمع ويختار في الجمع
موضوعا لا في الخطاب على ذلك في
دفع حال الخطاب على ذلك في
بمعنى في الجمع ويختار في الجمع
تلك الاما في جملة
فولها

فوضك
نظير من نظير
القبلة من ربيع يد عاودن

العاودن من ربيع يد عاودن

بن من ربيع يد عاودن

بن من ربيع يد عاودن

بن من ربيع يد عاودن

بن من ربيع يد عاودن

مختلفة وأما عما على فرض وقوعها كوفي الثاني والثالث فالواقع بعد فعل على العموم
ان يكون له فرض ظاهر ينصرف اليه في الاول فاما ان يعلم ان السؤل يعلم بالحال على الطريقة
التي وصفت في الفصل لا مرد له يعلم سواء علم انه لا يعلم او يعلم
في الجواب بل ينصرف الى الواقع كيفما وصفت وفي الثاني يحمل على العموم ان يكون له ظاهر
ينصرف اليه وتفصيل القاعدة الثانية ان السؤل اذا تغافل عن المعضوم او ضله سواء علم
الفعل ام لا فالاول كالواخذ المال عن يده سلم بشاهد عين والثاني كالواخذ المال عن يده
ولم يعلم وجه فلا يجوز التعدي وهذه مما يقولون له فضا بالاحوال وان كانا هاتين
والثاني لو سئل السائل مسئلة عما يشاء فلم ينفصل الجواب من حيث الكيفية والكمية فله
السائل من العموم مع قيام الوهم بخلاف ما تيسر لمنه من العموم كاسئل عن رضيعا فصار
في المذهب المشرف فقال خلق الله الماء طهورا لا ينجس به شيء او يحلوا فتره في الله العفو
وانا اذا اجاب الجواب عن الاجمال حيث لا يستدل به في حقيقة الحال فالنعم لوجود الاجمال
مكل فصبية لك تحريمك اذا لا تنقض البصير الا باليقين مثلا لا ينكح فقام فصل اخلاف
الاصولون في افاظ التي وصفت خطاب المشاهدة كما في اجبا الناس وبالله الذي امنوا وخطا
افا هل نعم الامم للآخرين عن زمن الخطاب ام لا فاضا بنا واكثر اهل الخلاف على الثاني وفي الاول
والثاني هو الثاني واسدل للآخرين ان خطا للمعدوم في عفا وحوال البادور والسند كبر
ولزم حكم الله نعم بادم كان حكم لكل من صدقكم كل من كان حكم بكل من صدقكم ما مودع
ما حكم مستدده واما الفرق بين المعدومين قبل كون وجودهم وبعد كون وجودهم فبين
الفعل والنقل والذي يظهر من الاشاعر من جواز خطاب المعدوم فالوجه له والظاهر ان
هذا القول انهم منفر على قولهم نعمدم كلام النفي وورد عليه ان التكليف خطابا لطلب

مختلفة وأما عما على فرض وقوعها كوفي الثاني والثالث فالواقع بعد فعل على العموم
ان يكون له فرض ظاهر ينصرف اليه في الاول فاما ان يعلم ان السؤل يعلم بالحال على الطريقة
التي وصفت في الفصل لا مرد له يعلم سواء علم انه لا يعلم او يعلم
في الجواب بل ينصرف الى الواقع كيفما وصفت وفي الثاني يحمل على العموم ان يكون له ظاهر
ينصرف اليه وتفصيل القاعدة الثانية ان السؤل اذا تغافل عن المعضوم او ضله سواء علم
الفعل ام لا فالاول كالواخذ المال عن يده سلم بشاهد عين والثاني كالواخذ المال عن يده
ولم يعلم وجه فلا يجوز التعدي وهذه مما يقولون له فضا بالاحوال وان كانا هاتين
والثاني لو سئل السائل مسئلة عما يشاء فلم ينفصل الجواب من حيث الكيفية والكمية فله
السائل من العموم مع قيام الوهم بخلاف ما تيسر لمنه من العموم كاسئل عن رضيعا فصار
في المذهب المشرف فقال خلق الله الماء طهورا لا ينجس به شيء او يحلوا فتره في الله العفو
وانا اذا اجاب الجواب عن الاجمال حيث لا يستدل به في حقيقة الحال فالنعم لوجود الاجمال
مكل فصبية لك تحريمك اذا لا تنقض البصير الا باليقين مثلا لا ينكح فقام فصل اخلاف
الاصولون في افاظ التي وصفت خطاب المشاهدة كما في اجبا الناس وبالله الذي امنوا وخطا
افا هل نعم الامم للآخرين عن زمن الخطاب ام لا فاضا بنا واكثر اهل الخلاف على الثاني وفي الاول
والثاني هو الثاني واسدل للآخرين ان خطا للمعدوم في عفا وحوال البادور والسند كبر
ولزم حكم الله نعم بادم كان حكم لكل من صدقكم كل من كان حكم بكل من صدقكم ما مودع
ما حكم مستدده واما الفرق بين المعدومين قبل كون وجودهم وبعد كون وجودهم فبين
الفعل والنقل والذي يظهر من الاشاعر من جواز خطاب المعدوم فالوجه له والظاهر ان
هذا القول انهم منفر على قولهم نعمدم كلام النفي وورد عليه ان التكليف خطابا لطلب

لا يطلب منه المفروض علم المطلوب منه فنفى الطلب بسفاه جوده الذي ولو لم يلو
 منه وانما بان التكليف شرط العلم فاذا لم يجد تكليف الفاعل والنسب المحض مع
 كونهم موجودين في نفس التكليف المعدومين بطريق اولي وثالثا بان هذه الالفاظ
 موصوفة للمخاطبين بقص الواضع والتبادر وصحة ما لا يخاطب عن نظام المعدومين
 فاستعمالها في غير المخاطبين استعمال في غير ما وضع له ولا بد في استعمال اللفظ في غير
 وضع لمن الجواز الاستعمال وجود الفيزياء ما الفيزياء مفقودة واما الجواز الاستعمال
 فمستحيل لما يتبين من استعمال الخطأ المعدوم واعترض عليه بان الطلب خطاب المعدوم
 انما يكون فيحتمل اذا كان على سبيل التخييل اذا كان على سبيل التعليق فلا يخفى فيه واجبه
 اما الاول فبان انه لا يتبين ان الطلب ولو تحقق المنسب من المفروض لعدم المطلوب
 وان الطلب التعليق لا يحصل له في المعدوم وانما جازته على هذا استلزام كون جميع الالفاظ
 الشفاهة مجازا ان اريد التعليل ان اريد استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي المجازي على
 سبيل البدلية فهو مستحيل لما يتبين من عدم جواز استعمال اللفظ في المعنى الحقيقي المجازي
 للزوم التخصيص ولورود عليه بان جميع المخاطبات معلقة على شرط التكليف كالتعليق والتعليق
 الفعلة وذلك لشرائط مختلف بالنسبة الى الشخص المكلفين من حصوله الشرط المفروض
 يكون مكلفا به لك المخاطبات من لم يحصل له فلا يكون مكلفا فكما ان ههنا لا يكون لها
 مستعدة فكذلكها نحن فيه لا يلزم استعمال اللفظ في معناه الحقيقي في المجازي وديان
 المخاطبات المستعصية لا يتعلل بفاذ في الشرط ولا في حقها بان التعليق لا يصح
 العالم بالعوائق كذا ورد من هذا القبيل فلا بد ان يحل عليه ان الواجب حكمه كذا لالفاظه
 حكمه كذا والفرض من التعليق بالشرط وعلم الحال ان العالم اذا صار واجبا يكون حكمه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

فصل في بيان ما في هذا الكتاب من فوائد

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

وَمِنْ الْمَغْنَمِ

[illegible]

...

للاجماع والضرورة وتظهر في القعدة كثيرة كما مل إليها الفاضل القويان المتحامين في انقضاء
القبيل ببلانات التجاسة وعلمها اذا ما وادخلها على الاخر فبانه تدل على عدمه
بعض الاخر كما لو زائدة على ان الظاهر على العذرة ودخل في الماء القبيل ما يجوز التوضي
للقائل بالنجاسة والزائدة الدالة على عدم تجزئ القرمع بموت الجرح فيها الحسنة في عدمها على
بان ذلك في مرز وخاص ولا يشمل العذرة البول والدم ولا عدم جواز التوضي على الجرح
فكذلك لا يشمل الجرح غيرهما من التجاسة ولا القرمع غيرهما من الباء القبيلة بل يدفع احداهما
دليل الاخرى انما يكون من جهة الفتح في السند والدلالة او الاعتماد وغير ذلك
وذلك ببيان ان عدم الفرق بين افراد التجاسة وافراد الباء الجماعي في الغرض من الاستدلال
اثبات الحكم لا عزمه وشموله وبما قلنا ظاهره لا وجلا مستبعدا صاحبها ولا غيرا
حكمي عندهم انهم كيف لم يدركوا المستند الاشارة الى حين الاستدلال بذلك الخطاب
مع انه قول العدة ودعوى بل انه ضار ظهو المستند بدني الفساد وبالحال عند
ثبت بالاجماع والضرورة من الدين بل اخبار المتواترة على ما ادعى وانها هي اجزاء
في نفس قولهم بانها التماس بعد ان العدة من شاكرون مع الحاضرين في الاعكام
الاما اخرها الدليل والدليل المتخرج في الواجبات الشرطية هو عدم حصول الشرطية في
التفاوت الحاضرين والغائبين كما حكم على الفاضل النيشاني في الجملة والصلوة المجمع على
القول بان حصول الشيطان او بآية الخاص شرطية ما فان عدم الوجوب في حق العدة من انما
هو من جهة عدم حصول الشرطية لا من جهة التفاوت الحاضرين والغائبين بل لو فرض عدم حصول
الشرطية في الوجودين لكانوا كالتابعين ولو فرض حصول الشرطية في الغائبين لكانوا
كالمتوجودين فلهذا يتبين ذلك ولانا الصادق عليه الصلوة والسلام في رواية اخرى انه

علمهم ثم انفتح الكعبة الاولى على الكعبة
 السبع مع اربعها الثلاثة والاقل
 ان ينفذها بعد الحداودة النبوية
 فالتين ثم في الثانية ثمانية
 الحدا في الزكيات الست الباقية
 السور الثوال مثل سورة الاحقاف
 والاحقاف لا ينفذ في السور الحدا
 والاشبهها في السور الحدا
 في كل الاوقات الستة السور السبع
 فكانت تحفظ عن ابي ابي القدر
 فلا الاصح على الحفظ
 ونحوه

وعفون عن المذنبين

سید علی رضا علی

نماز و نماز علیک

شاہجہان

الاستاذ

مجلس

مستطاب

الحمد لله

مجلس شورای اسلامی
تهران

من الايات ذالذ على ان المراد بما في الاوص غير المذكورات وبقول شيخنا العلامة ^{رحمه} يقول
لم يحجج فيها فاعرف هذا فاعلم انه اختلفوا في ان العام المخصص بعد التخصيص بالذات
حقيقة في الباقى وبما اذا وحققة كان الباقى غير مخصص حقيقة او حصة بمقتضى
على اقول والقول الاول منسوب على بعض الحكماء والثاني منسوب الى اكثر الاصول ^{الثالث}
منسوب الى ابو بكر الرازي والرازي منسوب الى العلامة في قولهم في المصنوع عليه
ابو الحسن في قوله اقول الخ سبعة الضعيف ^{الخ} هو الثاني لانه لو كان حقيقة في البناء
كما في الكل لم لا اشترط الحجاز منه حتى القائلون بكونه حقيقة في الباقى لم يوجب
الاوائلان اللفظ كان متناولا حقيقة بالافتقار والتساؤل باقى مطالبهم من زائد
لهيئة انما طرأ عدم تساؤل الغير والثاني ان الباقى ليسو الا انهم وذلك بل الحقيقة
المخارج ^{الخ} الاول ان اذن زاد من تساؤل حقيقة ثبوت التساؤل في نفس نفسه الواقع اعني اذا
بالحقيقة الحقيقة السيد فلا يثبت الحقيقة المصطلح المجتهد عنها اعني الحقيقة اللفظية
وان زاد من تساؤل لغو ان الحقيقة المصطلح يمنع كونه حقيقة في الباقى اذا اللفظ حقيقة
في الجميع كما هو المفروض ولو كان حقيقة في الباقى ايضا كما هو المفروض لم لا اشترط الحجاز
بل ان انبأ في داخل في الجميع واللفظ الذي يدل عليه يدل عليه الباقى فلما الظاهر لا
العام على كل واحد من الاخراد منفرد بشرط لا غير الموضوع لاد الموضوع لفظا عاما هو
كل فرد بدون قيد الاخراد ولا بد لاجتماع لافعال ان لا بشرط لا باقى في لفظ لا لانا
نقول ان الوضع توقيفية ولم يثبت من الواضع الوضع لهذا الباقى وعن الثاني المانع من
التسوية الى الذين بلا قرينة وبدونها يثبت عموم وسبق الغير من علامات الحجاز اخرج
قال بانه حقيقة ان يجر غير مخصص ومنه عموم حقيقة هو كون اللفظ ذالذ على ان غير مخصص

۱۰۰

فصل دوم در بیان احوال و سیرت

وَلَا تَقْرَأُ الْكِتَابَ طَرَفًا

الحمد لله الذي جعل القرآن الكريم
مكتوباً في كتابه العزيز

ابن ابي اسلمك

انست و

مکتوبہ

ان معنى العوم حقيقة هو كون اللفظ الاعلى غير مختص بعدد ولا يوجب كون معنى
العوم كذلك بل معنى العوم تناول الجميع فند صارا لان لغيره اخرج القائلون بان معنى حقيقة
ان خص لغير مستقلا بان كان التقييد بما لا يسفل موجبا للخص في نحو الرجال
المتلون مما قبله بالصفة واكرم حتى يتم ان دخلوا مما قبله بشرط ذكر الناس لا سيما لما
جدد بالاستثناء لكان نحو المتلون للجماعة المسلم الجمن في العهد الف سنة الاحقر
جاءات والاولى من التمسك بالاولى لان جامعاء وانما الاجرة في الزمان الضممان
الملازمة ان كل واحد من المذكورات يفيد يفيد هو كالجزء له وقد صار بل معنى غير واضح
له اولا ويؤيد به القول عند معد للقول به ولا يحمل غير ذلك عليه ذلك هو جازم
فالقرن تحكم وايضا لفظ العام حال الضمان المحصل المنفصل ليس مفيد للخص في الباقي
بعد الاخراج والا لما بقي شيء يفيد المخصص والجواب ان زاد ان لفظ مسلم في المتلون
حقيقة من تعيينه سبب القيد فهو مخرج فكيف يدعى بالوقوف فان زاد ان المتلون
حقيقة في الجماعة والسلم في الجمن ولعقد هو انما ثبت حقيقة المركب من حيث التركيب
من حيث ان حقيقة في المعنى مفرد وهو خارج عن محل النزاع والحاصل ان المسند لاراد
بالمطالبة فالبالغ المراتب فهو موضوع بوضع نوعي على القرين ان الشقة الموضوع
بالواضع التوقي للعلماء الخلة بالانواع متعددة مع قطع النظر عن الحصة المقررة للاخر
فلا يثبت ليس محل النزاع وان اراد مفاد البعض اجزاء على الاجزاء الاخر فانه يثبت
في المقيد عليه بقى الكلام في المثال الاجرة وهو قوله ثم العنة الاخيرة علما وفي جملة
مقبضا عليه نعل خصم فان القرين بين اسماء العدد غير جازلة جملته لا يوجب ذلك
على كونه مسلما عده والتحقيق في الجواب عن القرين بينهما ما وجب الخصم بان المراد بالخصم

العلی العظیم الخ
ازاد الحذف الخ

الربیع الخ
ازاد الحذف الخ

الربیع الخ
ازاد الحذف الخ

الربیع الخ
ازاد الحذف الخ

الربیع الخ
ازاد الحذف الخ

الیه لا وحدها التصف فلف الحذف وادبهم فانما رجوع ضمیر ضمیرها فانما هو الیها هو
ظاهرا لمراد من الجار علی سبیل الاستخدام یعنی براد من المجر شیان و من عناء شیء
من زاد و منازک في موط الحفص متصلا كانا و منفصلا حیث قال انه لا یجوز
براد من لفظ العام الاستغراق و اسند الحکم الی بعضه بمعونه الخارج من مع او عطل
مثل اقل حل استغراق من الایین فیزان مقاس هذا القول لوزن المعذ بن احد
الطعنی زاد الیه حکم فان اذاده الاستغراق من اللفظ فاذا نصب لغو من الترفع
لا مانده فیه هل هو غلط مع انه قد مر من ان الغرض من وضع اللفظ هو حصول
توکید معانیها فاذا المراد بالتکلم اسناد الکلام الی نفس مفهوم العام و الاسناد
الی شیء مما فانه فی زاد لها فان فی کل مجازنا نظر الی قرینة ظاهرة فی معناه المجازی
فلما ابن اجادة الواضع فیر مع انه یفرق بین المتصل و المنفصل فیحولون المتصل الی لفظ
کالفتحة الضارب فیکون الجوی لفظ واحد موضع لعماء فان فی القائمة احضارا
فی ذین الشائع ثم اسناد الحکم الی بعض و اخراج بعض الاخر عنه و انما عدم تجوز ايضا
کان خلاصة الکلام انه لما وجب تناقض الکلام لعلی عشرة الائمة اثباته و تفرق مع البر
فی الکلام حکان ثلث اثبات العشر و الاخر ثلث استغفار من الایات و التقی ما تم حکم
بالاثبات لا غیر قبل المراد بالعشر هذا القول هو معناه حقيقة یعنی مجموع الاحاد
العشر ثم اخرج الثلثة بجرها الاستثناء و بعد اخرج اسناد الحکم الی الباقي اعني
فی لیس الکلام الاسناد واحد الی السبعة فقط هذا هو بخلاف الائمة و اکثر الثانی
منهم و منها ما یجوز غیره و قبل بالعکس المراد بالعشر معناه المجازی اعني السبعة و حرف
الاستثناء و غیره و لعلیه خلاف کل علی الجزء و علی جم غیره من صاحب المعانی و

من ان الناس و الفیض انکم
کان فی الی و منین و بر و یو و یو
انما منه الائمة الی انما استغراق
من عادیات لکما الی علی و استغراق
بقیة الی اعظم تجلیات لکما الی
الایات باجر الی الایات باجر
الاسنادی باجر الی الایات
جوده و ثابا انفع و اعنی
در الایات و ثابا و ثابا
والجائی و ثابا و ثابا
و فاعل و الایات و ثابا

وراكبا
 وناشبا وذاها
 وبناشبا وفي كل حال الاني
 لسلك ان ضل على محمد
 وال محمد ان تفعل بكذا
 وكذا ونذكر حاجتك شتم
 لشمك شجك الشكر وكذا
 فيها وبعد ما جانا
 سبقي
 ١١

سبعة لسان مغرد هو سبعة ومركب وعشرون الائمة فاستدلنا بالاصحاح القول الاول
 على بطلان الثاني بوجهين الاول انه لو اريد منها السبعة للزم ان يرد من اشرب ثبات
 الانصافها وهو باطل لا يستلزم كون الاستثناء مستغنيا والتسلسل هما باطلان كما
 مر اننا انما قطع جزمنا ان الضمير في مثال المنفرد الانصافها والرجوع الى الجارية بكاملها ورجوع
 اللمة الا ان نقول على سبيل الاستخدام واستدلالنا على ابطال القول الثالث بوجهين
 الاول ان مجموع المركب يعم كون عشرون الائمة اسم له خارج عن قانون اللفظ لان قانون
 لفظ العربية اذا كان الاسم مركبا من ثلثة الفاظ لا بد ان يكون الجذر الاول منه غير مركب
 بحسب القواعد كما في ثابته فانه فاخر على الغاية الاصطلاحية كما او يكون مضافا كما في الابعاد
 ومثالنا المذكور عشرون الائمة كان معبرا غير مضاف فانه مفعول بحسب المعنويات
 موجود في لغتهم الثالث لو كان جذره قوله اشرب الجارية الانصافها مجموعها انما السبعة
 كما زعمت والضمير الانصافها يرجع الى الجارية لزم ان يعود الضمير الى جزم الاسم وهو باطل لا يتخذ
 في غير هذا الموضع فبطل الثالث والرابع فغيب الاول واخرج صاحب القول الثاني
 بوجهين الاول لزوم الكذب على قوله نفع فليس بهم الفسنة الاحسين غاما لانه قد مر في
 الفرية والكذب باطلا لو كان المراد العشرة بكاملها وذلك شافعي لا يرد عنهم كونه
 الفسنة طامرا له في لزوم اثبات لبس الحسين بن علي بن ابي طالب مع اعداءه قطعنا
 الاستثناء حيث انه فريته بان له المراد من الفسنة بغير اخرج الحسين وهو باطل التمسك
 ان الفسنة من قال على عشرة الائمة فلا مناص عن اذاته احد الضمير العشرة وسبعة
 باطل قطعنا لغتنا بانه فريته السبعة وهو المطلوب الثالث بطلان اولين بطلان الاول
 بدليل الثاني وبطلان الثاني بدليل الاول فغيب الثالث يعني كون العشرة السبعة مضافا

مجلد الحاشية
في علم الحساب

في علم الحساب

في علم الحساب

في علم الحساب

في علم الحساب

في علم الحساب

في علم الحساب

في علم الحساب

في علم الحساب

الحاشية كلام وفيه نظر حيث يظهر من الجواب ان الاستثناء هو في الاستثناء وتبقى
لو كان اسم الواجب من شيئين او غيره لم يكن كل واحد بل كل واحد من حيث الاستثناء كما في قوله
فصل من المستثنى من الاستثناء المستثنى له هو بالاتفاق لزوم صدق مال المقول
الاستثناء المستثنى على قسمين اما سلبيا والاستثنى منه او كونه يكون قاله على عشرة اشياء
بأنه لغو من غير اكثر من القوم ولعل على عشرة اشياء وعشرة ولا اكثر على جواز الاكثر بعد خلافا
في جواز اكثر من المستثنى اكثر مما ينبغي من المستثنى منه بحوله على عشرة لا يستعمل على فضل
عن المساوي بين المستثنى والمستثنى منه صلى الله عليه وسلم الاكثر جواز الاستثناء المتساوي لما في
على عشرة الاكثر بطريق الاول من مستثنى منه كما يثبتهم على جواز لانهم قالوا ان لا بد
من بقاء جمع تقريب من مدلول العام فلا يفسر بكونه اكثر من النصف سواء علم العدد بما
لتفصيل او ظاهرا بالقرينة وقبله من بقاء جمع غير محصور وقبله في الثلثة وقبله في
اثان وقبله في صفه المحل لا بد من بقاء الثلثة وفي غيرها يجوز الى الواحد قبل المانع
والله المحابلة والفاضة او بما يجب ان يكون المستثنى اقل مما بقي من المستثنى منه وهما
يحتاج المانع في العدد وغيره وقبله جواز في العدد فقط ويجوز في غيره محالكم بنوع فاسم الا
البحال مع انه لا يكون فيهم العام الا الواحد قبله جواز في غيره محالكم بنوع فاسم الا
فلا يجوز له على عشرة الا عشرة ونصف والله والحق في غيره محالكم بنوع فاسم الا
لا علمه سلطان الاكثر انما يملك من الثابتين ومن ثباته في الغاوم من التبادر
اكثر الجواز كان كلهم متبعوا للسلطان فيكون الاستثناء من العام اكثر ودان
العرض الاصلي والحدانية والاداء وجعلهم للشيء بمنزلة قليل كانتهم لما اختلفوا فكل
غير منها من قولهم حكايتا عن لا يبرر لغيره لا يبرر لغيره اجتمع الاعباد الخاطمين

الحاشية كلام وفيه نظر حيث يظهر من الجواب ان الاستثناء هو في الاستثناء وتبقى
لو كان اسم الواجب من شيئين او غيره لم يكن كل واحد بل كل واحد من حيث الاستثناء كما في قوله
فصل من المستثنى من الاستثناء المستثنى له هو بالاتفاق لزوم صدق مال المقول
الاستثناء المستثنى على قسمين اما سلبيا والاستثنى منه او كونه يكون قاله على عشرة اشياء
بأنه لغو من غير اكثر من القوم ولعل على عشرة اشياء وعشرة ولا اكثر على جواز الاكثر بعد خلافا
في جواز اكثر من المستثنى اكثر مما ينبغي من المستثنى منه بحوله على عشرة لا يستعمل على فضل
عن المساوي بين المستثنى والمستثنى منه صلى الله عليه وسلم الاكثر جواز الاستثناء المتساوي لما في
على عشرة الاكثر بطريق الاول من مستثنى منه كما يثبتهم على جواز لانهم قالوا ان لا بد
من بقاء جمع تقريب من مدلول العام فلا يفسر بكونه اكثر من النصف سواء علم العدد بما
لتفصيل او ظاهرا بالقرينة وقبله من بقاء جمع غير محصور وقبله في الثلثة وقبله في
اثان وقبله في صفه المحل لا بد من بقاء الثلثة وفي غيرها يجوز الى الواحد قبل المانع
والله المحابلة والفاضة او بما يجب ان يكون المستثنى اقل مما بقي من المستثنى منه وهما
يحتاج المانع في العدد وغيره وقبله جواز في العدد فقط ويجوز في غيره محالكم بنوع فاسم الا
البحال مع انه لا يكون فيهم العام الا الواحد قبله جواز في غيره محالكم بنوع فاسم الا
فلا يجوز له على عشرة الا عشرة ونصف والله والحق في غيره محالكم بنوع فاسم الا
لا علمه سلطان الاكثر انما يملك من الثابتين ومن ثباته في الغاوم من التبادر
اكثر الجواز كان كلهم متبعوا للسلطان فيكون الاستثناء من العام اكثر ودان
العرض الاصلي والحدانية والاداء وجعلهم للشيء بمنزلة قليل كانتهم لما اختلفوا فكل
غير منها من قولهم حكايتا عن لا يبرر لغيره لا يبرر لغيره اجتمع الاعباد الخاطمين

قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول انما العلم كالنور

فَقَالَ سَمِعْنَا بِأَنَّكَ
يَعْلَمُ مَا فِي قُلُوبِنَا

الحسين بن الحسين بن الحسين

فقط حاجی قزوینی

الكنيسة في العالم الاسلامي

عليه السلام

عَلَى النَّاسِ

فقدس

والله اعلم بالصواب

وكان لا ثلما ان لعن الله جمل الخلق قبل العاوين كبر وقد بان المراد يقولون
في عبادهم المؤمنين يكون الاضواء للشراف المضان فاستغنى عن المستغنى من عبادهم
منقطعاً فلا يخرج من العلم دخولهم وان سلمنا بان العاوين غير منقطع لكن لا
كان العاوين هم اكثر المؤمنين لان الملأكة من العباد واهل البدين في المشرق
وغيرهما من والاس من المؤمنين واجيب بان المنقطع بخلافه لا يدخل عليه الا
جميع الاضال والاصلاء والتبادر والتعاقب الحقيقين بان المراد بالعباد هؤلاء
والخارج الجواب الذي لم يبق احد من السابقين المحققين وجعل الله منهم منقطع
هذا بان المنكسر لا ينبغي ان يسلم بالاعمال بل يقطع بان عبادي الله
مكون عجبو كان ليس لك عليهم سلطان فاجعل الله عباداً لم يوردوا بخلاف العباد
لا عوياً لهم اجيب وابداه قوله نعم ويا ادم اسكن في الجنة في نضاجي في الجنة
الثاني بجهة قوله نعم على عشرة الاسماء باجماع المجتهدين ولو لا كون صحيحاً بالانعام
الاستثناء ليس قبله الثاني في الحديث القدسي كل من جامع الاثرين الجنة
فعنه وما من ذنب في الارض الا على الله رزقها وقال العاوين وغيرهم ان وضع
شخصية ووضع المجازات والكرات نوعية فهو دحضية الشخصية والمجازات الشخصية
والكرات نوعية بالاستثناء حاصله ان هيئة التركيب بقاوتها وادوارها المفرادات
والكرات نوعية بالاستثناء حاصله وفائد الوضع النوعي افادة معاً استصحابها فمحقق
وضع خاص من التركيب عن غير خاص يعرف تركيب الخاص بالركب من حيث شمله على
المرجع مجب شمله على النوع افادته فمقدار النوع افادته هذا الشخص النوعي هو جازم
وقيل التركيب بفعله من كل شخص منه وما يخصه من هيئة التركيب بقاوتها في الاوضاع

[illegible]

عيسى بن امان ومنهم من قال بجحش اقل الجمع من الاشياء الثلاثة ومنهم من خصص قول
بالحجة فيما لو كان العام مبتدأ عن الباقي من كل التخصيصات الاخرى للذهن من المقتضيات
كالمشركين الى الخريف من قال اقلوا المشركين مبتدأ قبل الخريف في التخصيص بخلافه
لشارف بانه لا ينصرف للذهن من بعض من الشارف ربع دينار مع سائر الاشياء كالنساء
والحرز ونحوه المفرد في محله ومنهم من قال ان كان العام قبل التخصيص فيحتاج الى الباقي
كالمشركين قبل الخراج الذي لان الذي غيره لظن فيه وانما ابقوا الصلوة فانها خارجة عن الخرج
الحاضر ففهم لنا في العرف في زيادة الباقي من غير حاجة الى فهم ذلك الى انفسه فربما
اخرى عليه والمراد بالتخصيص بنى عليه بان يكون العفلاء عبد القاري الا كما امره بعد
قول المولى له اكرم من دخل مجلسي قال لا تكلم عمو الثاني فجملة التخصيص صحبته
في الثالث لانه لو لم يكن جحش الباقي كان كلام الحكم لغوا لوجود الظول في الاطلاق فذا
الغرض الرابع ايجاج التلخيص به فبما ذكره قوله لا يلزم للدوام والحكم من قال ان جحش
في الباقي كما كانت للباقي موقوف على اقامته للامران وقت فادنه له وارادوا لان حكمها
يعني ترجيحها بالمرح وارجاها لانه ورد موقوف عليه كدور صبح بل ورد جحش مثل
علام على احسن من على نحو كاف تضاميف اجماع المنكر وجهين الاول زادة العموم
التخصيص منع وازادته احدى الجازات فحكمه بخلافه وان العام التخصيص محل
ليس بجحش الجوازات لانه من الباقي من مرجع ومدار جحش الافاظ على الظنون فلا يجزئ
المساور دليل الحقيقة اتفاقك نفس الغرض بل وعلامة الجازات ان الجازات انما يقع
الاجمال لا يضي طفد او في الجازات موجود وانما الدليل يدل به نفس الباعلة
جحش وانما العام خرج بالتخصيص كونه ظاهرة اما التخصيص فلا يكون ظاهرة بخلافه

1948

من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون

المحال بان يخرج بالخصوص عن كونه قائما لان لم يخرج مطلقا من الظاهر
 بل خرج به عن كونه ظاهرا في جملة ما يخرج فردا وان خيره فان نفى الحاصل لا ينال نفى الباقي
 غاية ما في الباب بعد ذلك ان ظاهر الحقيقة وانما هو تخصيص الجار فصل لا يسبق
 الى العمل بالعموم قبل التحق عن المخصص وانما كان الغالبية العموم المخصص
 قبل ما قبل من المثال لوجود الاحتمال فلم يجوز العمل قبل المخصص حتى ادعى على عدم جواز اعماله
 قبل الاجماع فتوى وجود المعارض منافضا ومطوقا مضادا للناولي بموجب التحق عن
 سائر الادلة فهو الحق شيعي مثل المشهور ما من عام لا ادراك فيه فخصر وجود الاحتمال المخصص
 في كون هذا العام مخصصا او لا فاجاب ان لا دليل على العموم معارضة باحتمال المخصص فكذلك
 احتمال ثبوته مساويا لاحتمال عدمه فوجب التحق عن المخصص لرفع غشائ احتماله وحصل الظن
 بعده فعمل به الادالة لعدم بعدد في مثل ذلك ولما قال المدعي ان في العام الحقيقة
 قال يجب عن الجواز ان يمتنع لو وجب التحق عن المخصص العام لوجب التحق عن الجواز في الحقيقة
 فلا يحمل اللفظ على الحقيقة وليس فليس الجواب الاول والثبات في الباقي ما عداه وثانيا المخصص
 عن العام لا لاجل وجود المعارض عنه فيجاء به كالحكم من الصنفين بعينه ما لم يعارض وما لا يعارض
 فيه وهو لا يتم الا بعد البعض المخصص لا يتناقض وليس هكذا غير نعم وتخص العام عن المخصص
 لا احتمال ان يكون المراد من معنى الجار الذي جاز لعل ان لا يقول لوجب الجار في التناقض
 بالحقيقة اذ ليس الثالث الفرق واضح اذا عارض بين انواع الخفا في العموم الاتفاق في
 المخصص الثاني دون الاول مع انه قد ادعى الاجماع فيما نحن فيه والقبول اذ لا خلاف في الكثرة
 مجازات بكذبة النسخ والعلل بشرط ان لا يتناقض المخصص فاذا شرط العلم بظهور تحقيق
 الشرط وانما الدليل على كفاية الظن بعدم وجوده بعد التحق هو ضرورة بقاء التكليف

من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون
 من غير ان يكون

وَقَالَ تَالِىُّهُمْ مِنْ قَوْمِ
اسْتَفْطَانِ

مکتبہ اسلامیہ

المستشفى

مجلس الشورى
وتنصيبه

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ

محمّد بن عبد الوہاب بن عبد المطلب

ان افضل نعم الله

...

وعدم السبيل إلى محصل الأحكام الواقعية بعين العلم واليقين فإن سلمنا محصل العلم في بعض لزوم التقوية العمل بالكره العومات أيضا فاستفاد الواسع في محصل العلم أن قلنا لا تخافا يمكن بعد تنقيح جميع الأدلة فهو مستغنى عن الأدلة غالبها مع كون الموضوع مع انه عسر غير شرس وحرج شديد وهما متقيان في الدين بالإجماع والابان ليس كذلك من حرج والاختلافان دينيهما ولما قلنا من اشترط القطع به كاستدلال القاضي بمحصول القطع بعدم المحضف المعارض قال بأن المسئلة ان كانت المعارض كمنع المخالفين فيها ولو بطلوا على محض وعارض واذا لو كان احدها وحده ان كانت مما يجب فيها التحريز حاصل هذا المسئلة ان العلم بالظن مشروط بعدم إمكان محصيل العلم واليقين والقطع وهو ممكن لان المسئلة عام البلوى وكان فما ينطبق عموما فالعادة والعرف يقتضيان اتفاقا الباحثين عليها ويتفقهم على نفي وجوده او عكسه وما ليس بهذه الصفة فالجواب بعد البحث بمحصل القطع اريد ذلك جوابا فانه ذكر البعثه فحصل التحريم من التاخير مع عدم وجدانهم للفتحي مجموع ابن القطع المدعوى في الباب عدم الوجدان لا نذكر على علم الوجه المتخصص فكم تناقضه وقصيل اذا تعقب المتخصص عموما لمجمل كانتا وغيرها ماطاعة بالواد وغيرها الاستثناء ولا خلاف في ان الاخير من العومات مخصوصة بجزءها التماثل لا يخرج غيرها التماثل والتاخير إلى وجه الحقيقة الله وبإبارة الاجابة وعلم المذاهب الاشرايين فيها اتفاقا القرينة والقدر بالوقوف بانهما جعيفة واليه الحاجة واستدلال الشائبة بوجهين الاول بالقباس بان الشرط اذا تعقب الجملة يعود إلى الجمع فقله الاستثناء والجامع بينهما ان كانها محضين متصلين بغير غير مستقل بنفسه بخلاف ما كنتم تريدونه وبكر فاضل ناكرهم ويات الاستثناء بحسبة الله فان تعقب جملة يعود إلى الجمع اتفاقا فان قال لا اخر ولا اكراه

استغفر الله
الذي لم يجر
على قلبه
أسات فلما
وكان يدعى بال
فقد روي في
أما إذا بين

ان اضع ان
الوكعات النما

مجلس علماء المسلمين
فلسطين

وہابیہ کی تاریخ

اطلاقاً غنائی و غیر غنائی

الحمد لله

بسم الله الرحمن الرحيم

وَأَمَّا مَنْ يَلُوكِ الْقُلُوبُ

١٩٤١

عن أبي عبد الله عليه السلام

عقود و عقود

6

وصوته اسند لاله هكذا اذ قال الآخر يتخصض بضم ج تاجي لوم صلا في الاعداد
حسن ان يقال الخطاب للزاد الاستفهام الى الواحد من المجئين اولى بجملة الاستفهام وهو في
الاستدراك الثاني انما نجد المختص بالاستثناء ونحوه في القرن ثارة عابدا الى اخره
وتارة عابدا الى الجمع والاصل في الاستعمال حقيقة مثلا الاول قولنا الله ينسلكم
بضم ف من شرب منه فليس يمتنع من لم يطعمه فامره في الامم اخره فخره فببدا الشان في
اولئك جراؤم ان عليهم لعنة الله طالع الكذبة والشارع اجعبن ثالدين فيها لا يخفى
عنهم العذاب لا يمتنع من الا الذين تابوا فكان مستعلا فيهما فالاصل الاستعلاء
المحقيقة فكان مشترك بينهما فلا يجوز القطع على احدهما الا بقرينة ظاهرة تعين
احدهما ودلالة منفصلة ويجواب عن الاول انه لم يوضع حس الاستفهام في قوله
الحقيقة فاخصاص حس الاستفهام بالاستدراك لم ينقض المحسنة هو الاختصاص
كان بواسطة الاشتراك اولسكونه موضوع بوضع العام ويجوز ذلك انما يحسن الامة
وعن الثاني عود الاستثناء الى الجمع بقرينة الا الذين تابوا واستثناء كونه حقيقة
ولا يلزم منه الاشتراك على ان يكون اللفظ موضوعا بوضع عام يتحقق كل واحد من
حقيقته كما في اللفظ الموضوع بالوضع العام غير ان يكون هناك اوضاع متعددة
هو مقتضى الاشتراك فصل في الاستثناء من الاثبات نفى والعكس مخالفة اخرى
وابناؤه من ان الاستثناء من الاثبات لا يكون من الاثبات نفيا للعكس ومخالفة اخرى
الواسط بين المحكيين والاشياء مسكونة عن بقية وابناؤه هي عدم التاكيد في الاستثناء
لان الحكم فيه يخالف الحكم الثابت للمستثنى في القيد والاكراه لاوليين على الافر
من الاستثناء من النفي اثبات والعكس مثلا اذ قيل على عشرة اثبات عشرة لا عشرة نفى

من لا يثبت من قوله مالك على صحة نفي الاستثناءات ويقال الخصم الاستثناء
من الأثبات من عدم نفي الحكم بالبرائة الأصلية فالتمثيل المذكور كان معناه أن التلاوة يحكم
عليها بالزوم لأنه شرع عليه بعد الزوم ولكن عدم الزوم فيه والأصل علم الزوم لأن
التمثيل على الحكم بالنفي والاستثناء من التثنية فليس فيما يدل على ثبوت الحكم لاعتدائه
النقل عن أهل اللغة بل المبدأ أنه استثناء من الأثبات نفي بالعكس هو المعنى في الأثبات
مدلوله أن التلاوة لا يعتد على ذلك إضفاء به بل على الكمال التوحيد والأول يمكن الاستثناء
من التثنية بما لا يمكن قول القائل حيث قال لا إله إلا الله فبأنه التوحيد والتثنية باطل
والمقدم مثله ذلك قولهم وما جعل الأرواح إلا رسول لا غير ما دللنا على أن كلام أهل اللغة في مثل
هذه العبارة اعني الاستثناء من الأثبات في مجاز ذلك الحكم من نفي الأثبات مجاز مراد
تلكت بعد التثنية في مثل ذلك لعدم التثنية في التواتر بل للتأخر وما قيل رد الإجابة
في جواب عن الثاني بأن كلمة التوحيد ما يدل عليه يحصل الوضع بل يدل عليه يحصل التثنية
وحصول الأثبات وأقول قولهم ما أرسلنا من قبلك إلا نساء قوم الباقين والوجه الثاني
اللفظ والأصل عدم النقل والثالث التخصيف بقول رسول الله صلى الله عليه وآله لا صلوة إلا بطهروا ولا تكلموا
إلا بولي ولا صلوة إلا بعد الطهارة في المحدثين وذلك قالوا لو كان الاستثناء من التثنية
للزوم ثبوت الصلوة بحد الطهارة وذلك الحال في سائر وهو ظاهر فإن الصلوة شرط
أخرى فإذا التوحيد لم يثبت الصلوة بمحصل الطهارة ولو لم يثبت بمحصل التكلم
واجب إخراج الخبرين المستثنى في مثل ذلك ليس من جنس الصلوة المستثنى بل من جنس التكلم
لا صلوة إلا بطهروا لا بد من ثبوت المستثنى من شرطه على الطرف في الصلوة حاصل إلا
صلوة بطهروا الظاهر مستفاد من غير ذلك لا صلوة بحد الطهارة لا بد من ثبوت المستثنى من شرطه على الطرف في الصلوة حاصل إلا

الاموال المكتفية

اعظم و آره

مجلس

آفتاب

نور محمد

مجلس

وفاقیہ

من موعود

مجلس

الحمد لله

فكون الظرف لغوا واجتمع المحقق بقوله وما كان مؤمنا بفعل الخطأ ولو كان من النوع
أيا ما كان التعلق بان بقوله خطأ فكيف باذن الشارع في فعل الخطأ بان الانسان يخرج
ياحذر لا في قوة قول ما كان مؤمنا بفعل مؤمنا عدلا ولو كان الاستثناء من التقييد
بجمله فقل المؤمن خطأ مع ان جملة المحرمة تامة فبما على ترك الردى لهذا المحلل الكفار
لو كان ما ذروا فيه خطأ ولما وجب الكفار واجبت اولا بغير كون الاستثناء متصلا به
هو غير طالب الشارع وثابتا ان لان بفعل خطأ الرفع للرجوع وهو عن الاذن فان الكفر
ارتفع بالرجوع ولا اذن ولا المجدد فلم يستثن من الجملة الا باحذرنا انما الجامع من العلامة
بقرينة الله مصحح ما كان مؤمنا بفعل مؤمنا الا اذا خطا بان حصل الظن انه صدق
انزع عن سبب خلافه فبقول المؤمن انه منهم وجوب الكفار فاحذر المؤمن لا لئلا
من الجواب ما ليس معناه باحذرنا كما ظنتم بل معناه ما ثبت وما وقع فيه ارفع من ارفع
قل مؤمنا الاخطاء فيكون الكلام اخبارا عما لا يؤمن لان شاء كما عرفت فليس الجواب
الخامس بقدر جرحه كان نحو ما كان معفو مؤمنا ان يعل مؤمنا الا اذا اخطأ فكل من خالف
المصلحة الشرطية الصف والاعمال لا يستثناء فكبر في الامكان اما الشرط هو محذور عند
والاولين وهو تعليق حصوله بمقتضى جملة الجزع عند حصول مضمون الشرطية وهو
عن معنى الله تعالى شرطا عليه كذا اذا جعله عللا فان كان هذا الانسان هو جرحا شرطا لا
ما لا يوجد شيء بل هو عند الاوليين محذور من المصلحة الشرطية هو محذور
باننا لا يوجد شيء بل هو من وجوده وجودا شرطا في شرطه الشرطية فليس
دخلت الدلائل ظاهري بعض الدخول بسبب الطلاق فثبت بسلام وجوده وجودا محذور
كون عدم استلزامه لعدم غيره بسبب كمال الشرط ما لا يوجد شيء بل هو من الشرطية

از محقق قوم نیلای از شایگان
 الیای صری بقای اهل قیام
 مجمع الحرفین و فیض و نور
 من کان له کفر و عیب فان امره
 غیر بر من غیر خیر و من غیر
 عطا و اعلو و علی و سالیق
 عالمت علمای

عادل علی بیگ

عبدالله بن محمد بن عبد الله

المعلمة الصف

وَأَنْتَ اللَّهُ

عَلَى السَّيْرِ
الْأَرْضِ عَلَى السَّيْرِ

والتبليغ

والله اعلم

المشايخ

تبرکات

ليس من لم يرههم في سفران جاتكم فاستنبطوا خبرهم بالمال والارسلوا بطع ما ارسل اليك
من ذلك فان لم تفعل فابغثه وقاتله وجرها فافصل ومن الشخص الضمير المحفوظ العام
يرجع الى بعض ما ينسب اليه في قوله عز وجل يعصون امرا من امرك فاعلم ان الضمير
منسار لا لغام فاعلم ان ذلك فاعلم ان كل عام ينصب ضمير مرجع الى بعض ما ينسب اليه كان
لان المرجع هنا المطلق في قوله نعم المطلقان يربطان انفسهم في قوله عز وجل
لان ان يكتفي بخلق الله فمن اراد ما من ان يكون بالله واليوم الآخر يعصون امرا من
فان ضمير مرجع للرجوع لا غير مخصوص فالمرجع واجب على الرجوع فافصل دون الزمان
فعمل مخصوص بمرجع العام ام يفي بما كان في كل وعلمه التبع والاعلان في احد قوله والآخر
العام وقيل بالوصف والبعلم والهدى والحق صا ح ك ارجع الاحكام وعصفت الميزان
وقيل نعم والبعض لا فاصل الجمع يجوز ان يخص بعضه من ضمير مرجع من تخصيصه لا فاصل
العام كما لفظ المطلقان هنا كان الضمير محال له لان بعض المطلقان الرجوعا من
برز من مخالفة بين الضمير والمرجع بطر واجبا والضمير من العادة الظاهر بانها
ان الظاهر اذ اعيد واذا بالخصوص بل من منه مخصوص الاول ولا خلافه وقد جاء عن
الذليل ايضا لا استخدام الشايع فيجوز ان يرد بالضمير الرجوعا مع العموم الاول وديان
لاستخدام وان كان واقعا ولكن مجازا للتأويل ما لو كان لفظ الظاهر ان في التو
بجاذبة احدا خارجا عن الظاهر لا يستلزم مجازا فيه اذ واجبه لو كان الظاهر ان
فما كان في كانه قول فلا يجوز ان يرد ولو صادف المعناه وان كان ظاهر ان واجبه
فارض المجازين ولما فطما من غير مرجع لاحدهما فوصف حتى يظهر المرجع في العموم لئلا
اخر فحاله على بعض مجاز خلاف والظاهر الضمير يعود الى المفعول فظاهر عدم مخالفة

عليه السلام

بسم الله الرحمن الرحيم

والله اعلم بالصواب

خلیفہ فاضل الرحمن

الحمد لله الذي جعلنا من عباده

المؤمنين الذين آمنوا بالله ورسوله

9

[illegible]

[illegible]

وحيثما كان
عنه في المطلق وان اختلف سببكم

فما يستعمل في المطلق
فما يستعمل في المطلق

فما يستعمل في المطلق
فما يستعمل في المطلق

فما يستعمل في المطلق
فما يستعمل في المطلق

فما يستعمل في المطلق
فما يستعمل في المطلق

عنه في المطلق وان اختلف سببكم لم يخلو من مطلق في محل المطلق على ما قلنا اقول
ففي معاشرة الامامية مقفون على منع الحمل على ما يدل بدل بان المراد بدل للمعاينة كقول
في كفارة الظهار فخره قدم من قبل ان يمتساوى في الكفارة قل الخطا يحتمل فيه مؤنة
ودنه مسلمة الى الله لا به وان اختلف حكمه فلا دخل لطلنا لا يضا ولا يجازي الامع التوقف
كالعلم سيدا فرشا واكر سيدا فرشا عالما مامورين او ممتنعين مختلفين في تعيينها او مختلفين
اجماعا في فصل في المجل والمبين والمجالي في لغة الجمع ومن اجل الحساب اصطلاحا ماد الله
غير واضحة لوجود احتمال وتوهمين المعنيين فضا عدا او ما فعلا لم يمتنع او مفرد او مركبا
واللفظ الجمل المسمى بجمع افراده وهو لا من افراده اما الفعل يمتنع لم يعرف على جملة الوفوق
الوجوب المتب وجوهها كما سطر فاعلم انه لم يعلم على ان يجمع في الصادرة وجوهها القول
هو اننا مفردا ومركبا اما المفرد كالمتن في اللفظ نحو الفراء الوضعية والحقير المحض نحوه او
بسبب علل كالخيار للفاعلة والفعل في كالمواخي حيث يمتنع الكل من جزئياتهم فاعطوا
حقه يوم حصله فان الحق والاحتمال كونه ثلثا او ربعا والمنة والمراد هو العشر فخطا في
المبني فوجاهه راجع الى فعله من سبب ان اللفظ المعنوي وهو ناكرا فمعتنا عندكم
فقط فويلهم ان يأتكم فاسق والاحمال اما في جملة القول او يعفوا الذي يلم عقده
النكاح والتردد بين الزوج والولي والاحمال في قولهم حقت عليكم السنة الظهور
واصحا وحكم العرف مصدره من ان الحرة حرة اكله لا غيره خلاف للرجح وبعض الحقبة
في قولهم فاصحوا رؤسكم اظهروه ولا يشهد ان يكون الباء للتبعيض في نقاشا خلاف
الحقبة وهي التي لا تجزى في القدر المنسوخ اما الذي في قولهم الشار والشار فاقطوا
البهنا جازء بما كسا فذهب علم الهدى الى انها جملة واستدل بان المطلق على الجزء

من ذلك وهو موقوف
بكله لهم والى ذلك المشية
المعنى يعطى كل واحد
والله يعلو من فاعلم
الفعل في المخرج من مخرج
الما يشهد العشرة وغيرهما
الما يشهد من مفضلة العشرة
فما تعلق الى كلفه الفجر وشبهه
فما تعلق الى صلاته العباد
سبب له ما في صلاته العباد
دوره في القاطنة في الدنيا
دوره في القاطنة في الدنيا
الملك القاطن في الدنيا
الحكم في القاطنة في الدنيا
فانما جازء من علمنا فانما
ارواحهم وان كان افضل
فما بين الحقين ونفسه لا يوحى
بالحق

ماورد في الذي يسمي من في الخطاب فذا هي بدله الجماع فصل في الكلام
 والمؤول الظاهر في اللغة الرابع واصطلاحا ماد على معنى دلالة ظنية واجمع
 فذلك الكلام كل لفظ فيه استعمال لان جسيق او مجازي منع لا غير الاحمال
 المجازي في الخاص من الشئ والتساك الطابطه يحصل القطع بالثبوت المخصوص
 في المكان والمورد والثالث كالصاوة والركوة والتميم لا يحصل القطع به دعاء
 اخراج فدا المخصوص وازاده وامساك المخصوص وخراج مالا المخصوص
 ظاهر فيج التصل لا قطعية الدلالة والمحل يكون دلالة انسية والتساك الوفاة
 واصطلاحا هو كل اللفظ على معناه الموجه فبناء على ما قبل هو المحول على المعنى الموجه
 فاعلم انه لما ذكرنا الظاهر دلالة ظنية الرابع مع احتمال اثيره والمؤول هو لفظ المحول على
 معناه الموجه وكان ان الرابع متفاد في الجملة الرابع فالموجه انهم متفادون فيهم
 الى ثلاثة اشياء منها فرب بها بعد ومنها ابعد وهو ما على حسب العبارة وافهام الثاني
 الاول هل لا بد الصانك على ان الصانع في الصدقات وهو قوله نعم انما الصدقات للفقراء
 والمساكين الايمان المصنف في اللغة وفي جواز الصانع المصنف واحد فقط على شاقف الامر
 للثبوت والاولى للاحقة التجميع للثبوت فلا يجوز تخصيصه لواحد بناء على قوله نعم
 العبارة لك لا غير ان ما قبلها دل على جميع المنافع التاكا طعام ستم منكم على ان يكون
 المزدوج ودفع هذا القدر من الطعام لهم من ان يكون واحد منكم يوما وسين كما
 قالوا المصنف في الحاية مع التجميع ان الثاني ان يقصد فضل الحاية فاما المصنف في
 لان جسيق النقص من اسم يوم الطابق على عشرة شوية امساك اربعة فارق سائر
 من اما بعد النكاح او جدد اربعة او اثناء ومنه في الثالث فوايد في الدليل حيث

ماورد في الذي يسمي من في الخطاب فذا هي بدله الجماع فصل في الكلام
 والمؤول الظاهر في اللغة الرابع واصطلاحا ماد على معنى دلالة ظنية واجمع
 فذلك الكلام كل لفظ فيه استعمال لان جسيق او مجازي منع لا غير الاحمال
 المجازي في الخاص من الشئ والتساك الطابطه يحصل القطع بالثبوت المخصوص
 في المكان والمورد والثالث كالصاوة والركوة والتميم لا يحصل القطع به دعاء
 اخراج فدا المخصوص وازاده وامساك المخصوص وخراج مالا المخصوص
 ظاهر فيج التصل لا قطعية الدلالة والمحل يكون دلالة انسية والتساك الوفاة
 واصطلاحا هو كل اللفظ على معناه الموجه فبناء على ما قبل هو المحول على المعنى الموجه
 فاعلم انه لما ذكرنا الظاهر دلالة ظنية الرابع مع احتمال اثيره والمؤول هو لفظ المحول على
 معناه الموجه وكان ان الرابع متفاد في الجملة الرابع فالموجه انهم متفادون فيهم
 الى ثلاثة اشياء منها فرب بها بعد ومنها ابعد وهو ما على حسب العبارة وافهام الثاني
 الاول هل لا بد الصانك على ان الصانع في الصدقات وهو قوله نعم انما الصدقات للفقراء
 والمساكين الايمان المصنف في اللغة وفي جواز الصانع المصنف واحد فقط على شاقف الامر
 للثبوت والاولى للاحقة التجميع للثبوت فلا يجوز تخصيصه لواحد بناء على قوله نعم
 العبارة لك لا غير ان ما قبلها دل على جميع المنافع التاكا طعام ستم منكم على ان يكون
 المزدوج ودفع هذا القدر من الطعام لهم من ان يكون واحد منكم يوما وسين كما
 قالوا المصنف في الحاية مع التجميع ان الثاني ان يقصد فضل الحاية فاما المصنف في
 لان جسيق النقص من اسم يوم الطابق على عشرة شوية امساك اربعة فارق سائر
 من اما بعد النكاح او جدد اربعة او اثناء ومنه في الثالث فوايد في الدليل حيث

على جسيق

ادنى ما استقرت

بسم الله الرحمن الرحيم

الصفحة ١٠

النقود من حار و...

فَلَا تُفْسِدُوا كُنُوزَكُمْ

هَامِ كَذَلِكَ
أَنْتَ اللَّهُ أَجْمَلُ وَأَكْبَرُ
وَعَلَى

إِنَّ الْعَبْدَ الضَّعِيفَ

بسم الله الرحمن الرحيم

على اثنين اسكت بهما شئت وفارقا الاخرى فضل المراد البتة لا وفيها وامساك
اولى منها ان ثبت بينهما تاريل الملح فإزاء الوضوء وبالغ على تاريل صاحب الكفان وفي
فامسحوا برؤوسكم وارجلكم الى الكعبين بالغ على لا بعد فتاكر اللفظ والمقصود عنه
من المفاصل التي تعلم ان المراد بالدليل العقل وهو حكم عقلي موصل الى الحكم الشرعي علم
ان ما ينفع به المكلف ان يكون اضطراريا بغير مضطر اليه في امر فاشترط ان يكون موجوب
بدونه كاشتقش الهواء وتناول الماء عند العطش العظم ونحوه اما ان لا يكون كذلك
الفاخذ واستعمال الطيب ونحوه والا لا يخرج واجبه في حكمه لا لا ينافي واتا الكاف اما
بدونه بغيره العقل حسنة او وجه كصدقة الشافع والكذب للضاد والالك هو المقصود
هنا وبالعقل يكتب الحيلان وهذا معناه قوله ان الفعل والشرع متطابقان فكل ما حكمه
العقل فله حكم بالشرع وبالعكس وبالحكم بغير نزع المروج ونزج المخرج حال صين
لوجوب وفي لسان الله سبحانه نزع فإلّا هو العقل ونزج الظاهر هو الرسول فظهر
فله نعم بملك من ملك عن يمينه ويحى من يمينه فإلّا كلف الله نفس الاما انها لا تملك
الا بعد البيان وانما كماله من نزع الحجر لا يسلان من ادراك العقل الحجر تمام رجع الى كمال
الاول بان يشاع في الضرورة كاشم الطيب لكل الفاكهة ونحوها ان العقل يدرى ما يحرمه
الاصل الا ان الله قد علم الاكثر فالمراد العلية ما ذكره هو على غير ما يجب المحزن لان
بعض الاشياء التي لا يدرك العقل الا كلام فيه ولا شاعره بقانون يعلم ادراكه على بل
السبب الكمال والاصل البرهان من ادراك العقل وتماثل صلاته في حق وطعامه كبره حيث يلحق
مضطحا مرجعها الى رتبة الدليل والطاعة والاستحسان التي كاشم كاشم اولها
الوجه الحاصل المطبق الى اي بطله كذا وقاعدة كلية بان دليل العلم هو علم الدليل فاعلم

42

وَأَنَا
أَمَّا لَعْنُ بَيْنَ يَدَيْكَ
وَالْأَوْصَالُ لِمَا لَا مَا نَا مُصْطَفِي
مِنْ مَوْتٍ فَلَنْ عَمَلًا مَا نَا
مِنْ طَاعَتِكَ وَكَرِهَ عَلَى
مِنْ مَعْصِيَتِكَ وَلَنْ يَصِيبَ عَلَيْكَ
عَفْوٌ مِنْ عَمَلِكَ وَإِنْ آثَمَ عَدُوُّ
عَمَلِي اللَّهُمَّ وَلَا تُشْرِكْ عَلَى قَوْلِي
الْأَعْمَالُ عَلَيْكَ أَنْ كُنْتُ عَلَيْكَ
فَلَنْ يَحْبِبَ وَلَا يَنْطَوِي عَلَيْكَ
وَنَافِلُ أَرْوَدُ وَلَا تَنْسِبَ
عَمَلِي أَنْ تَسْرِجُ فَيَا سَيِّدَ
عَلَى عَمَلِكَ الَّذِي تَسْتَلِكُ
لِيُؤَيِّدَ نَظْمِي

فَقَالَ لَهُمْ قَوْلًا بِخَالِكِهِمْ
وَعَزَازَتِهِمْ وَلَقَدْ جَاءَهُمْ
بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنذَرَهُمْ
بِالْعَذَابِ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ

ولا خلاف في قوله بعبء الضرر المحال عن الجبران مثل القصاص وقاصد الحق في القصاص مما
حصل الاجماع في اللغة العربية منه قوله نعم فاجعوا المكرم وقوله لا اصاب لمن يرجع الصيام من
والاجماع عندهم في العامة اتفاق المحققين من هذه الاثر على امرين في عصيان الاعضاء
يحدث به في اصطلاحنا خلاف فقال الاتفاق ويحدث به اصطلاحنا خلاف في الواقع المحقق
في هذه الاثر في عصيان امر واحد بعضهم فيبذل الامر بالشريعة ويضاهي بالدين الاجتهاد في قول
اتفاق جماعه بكيف اتفقتهم عن رضى العضوم وهو محقق عند الكفر عن دخوله بالذلة العقلية
الفاظة لان الامام من جملة الامم او زمان التكليف لا يخلو من الامام المعصوم حافظا للدين القائل
خاصل مذهبه انما على الثالثة الاولى اتفاق علماء هذه الاثر باخوله في حق طاعونه القائل
الحديث لا مكان العلم ابراهيم باجماعهم كما ينقطع بالقرآن وحكمه وروث الاخبار وهو كما يشهد ان
ما يكف بعبء اتفقتهم على ابراهيم وعند العلامة الاجماع على القطع بخطئه الخالف للاجماع
عبر خطئه وعن فاطمون خرج اجماع غيرنا كالفلسفي نحوه ولا دون قال هو اثنان اجماع
لان العادة ماضية بان هؤلاء العلماء الغفيلون لم يجدوا الاتفاق طاعنا على خطئه فاحل
الاجماع لما فعلوا بخطئه ولا شبهة من شأنه التوصل ولكن ذلك جعلنا امر وسطا لتكون شهدا على
الناس لان الواسط يبين خبره لان الجرح على الخطا لاننا قوله لا يجمع ائمة على خطأ فصل اذ
مضى بقوله وشاع ودفع ذلك القويين القضاة المصنفين في تصديق ذلك كما كان بعد قوله
والطريق فليس بغير اجماعا عندنا من انساب السيرة في حال التوقف في الصور بان كل جمعة من العلماء
لنظره خوف الغيبة بالانكار والادار فاستدلوا بمبدأ انهم مطلق بل بغيره ليس باجماع هذا السر
بغير فصل اذ اختلف علماء عصره على القولين واستقر خلافهم من غير محذورين فاحل قولنا ان السيرة
عندنا غير غيرنا الذي عندنا منهم باطل الظاهر للصوم طوعا او تمعا عند الدال والظاهر وسبب

[illegible]

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

قبل الوضع قول ثالث دفع الاجماع ومنها الجارية الكذا والها المشرى ثم وجدناه اعيان
سابقا بعد القولين منع الاول والاخر الجواز مع الارشاد كونها ثابتا وبكرنا القولين فاعطانا
غيرهما من ادوات قول ثالث برفع ما انتفى عليه والام برفع جميع عليه فوجه التكلم ببعض
في الزميين وفي الجبال الثلث والعق والحجون والمجدام نفوذ بالله في الجبال ولا كرام اللز
سبحة الجحود والمجدام والبرص والعق لا قضاء والعز والعق وفي لانه على القولين الفسخ وكل
فما ذكره الاخر العدم في حق من هو قالوا القول لا يفسخ في بعض دون غيرنا مع ما انتفى عليه وان
خبرنا ان الظاهرين بايجاب الكل يفسدون القول بالسبب في ذلك القائل ان السبب لا يفسد
القول بايجاب الجزئي والايجاب الجزئي رافع لما اجمع عليه الامم فصل الخلاف في عصر القول
ودفع احد الظاهرين فالحج هو كلام الباين فهو حجة ظاهرة وحجة ثقتين رافعة
الباين على اصولنا معاشر الانبياء لوجود امام الباين وضع خلو الزمان عن المصطفى
لا يجوز فذاك الظاهرين وبذلك الكلام من الفريقين بحيث ان يرجع كل منهم عن القول
ورجع ونسخت بقول اخر عندنا معاشر المؤمنين يمنع ذلك بفسخ نفسه وبفسخ ما حكيه
الوجود المصوم في احد الظاهرين واستماع رجوع عن قول اوله ولا اجمع انتهى على الخطا
واللام للجنس فسق جيل خطاء عن الامم وبفسخه قوله لا تزال الظاهر على الحق
الشامعة فصل اجماع المنقول بخلاف واحد هو ما حصل الظن بالمشهور وان حجة والبر
اكثر العالم خلافا للغير اجمع منهم وبعض الحجة لنا انشر الدلائل لان لا يكون على جواب
بخبر الواحد يفتنه واستدلال الحاجج على حجة بدليلين بالامور بان الحجة لا انظية
والاجماع قطعية اذا وجب العمل بالاول فوجه مجمع فعل الفضي اولي من الاستماع لظنية
والثانية انما لا تمنع الملازمة الثانية قوله نعم نعمكم بظاهره يعني بما بعد الظن لانه ان جملة

[illegible]

قد اختلفوا في كونها من جنسها
 وقد اختلفوا في كونها من جنسها
 وقد اختلفوا في كونها من جنسها
 وقد اختلفوا في كونها من جنسها

الى ما كان البقاء فلم يبعد عنها وكان السك في الزوجية البقاء ولو كان في بقاءها جاز
 له الوطى ولو سلم في الزوجية في ابتداءها لم يبعد عليه فوطى واجتمع الخصم لوعدهم من غاب عن زيد
 ببقائه في الدار سبعة فخره فاضيد وطبقه حاكم واجتمع بصا باعقاده من قال كلامه
 بان الطلاق لا يثبت اذ لم يثبت له حال الوطى ثانياً قبل الطلاق
 فيثبت ان يكون ثانياً بعد الصيغة الطلاق لوجوه المفصلة لمحلل هو العقد حيث يقتضي ط
 ولا يعلم ان الالفاظ المذكورة رافعة لذلك لا مضام يكون الحكم ثانياً عليه باقتضاء
 العقد ولما ثبت الحكم وفيه قول استحباب كل شيء محسباً في المحل نظر في دفع المفصلة
 لا الى دونه فيثبت المحل حتى يثبت الراجع ومن قبل بان غلط الميثاق بعد وظهور
 الفصل والوصل واقتضاء ما نذهب عن نص الفصل

الحكم او الوصف يقتضي الحصول في ان السابق المشكوك البقاء في ان الاخير المراء
 بمشكوك هنا نعم من السامى الظاهر في شتمل منظون البقاء وغيره واستصحابه يكون
 من جهة حال السابق وجوده وعدمه وما ثبت من الشرع او العقل او الحسن والبرهان
 وغيره وضعه ثبوتاً للاولى لا لجمع بينهما في الحكم كحال كالمعلم عند يكون ذلك له ما مدونه ما علمه
 كظواهره وقد راعى الاسم في مختلفه على خلافه كما لا يخفى فصل الفباش اللغة العقد
 والمساواة في الاصطلاح مساواة فرع الاصل في علمه يكون الفباش فعل من افعال الجهد
 ونسبة افعال الحكم الاصل في الفرع فيبين ان كانه لا رتبة الاصل والحكم وعلم الجامعة الاصل
 وهو على شتمين مستنبطه منصوصه المستنبطه فليس بحجة عندنا الا ما منه لا طريق لا لونية
 ومنصوصه لعلة ان الحفنا هنا على عدم جرم الكتاب قوله تعالى لا تقفوا على ارجائكم
 تقولوا على الله ما لا تعلمون وقوله ثم ان الظن لا يغني عن الحق شيئاً ومنه عن العمل في

كذا في كتاب المقادير
 من غير ان يكون له حال
 من غير ان يكون له حال
 من غير ان يكون له حال
 من غير ان يكون له حال

قد اختلفوا في كونها من جنسها

لا تغلطوا عن الثانية بلها يعني لا بد من ذلك على غير ما افهم الكفار فاسو الوكيل على انفسهم بدلالة
 قوله نعم ولكن الله على من يشاء ان لا يبينه رسول منكم اهل حصن من معلومين
 ولا نسلم انه معارض بما رواهنا قال احمد قال لم لا اكلم الكليل عند الحثيث بل لا يكون
 انهم من طريق الاولوية وعن الاجتماع تدفعه لكفار من الصحابة كان عباس بن عبد المطلب ابو بكر وعمر
 وابا بكر واصحابهم من الراي من ذهب ابو حنيفة لعنه الله وظهر بطلان من قوله حيث قال ابنا حنيفة
 ما نقول نحن شخص من عبد الله ووجهه لثقت زوج لك المولى نفسه منا فواسم اسجد
 لزوجه او لدن او قاتلها فاما ما حكى بابل انها وادى بها ما ورد في فضل الراي فصل
 الا يستأمنوا منكم المجهدين طبعوا ولعانوا ويخونون لك من غير ذلك لانه الشرع وهو باطل
 الدليل على ظهور المفسد اجتماع اصحابنا الامامية يقولون نعم عسى ان نكرهوا شيئا وهو خير
 وعسى ان نحبوا شيئا وهو شر لكم واجتهدوا عليه يقولون نعم فليتبعوا ما احسنوا بقوله ان الله
 واجبت ان المرد لا يظهر له عند الغرض ما كان راجح بذكره لا يحكم واسدله انهم يقولون
 ما من مستحق حسنة عند الله من غير ان تدفعوا عنه شيئا قال احمد قال الكليل
 وغيره وجوب الاخر بانه ما اجمع لمسلمين حسنة افضل للشيخ اللغة الا انه في الاصطلاح يقع
 حكم الشرع بدليل شرع منا فخرج بفعله حكم الشرع كما اصل فانه ثابت بحكم الفعل فخرج مثله
 لا يكون استخا وخرج بدليل الشرع من اوجتوا او اغاوا ونحوها وبفعله حسنة اخرج الاستثناء
 والشرط والغاية ومن مثله يقولون مثل عند كل ذل الى اخره فخرج الحكم بدليل شرع
 لكن ليس يباح وانما يجب بانه حكم واحد لا زواله ثبات وقوعه اجماعي خالفه بعض طوائف
 اليهود ومنهم من يقولون يحرم استخا وعبادة جوار الله فبه الله الرحمن الرحيم فلما انها الكاذبة
 لا تعبد ما تعبدون ولا انتم عابدين ولا انتم عابدين وما العبد لكم دينكم ولا دين

في شأن الخبر ونسخ الكتاب بالسنه المتوارفة فظالت الشمس يحوان خلا فالتأخو والمخو قوله نعم
لنبي للناس نسخ قوله نعم فانسخ من اية او من كتابنا ان يحجر منها او مثلها والمراد بالخبر
خبر الاحكام فكيف من حكم المنسوخ لانه اصله بالادارة اكثر ثوابا وما بالان الحذف كاذبا
من كلام الله ثم المحرر ان ينسخه او لا يمنع غير من النافي باطل والمقدم مثله وانما
نظمان ينصرون اصاد لا يجوز العمل بها ولا انهاها ولا على المنظم فنعين الناظر وانهم قوله نعم
لنبي للناس نسخ شيئا والناظر اسئل بطوله نعم فانسخ من اية او من كتابنا ان يحجر منها
او مثلها وسنغير خبر من القرآن اقول نعم منسوخ من حيث هو نسخ فصل في الاجتهاد والفتاوى
وهو على ما ذكره في اللغة الاستفراع الوسخ امر سائر من الكلفة والشفة وفي اصطلاح
وعرف الفقهاء اختلف في تعريفه فيما عرفت بخلافها فالامة ملكة يقيد بالعلم السليط
الحكم الشرعي الفرع من الأصول فعلا وقوة فربما يملكه وهي الكيفية التي لا تسقط على
استخراج حكم الشرع واللام فيه المحقق في فعل النسخ في بقيد الشرع يخرج حكم العقل بقيد
الفرع يخرج لاصل الذي لا يترك والاعتقادات بقيد من الأصول خرج مثل وجوب الصلوة
ومحوها من الوجبات من الذخير ومن فانه ليس باصلها والمراد من الأصول هي ائمة الاربع
الكتاب السنن والعقل والاجماع وبقيد ثوة فربما يدخل من له ملكة وان لم يسلبط بالعقل
وله ثوة حيث يجهد من العلامة في التمسك الاستفراع الوسخ طلب الحق انتهى من احكام الشرع
يجب بقى الزوم عند التيقين على الحاجة الاستفراع العقل الوسخ التحصيل الفطن الحكم الشرعي
وبناء نظر الفصل اما تحصيل ما يتوقف عليه اجتهادها من علوم العرف من نحو الخبر والمنطق
والبيت والكلام والأصول الشرعية حديث الرجال الفطن على علم الاجماع على خلافها وليس
بلها الفقهاء والفرع على الأصول والعمدة والاجتهاد الفاسق بخلافه من خصص العقل بالفضل

في شارب الخمر ونحو الكتاب الستة النوازه طالت المشيه بحواظنا فالتا في وجع الجوف قوله نعم
 لتبين للناس في نسخ بيان قوله نعم ما نسخ من آية او نعمه فانما يحذفها او مقلها والمراد بالخبر
 خبر الذي خبرنا لك في حكم المنسوخ لانه اصل في الجاهل والاراة اكثر ثوابا ومثابا لان الجاهل كان زورا
 من كلام الله ثم والخبر ان لم يفسره او اوضحه ولا منع غيره والثاني باطل والمقدم مثله وانما
 فطعان فيما صاد لا يجوز العمل بها ولا افعالها ولا على المتقدم فنعين لما هو فيه قوله نعم
 لتبين للناس في نسخ ثبوت القرآن اسدك بطول بقوله ما نسخ من آية او نعمه فانما يحذفها
 او مقلها ونسخ غيره من القرآن قول نعم من حيث هو نسخ فصل في الاجتهاد والتقليد
 وهو على ما ذكره في اللغة الاستسراع الوسخ امر مشلول من الكلفة والشقة وفي اصطلاح
 وعرف الفقهاء اختلف في تعريفه فيما عرفت بهذا اليها قال انه ملكة يقبل بها على استنباط
 الحكم الشرعي من الأصول فعلا او فوهة في ملكة وهو الكيفية في الاستنباط على
 استخراج حكم الشرع واللام فيه الجحش فيدخل المتخرج في يقينه الشرع يخرج حكم العقل ويقيد
 الشرع خرج الاصل الذي ليس كذلك والاعتمادات ويقيد من الأصول خرج مثل وجوب الصلوة
 ونحوها من الواجبات من الذي غروا فانه ليس بصفة والمراد من الأصول هي تلك الاربعة
 الكتاب السنة العقل والاجماع ويقيد فوهة في ملكة وان لم يستنبط بالعقل
 وله فوهة حيث يجتهد في العلامة في اليقينة الاستسراع الوسخ طلب الحق لتبين من اخذ الشرع
 بحيث يفي بالزوم عند اليقينة في استخراج اليقينة الاستسراع الوسخ الحصول الحق الحكم الشرعي
 وفيه نظر الفصل اما تحصيل ما يتوقف عليه اجتهادها من علوم العربية من نحو الصرف والمنطق
 والبيان والكلام والاصول القديمة الحديث الرجال والفق على عمدا اجماع على حالها وليس
 بلها الفقهاء والفرج الى اصول العمد والاجتهاد الفاسق بجاه من حضيل تقليد فصل

بِأَمْرِ اللَّهِ وَالنَّبِيِّ
وَالْإِيمَانِ وَالْمَعْرُوفِ
وَالْعَقْلِ وَالْحَقِّ وَالْجَوْدِ
وَالْقِيَامِ وَالصَّلَاةِ
وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ وَالصَّوْمِ
وَالْبِرِّ وَالْإِحْسَانِ وَالْغَيْرِ
وَالْفَرَاحِ وَالشُّرَى وَالْخَيْرِ
وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ وَالْهَدْيِ
وَالْطَّرِيقِ وَالْمَنْجِيَةِ
وَالْكَفَرِ وَالْكُفْرِ وَالْظُلْمِ
وَالْجَبَلِ وَالْجِبَالِ وَالْأَرْضِ
وَالسَّمَاءِ وَالْجَنَّةِ وَالنَّارِ
وَالْهَدْيِ وَالطَّرِيقِ وَالْمَنْجِيَةِ
وَالْكَفَرِ وَالْكُفْرِ وَالْظُلْمِ

[illegible]

ثُمَّ يَأْتِي بِخَيْرٍ مِنْهُ وَصَفَرُ النَّظَرِ

بإعلاء علي بن أبي طالب في صناديق الكتب
التي في أيديكم من الكتب التي في أيديكم
غير من كتبكم من الكتب التي في أيديكم
بإعلاء علي بن أبي طالب في صناديق الكتب

[illegible]

